



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

المدن السورية

خسرت خمس سكانها!

[12]



الافتتاحية

التصعيد ضد

«مناطق وقف التصعيد»

جاء المقترح الروسي بخصوص مناطق تخفيف التوتر على الأراضي السورية، الذي تبناه اجتماع أستانا الأخير، مبادرة جديدة في سلسلة المبادرات الإبداعية لحل الأزمة السورية، فهو من جهة يورض المشروع التركي - الأمريكي القائم على إقامة مناطق آمنة بالطريقة التقليدية، التي كانت عادة أداة تثبت نفوذ القوى الدولية المهيمنة على أراضي الدول الأخرى، ومن جهة أخرى يساعد اتفاق أستانا على تثبيت الهدنة، وتوسيع الرقعة التي تشملها، وإيقاف الأعمال القتالية على الأراضي التي حددها الخبراء العسكريون في المناطق الأربع، وإحداث الفرز المطلوب بين المسلحين على أساس الموقف الفعلي من الحل السياسي، وإمكانية توحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتنقل الأفراد.

وعلى هذا الأساس، فإن نتائج هذه الجولة من مفاوضات أستانا، والتي جرت بمشاركة دولية أوسع، وبحضور ممثلي الفصائل المسلحة، والقوى الإقليمية النافذة في الأزمة السورية، والمبعوث الدولي الخاص، والدعوات الواضحة بإمكانية مساهمة قوى دولية أخرى في عمليات الرقابة بالإضافة إلى الدول الضامنة، والاتفاق الموقع، على أساس فترة زمنية محددة، تعتبر كلها خطوات متجددة تساهم في تثبيت وتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار، وتقدمه إلى الأمام، وتسحب الذرائع المفتعلة التي استخدمتها أطراف متعددة على طريق دفع العملية السياسية الجدية، وبالإضافة إلى ذلك، إن نجاح أستانا، قطع الطريق على تلك القوى التي سارعت إلى نعي العملية السياسية، بعد الضربة الأمريكية العدوانية الاستعراضية على مطار الشعيرات، وأكد بالملحوس، أن الحل السياسي خيار ثابت، وإن تأخر، وأنه خيار وحيد، وإن تعددت محاولات منعه أو تمييعه وإفراغه من محتواه، وأن القوى الدولية الصاعدة التي تعمل من أجله، هي قوى تمتلك الجدية اللازمة، والطاقت والأدوات الكافية لحمايته، ورعايته ونجاحه، رغم محاولات العرقلة كلها، ومن هنا تتجلى أهمية عملية أستانا برمتها، ونجاح هذه الجولة منها بشكل خاص، كإطار مكمل لعملية جنيف، ولعل هذا كله يفسر الحملة الإعلامية، رفضاً أو تشكيكاً، أو تشويهاً ضد الاتفاق، تحت راية التباكي على وحدة الأراضي السورية، في سياق تقديمه على أنه تقاسم لمناطق النفوذ.

إن الموقف العملي من اتفاق مناطق «وقف التصعيد» يعتبر مقياساً للموقف من الحل السياسي، والموقف من الحل السياسي عبر مسار جنيف، وعلى أساس القرار 2254 وكما أكدنا مراراً، هو معيار الوطنية السورية، ولأن الاتفاق جاء خرقاً جديداً باتجاه الحل السياسي المنشود، وتسريعاً له، فإنه يعتبر ضماناً للحفاظ على وحدة سورية، وإفشال أوهام ومحاولات التقسيم والتفتيت كلها، وهو السبيل إلى إيقاف الكارثة الإنسانية، ومكافحة الإرهاب وخروج القوات الأجنبية من الأراضي السورية كلها، وصولاً إلى حق الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل.

شؤون عمالية



القواعد الآمرة أم الحرية التعاقدية ؟؟

ملف «سورية 2017»



الروسي يبحث عن حل... ولا يصطف مع أحد

ملف «سورية 2017»



ضمانة 2254: لا تقسيم ولا مناطق نفوذ

شؤون عربية ودولية



«إضراب الكرامة»: المواجهة تتواصل

بيان حزب الإرادة الشعبية في ذكرى عيد العمال العالمي



حزب الإرادة الشعبية

لأصحاب الثروة المنهوبة، ولقوى الفساد الكبير.
ومن أجل حقوقنا ومصالحنا - نحن العمال -
فلنناضل موحدين لتأمين:
1- زيادة الأجور بما يتناسب مع وسطي المعيشة.
2- رفع الحد الأدنى للأجور.
3- فتح سقف الرواتب والأجور لكل العاملين بأجر.
4- حق الإضراب عن العمل كما أقره الدستور السوري.
5- حق الانتخاب الحر والديمقراطي لممثلي العمال.
6- استقلالية قرار الحركة النقابية بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة بكل الأشكال المشروعة.
عاشت الطبقة العاملة السورية... عاش الأول من أيار

حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2017/4/30

التي أصبحت فيها الطبقة العاملة السورية ليست صاحبة القرار في شؤونها، وليست قادرة على الفعل الحقيقي من أجل الدفاع عن مصالحها وحقوقها الأساسية، وبشكل خاص مع تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أوصلت العمال إلى حافة الجوع والحرمان وتم تجريدها من حقوقها الأساسية، وفي مقدمتها حقها في الإضراب، وحقها في انتخاب من يمثلها انتخاباً حراً وديمقراطياً.
إن الأول من أيار عيد العمال العالمي - رمز الوحدة الطبقة لكل العاملين بأجر- سيكون حافزاً لعمال العالم كلهم من أجل رفع وتيرة النضال في مواجهة قوى رأس المال المأزومة في بنيتها الاقتصادية والسياسية، على طريق زوالها دون عودة، مع انفتاح الأفق أمام القوى الثورية، وتغيير موازين القوى..
أيها العمال السوريون
يتردى الوضع المعيشي للطبقة العاملة السورية أكثر فأكثر بسبب السياسات الاقتصادية المنحازة

إلى كل العاملين بسواعدهم وأدمغتهم
إلى الواقفين على خطوط الإنتاج

تدخل الأزمة الوطنية عامها السابع، ويتصارع فيها كل المستفيدين من نزيف دمنا وتدمير بلدنا وجوع شعبنا، هذا الشعب العظيم الذي أنهكته الحرب المجنونة، ويقف في وجه خلاصه عناة الأرض كلهم، لا يريدون له حلاً يكون فيه سيد نفسه، سيد قراره، يضعون على طريق خلاصه الموانع السياسية والاقتصادية، مشغلين أدواتهم بكل أنواعها وأشكالها، لكن قطار الحل يسير قدماً رغم إعاقاتهم وممانعتهم، لأن إرادة الشعب السوري بحل أزمتهم - مدعوماً بحلفائه- أقوى من كل هذه الممانعات والعراقيل والإرهاب، وسيترزع هذا الشعب حقاً في وطنه موحداً، ليعيد بناءه من جديد، إذ لا مكان فيه لفساد أو ناهب أو عميل.

أيها العمال... أيها العمال
تكوّنت الطبقة العاملة السورية تاريخياً على أساس خوضها نضالاً متكاملًا، وطنياً وطبقياً، وتمكّنت - بفعل وحدتها واستقلالية قرارها- من أن تنتزع ما يمكن انتزاعه وفقاً لموازين القوى والظروف السياسية المحيطة بها، وما انتزعته من حقوق ليس بالقليل، وبهذا، أصبحت الحركة النقابية والعمالية رقماً مهماً لا يمكن تجاوزه في الحياة السياسية والاقتصادية سعت كل القوى لكسبه بالترغيب تارةً وبالترهيب مرات، من أجل تحييد هذه الحركة عن القيام بدورها المفترض الموجه أساساً ضد أشكال الاستغلال السياسي والاقتصادي كلها. وقد نجحت قوى رأس المال بمختلف مسمياتها في تلك المهمة إلى اللحظة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



1 أيار..

العمال يحطمون الحواجز

الحركة العمالية والنقابية في العالم منقسمة بين اتجاهين أساسيين، وهذا نتائج توازن القوى الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية فقد تمكنت قوى رأس المال من دعم ذلك الاتحاد المسمى الاتحاد الدولي للنقابات «الاتحاد الحر» وأحد داعميه الأساسيين هو «الهستدروت الإسرائيلي» الأمر الذي أدى إلى استمالة الكثير من الاتحادات النقابية خاصة في أوروبا، والتوافق مع قوى رأس المال بضبط الحركة العمالية وتحديد أشكال مقاومتها وحراكها من أجل حقوقها وخاصة عندما تكون المعركة من أجل زيادة الأجور التي هي قضية محورية وأساسية للحركة العمالية حيث تجري المساومات والاتفاقات التي تنقص من حقوق العمال في مطالبهم ولكن الحال لم يبق على ما هو مع انفجار الأزمة الرأسمالية العامة وتعمق الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسب البطالة في دول المركز الرأسمالي الإمبريالي وكذلك في الأطراف التي تأثرت بانفجار الأزمة وترتب عليها التزامات مالية كبيرة كان انعكاسها على حقوق الطبقة العاملة واضحاً في مستوى معيشتها ورفاهيتها «مرحلة الرفاه الاجتماعي» التي كانت تقدم لها كرشوة مؤقتة.

والسؤال المفترض عما ذكرناه: هل بقيت الطبقة العاملة أسيرة لتلك الموازين التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية؟

لقد تمكنت الحركة العمالية من كسر وتحطيم الحواجز والمماريس التي بنتها القوى الرأسمالية لمنع حراكها والدفاع عن حقوقها المختلفة وكونت أدواتها التنظيمية التي تساعدها على مواجهة ومنها نقاباتها المستقلة عما هو سائد في السابق وأحد أبرز المؤشرات على ما نقول هو استعادة اتحاد النقابات العالمي «الداعم لتحرير الشعوب ولقضاياها العادلة»، لدوره في قيادة الحركة العمالية والنقابية مجدداً انطلاقاً من رؤيته الواضحة في تغيير موازين القوى الدولي وانفتاح الأفق أمام الحركة الشعبية ومنها: الطبقة العاملة من أجل استعادة دورها النضالي.

الأول من أيار لهذا العام كان مختلفاً عما سبقه من أعوام، من حيث عمق المواجهة في الشوارع والساحات ووضوح الشعارات والمطالب التي حملها العمال في المظاهرات وتحديد العمال الفرنسيون الذين أكدوا في مظاهراتهم على رفضهم التام لقانون العمل المطروح، وكذلك العمال في اليونان الراضون للضرائب المفرضة على بلدهم من الاتحاد الأوروبي.

بيان الاتحاد العالمي للنقابات احتفالاً بعيد العمال 2017



منظّماته المنضمة وأصدقائه في كل أنحاء العالم للاحتفال بالعيد الدولي للعمال بكافة الوسائل الممكنة من أجل توحيد أصواتهم وأن يكون الهدف كالاتي:
«إننا ننظم نضالنا ضد الإمبريالية المتوحشة من أجل تحقيق المتطلبات المعاصرة للناس والشباب من أجل عالم يخلو من الاستغلال والحروب» و لكن الذي لا يمكن قهره نضال الشعوب

■ سكرتارية الاتحاد العالمي للنقابات العمالية
27 أبريل 2017

يدعمون ويتساهلون مع السياسات «الاسرائيلية» في الشرق الأوسط. وهذا العدوان الإمبريالي الداخلي يسبب انهيار الوضع المالي للعمال و ذوى المعاشات. فهناك اقتطاع عام في الرواتب والمعاشات وخصخصة في الضمان الاجتماعي والصحة العامة والتعليم و زيادة معدل البطالة و ظهور ما يسمى بالعمل الأسود و تقييد الحرية النقابية. وفي هذا المنظور العام يتم إعداد الطبقة العاملة و الشعوب من أجل عمل احتفالية نضالية بمناسبة عيد العمال في مايو 2017 . وعلى هذا يدعو الاتحاد العالمي

تتسبب في زيادة استغلال الشعوب وخطورة أن تكون هناك حرب معمرة. فالتنمية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا أثبتت عدوانية رأس المال ضد الحركة العمالية والتي تسببت في لجوء كثير من الناس إلى الهجرة للهروب من المناطق التي تشتعل فيها الحروب بينما يتظاهر الاتحاد الأوروبي و الحكومات الأوروبية بأنها تبغى مساعدة اللاجئين في البقاء على قيد الحياة.

يشعر العمال في العالم اجمع بالقلق حيال العداء من جانب الحكومة الامريكية و حلف الناتو و حلفائهم من أجل كسب أسواق جديدة و سلب الموارد الطبيعية للبلدان و قصفهم الشعب السوري و قتلهم الأطفال في فلسطين و دفع الشعب الفنزويلي للصراعات الأهلية و تهديدتهم باستخدام الاسلحة النووية في منطقة شبه الجزيرة الكورية . أنهم من أسقط أكبر قنبلة عنقودية في أفغانستان أنهم نفس الاستعماريين الذين دعموا و تعاونوا مع الحكومة في اوكرانيا التي تدعمها الفاشية أيضاً، أنهم الذين

بمناسبة احتفالات عيد العمال في الأول من مايو، يعرب الاتحاد العالمي للنقابات العمالية عن خالص تحياته النضالية لكل العمال على وجه كوكب الأرض الذين يناضلون من أجل تحقيق مطالباتهم المعاصرة من خلال منظماتهم النقابية.

فعيد العمال من أهم معالم نضال العمال في العالم أجمع فمنذ عام 1886 و متطلبات العمال المهاجرين في شيكاغو لا تزال متصلة بالمتطلبات في عصرنا الحالي. فنضالهم يستمر اليوم متمثلاً في عمل مستقر تدعمه الحقوق والضمان الاجتماعي والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والحياة الكريمة. فمنذ ذلك الحين في شيكاغو والعمال المهاجرون - الذين هاجروا الى امريكا من اجل العمل- وقفوا في الصفوف الاولى من اجل النضال الطبقي و بالمثل فإن ملايين العمال المهاجرين حالياً يمكنهم تكثيف النضال ضد الوحشية الرأسمالية من خلال مشاركتهم الفعالة والنضالية مع نقاباتهم العمالية.

و يتسم هذا العام بشذو العداوات المناوئة للإمبريالية الداخلية والتي

بانوراما الحراك العمالي في الأول من أيار

الأول من أيار رمز الوحدة الطبقية لعمال العالم



تتصاعد النضالات العمالية في البلدان المختلفة بشكل مستمر، رداً على الهجوم الواسع الذي يشنه الرأسمال المالي العالمي على مكاسب وحقوق الطبقة العاملة، خاصة مع تعمق الأزمة الرأسمالية التي مركزت عمليات نهبها ووسعت من دائرة الفقر والحرمان، الأمر الذي دفع الجماهير بالعودة إلى الشارع دفاعاً عن حقوقها ومكتسباتها المسلوقة، وهذا بعد ذاته تعبير سياسي عن تغيير في موازين القوى، الذي سيستعظم أكثر، مع تصاعد المواجهة التي نرى مقدماتها في الإضرابات والمظاهرات العمالية الواسعة في الأول من أيار وقبله.

لبنان

شهدت العاصمة اللبنانية مظاهرات حاشدة نظمها الحزب الشيوعي اللبناني جابت الشوارع الرئيسية وصولاً إلى وسط المدينة التجاري، وحمل المتظاهرون لافتات تطالب بالعدالة الاجتماعية، وسن قوانين تحمي العمال، ومحاربة البطالة فضلاً عن محاربة الفساد السياسي والاقتصادي في البلاد.

فلسطين

في قطاع غزة شارك مئات العمال الفلسطينيين في مظاهرة جابت بعض شوارع مدينة غزة احتجاجاً على «تفاقم الفقر والبطالة» ورفع المتظاهرون لافتات كتب على بعضها «كل يوم معاناة للعمال» و«عمال عاطلون عن العمل».

العراق

نظم الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق مسيرة في بغداد شارك فيها مئات العمال الذين دعوا الحكومة للاهتمام بهم كما دعوا إلى حماية المنتجات المحلية، كما شهدت مدينة كركوك، شمالي البلاد، مظاهرات شارك فيها عشرات العمال للمطالبة بتحسين أوضاعهم.

المغرب

شارك المئات من أعضاء الاتحادات النقابية في مظاهرات وسط العاصمة الرباط وفي عدد من المدن المغربية، ورفع المتظاهرون شعارات تندد بتراجع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، وطالبوا الحكومة بالتجاوب السريع مع تطلعات الطبقة العاملة خاصة فيما يتعلق بزيادة الرواتب.

أفغانستان

شهدت مدينة مزار شريف شمالي البلاد تنظيم مظاهرة طالبت برفع الأجور ومكافحة البطالة وتأمين الحماية للعمال الذين لا يمتلكون أي ضمان اجتماعي.

إندونيسيا

تظاهر آلاف العمال بدعوة من النقابات الرئيسية في شوارع جاكرتا حيث طالبوا بزيادة الأجور وتحسين برامج الرعاية الاجتماعية.

الفلبين

نظم آلاف العمال مظاهرة ارتدوا فيها ملابس حمراء للضغط على الحكومة من أجل رفع الأجور، ووضع حد للوظائف ذات العقود المؤقتة التي تحرم العمال من العديد من الميزات الوظيفية، واحتشد المتظاهرون قرب السفارة الأمريكية في الفلبين، فيما وقعت مناوشات بين المتظاهرين ورجال الأمن، أثناء محاولة قوات الشرطة الفلبينية تفريق المشاركين في المسيرة.

كمبوديا

انطلقت مظاهرة تطالب بظروف عمل أفضل في البلاد، وتوفير فرص عمل للمواطنين، فضلاً عن المطالبة بزيادة الأجور وظلت قوات شرطة مكافحة الشغب ترقب بعناية الحشود الغاضبة، التي تحدثت الحظر الذي تفرضه الحكومة، ووقعت مواجهات بين الطرفين ولكنها انتهت في غضون ساعات. تايوان: نظم آلاف العمال في تايبيه مظاهرة، احتجاجاً على انخفاض الأجور والمرتبات غير العادلة وتدهور ظروف العمل، وقام عدد منهم بتنظيم «جنازة مزيفة» حيث حملوا نعشاً كتب عليه عبارة «أجر سنوي أساسي»، في حين حمل آخرون أعلاماً سوداء حداداً على الأجر.

كورية الجنوبية

شهدت العاصمة سيول مظاهرات حاشدة ردّد خلالها العمال شعارات تطالب بمزيد من الحق في التظاهر بعد احتجاجات عارمة شهدتها البلاد لشهور عدة أدت إلى عزل رئيسة البلاد من منصبها بعد إدانتها بتهمة تتعلق بالفساد واستغلال السلطة.

اليونان

تجمع آلاف المتظاهرين أمام مبنى البرلمان اليوناني، حيث أحييت نقابات العمال المناسبة بمظاهرات وإضراب مدته 24 ساعة، احتجاجاً على تدابير التقشف الجديدة في مقابل استمرار تلقي القروض الدولية، وأصدرت نقابة العاملين في القطاع العام بياناً يؤكد: أن الحكومة والدائنين يمارسون ضغوطاً شديدة على الشعب والعمال منذ 7 سنوات، وانطلقت تظاهرات في أثينا وغيرها من المدن الكبرى، ودعت النقابات إلى إضراب عام في 17 أيار المقبل، احتجاجاً

على إجراءات التقشف الجديدة.

تركيا

نظمت النقابات العمالية مظاهرات واحتفالات حيث وضع مسؤولون نقابيون وروداً في شارع قازنجي يوقشوشو في منطقة تقسيم وفي مثل هذا اليوم قبل 40 عاماً تعرض المحتفلون لإطلاق نار من مبان مجاورة، وأعيدت الكرة هذا العام حيث أطلقت الشرطة التركية الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين أرادوا السير إلى ساحة تقسيم بوسط إسطنبول، وأعلنت الشرطة اعتقال 165 شخصاً بينهم 139 بتهمة المشاركة في «تظاهرات بلا ترخيص» في إسطنبول حسب زعمها.

روسيا

شهدت موسكو خروج أكبر المظاهرات حيث شارك أكثر من مئة ألف عامل روسي في مسيرة اتجهت للميدان الأحمر في العاصمة موسكو وغلب عليها الطابع الاحتفالي لكنها لم تخل من المطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الرواتب.

إسبانيا

دعت أكبر نقابتين عماليتين في إسبانيا إلى القيام بمظاهرات تحت شعار «لا مزيد من الأعداء» للمطالبة بزيادة الأجور، وخرج الآلاف في مدريد وإشبيلية وفالنسيا ومدن أخرى.

فرنسا

شهدت باريس مظاهرات عمالية قوبلت بالغاز المسيل للدموع لتفريقها ورفع المتظاهرون شعارات ترفض أية مناقشات أو تفاوض حول مشروع قانون العمل الجديد في البلاد، وتدخلت قوات مكافحة الشغب وأحاطت بالمتظاهرين لتعطل المظاهرة، وعزلت مجموعة منهم عن بقية المتظاهرين واعتقلت عدداً منهم.

أمريكا

تظاهر مئات الأمريكيين في نيويورك وسياتل وشيكاغو ولوس أنجلوس تضامناً مع حقوق العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية كما نظمت نقابات عمالية وجماعات مدافعة عن المهاجرين في أمريكا تظاهرات احتجاجاً على سياسات الهجرة التي يتبناها الرئيس دونالد ترامب.

البرازيل

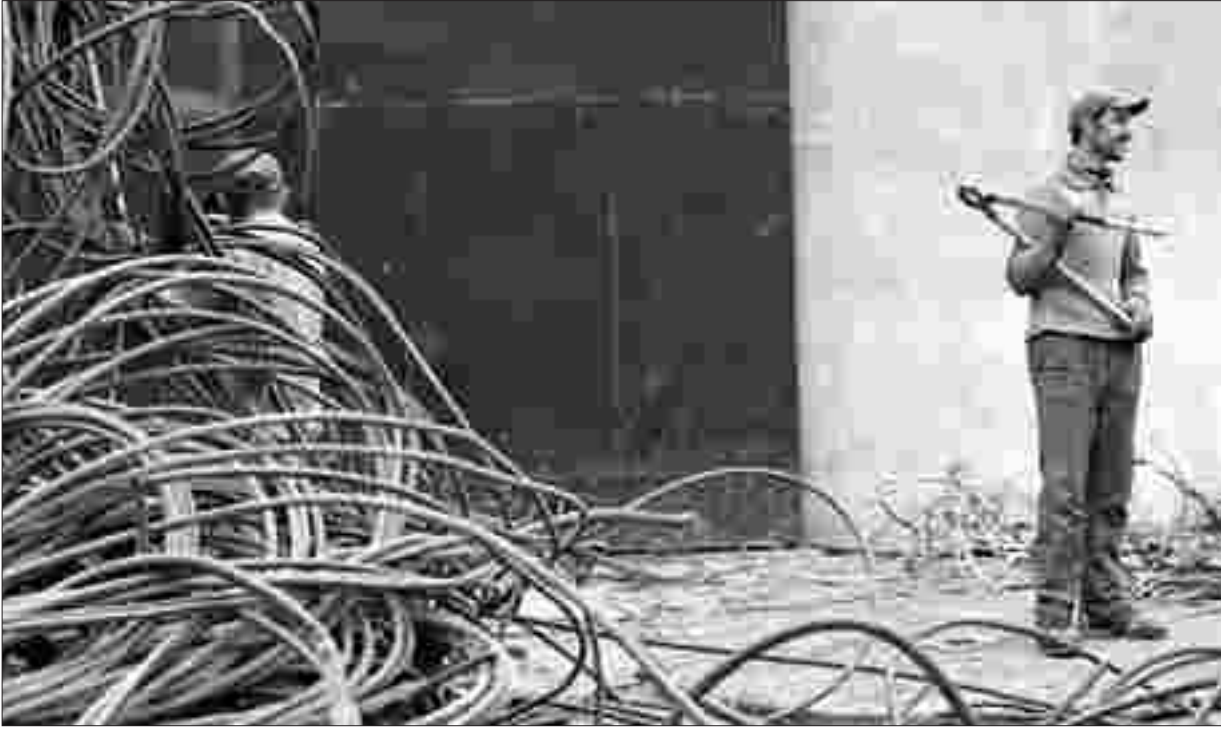
شهدت المدن البرازيلية إضراباً عن العمل في المؤسسات الحكومية جميعها احتجاجاً على قوانين العمل والتقاعد التي فرضتها الحكومة، بالإضافة لاحتجاجات واسعة تزامنت مع عيد العمال واجهتها قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع، مما أدى لاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

كوبا

شارك مئات الآلاف من المواطنين الكوبين في احتفالات الأول من أيار في ساحة الثورة في العاصمة هافانا.



القواعد الآمرة أم الحرية التعاقدية؟؟



من أول السطر

■ نبيل عكام

إصابات العيون المهنية -1-

تقع العين داخل تجويف عظمي، حيث تحيط بها عظام الجمجمة من كل الاتجاهات عدا الجهة الأمامية، وتعتبر إصابات العين من أخطر أنواع إصابات العمل المهني، وتعود زيادة احتمال إصابات العين أثناء العمل إلى: ضعف الإضاءة، وسوء توزيعها، حيث يضطر العامل إلى الاقتراب من الأجسام المطلوبة رؤيتها، وهذا يزيد من نسبة الإصابة إضافة إلى الإجهاد الكبير للعين. سوء التهوية في مكان العمل يؤدي إلى ارتفاع نسبة انتشار الأتربة والغازات التي تؤثر على العين، بسبب ذوبانها في السائل الدمعي.

زيادة سرعة آلات وماكينات العمل عن الحد الوسطي، مما يزيد في سرعة انتشار الرايش وارتفاع درجة حرارتها.

تقسم المخاطر التي تتعرض لها العين إلى فئتين:

مخاطر كيميائية، ومخاطر ميكانيكية.

المخاطر الميكانيكية: تنجم عن اصطدام الأجسام المتطايرة بالعين، ويرتبط تأثر العين بالأجسام المتطايرة بعدة عوامل منها: نوع الأجسام ومستوى صلابتها، وحجم الأجسام ومساحة سطحها، وسرعتها أثناء التطاير.

فاصطدام الأجسام الثقيلة بالعين يؤدي إلى حدوث نزيف، أو تهتك في أنسجة العين، يتجمع بين جوف العين والعين، وقد ينجم عن هذا النوع من الإصابات خلع عدسة العين، ونقص في الإبصار، أو انفجار مقلة العين، وهي من الحالات الخطيرة، التي تسبب فقدان البصر، أو انفصال القرنية، أو الشبكية مسبباً ضعفاً شديداً في الإبصار، أو نزيفاً داخلياً يسبب انقطاع الأوردة الدموية، وكذلك يمكن أن يؤدي أيضاً إلى قطع العصب البصري.

أما تطاير الأجسام الخفيفة «الرايش»: يؤدي تطايرها إلى اصطدامها بالقرنية واستقرارها داخل العين، فيشعر المصاب بألم شديد واحمرار العين وعدم قدرته على مواجهة الضوء، وحوادث تقرحات بالقرنية، ويجب العمل على إزالة هذا الجسم الغريب بسرعة. تطاير الأتربة يؤدي إلى حدوث عتامة بالعين، نتيجة ترسبها على الملتحمة وذوبانها في السائل الدمعي، والتصاقها بخلايا القرنية.

المخاطر الكيميائية: تختلف أعراض الإصابة المهنية في حدتها حسب طبيعة المادة ودرجة نشاطها الكيميائي، ودرجة إذابتها في السائل الدمعي حيث يزداد تأثيرها مع زيادة درجة ذوبانها في السائل الدمعي، ومستوى تركيزها، ونوعها.

كمية الدمع المفرز وكفاءة الغدد الدمعية في سرعة إفرازها للدموع، مما يساهم في تخفيف تركيز المادة وغسل العين.

فالمواد الكيميائية تؤدي إلى التهاب الملتحمة والجفون إضافة إلى تقرحات فيها وترشحات جلدية وتورم العين واحمرارها. وتزداد شدة الإصابة بالمواد القلوية أكثر منها من المواد الحمضية حيث يسهل إزالة المواد الحمضية بغسلها بالماء بكمية كافية، أما القلوية فهي بحاجة إلى معادل للمادة إضافة للغسل بالماء.

قانون العمل هو قانون مركب، متعدد العناصر تتداخل فيه مكونات اجتماعية واقتصادية وسياسية. فقانون العمل يحدد شروط الوجود لأهم طبقة من طبقات المجتمع، ويحدد طريقة واسلوب حياتها، في أدق التفاصيل الشخصية والعائلية والاجتماعية والثقافية، فهو يتدخل في قضايا الأجور وتوقيت العمل والراحة الأسبوعية والأجازة السنوية والحالات المرضية، بالمختصر: قانون العمل يحدد الوضع الإنساني أو اللا إنساني لحياة العمال .

■ ميلاد شوقي

نشأة مبدأ الحرية التعاقدية

انتشر مذهب الحرية في أواخر القرن الثامن عشر، وأجتاح العالم الأوربي خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر، وكانت الحرية تعني: أن الإنسان له الحق أن يفكر ويعبر ويتصرف كما يشاء، ومن ضمن الحرية كان اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية التي تقوم على المطالبة بكف يد الدولة عن التدخل بالشؤون الاقتصادية، وأن تدع هذه الفعاليات تنظم نفسها من تلقاء نفسها.

استعمل المبدأ الحقوقي القائم على الحرية التعاقدية، وسلطان الإرادة الحرة، في عقود العمل دون السماح للدولة بالتدخل بعلاقات العمل ولم يسمح للدولة إصدار قانون ينظم علاقات العمل، ونص مبدأ الحرية التعاقدية على أن الفرد حر في ترتيب الالتزامات على نفسه كما يشاء، مستعملاً إرادته الحرة، وباتت نتيجة لذلك المجابهة فردية بين رب العمل والعامل، فالعامل يناقش بنفسه شروط العمل كلها وبدون تدخل أو ضغط من أية جهة كانت وشروط العمل تحدد بعقد العمل باتفاق الإرادتين، ولا مجال لتعديل تلك الشروط لصالح العامل إلا من خلال مقدرته على المساومة والمقاومة الفردية، حيث من مستلزمات مبدأ الحرية التعاقدية عدم تدخل الدولة كمحام مدافع عن العمال، وأصبح تحديد يوم العمل لكل من العامل والأجور والراحة الأسبوعية الاتفاقات الفردية هي التي تحددها فقط.

نتائج تطبيق

مبدأ الحرية التعاقدية

أصبحت الطبقة العاملة أكثر الفئات الاجتماعية معاناة وتأثراً

نتيجة تلك المفاهيم عن الحرية والمساواة، فكانت المساواة في الواقع العملي نظرية، وبالنسبة لا بالظروف، وقد أظهر الواقع أن المساواة في التعبير عن الإرادة نظرية بحت، فالتعاهد لا يجري بين طرفين على قدم المساواة، لأن أحدهما عامل وفي شروط اجتماعية واقتصادية أدنى بكثير، وليس له سوا أجره للعيش منه ولا يستطيع الانتظار دون عمل، وفي المقابل هناك صاحب عمل مسلح بشكل أفضل برؤوس أموال وسلطان معنوي ومركز اجتماعي وهو بذلك يملئ شروطه من مركز القوة، ومن خلال المزامنة الحرة والاستناد إلى قانون العرض والطلب يفرض أجوراً زهيدة وشروط عمل قاسية بغية تخفيض تكاليف الإنتاج.

إن مبدأ الحرية التعاقدية قاد إلى ظلم اجتماعي، لانعدام المساواة الحقيقية لأن الناس في المجتمع الفردي غير متساويين، لا في الظروف ولا في الكفاءات الطبيعية ولا في القوة الاقتصادية، ولا بد من تدخل المجتمع ممثلاً بالدولة والقانون لتلافي عدم المساواة الطبيعية التي لا ينبغي أن يكون المرء مسؤولاً عنها.

ومن خلال تلك الطروحات التي طرحها أنصار مذهب الحرية التعاقدية، آل العمال إلى حالة مثيرة من البؤس والفقر والجوع، وكان العمال يسكنون في أكواخ قذرة وأصبحت الحياة بالنسبة للعمال هي أن لا يموت فقط، وانتشرت الأوبئة والأمراض، وارتفعت نسبة الوفيات في الأوساط العمالية.

وقد راكم القرن التاسع عشر سلسلة من الأزمات الاقتصادية، تجاوزت إطار الطبقة العاملة ذات القدرة الاستهلاكية المحدودة

لتؤثر على مالكي الإنتاج ووسائله وتوجد خلافاً في الاقتصاد القومي للدول التي أخذت بمبدأ الحرية الاقتصادية والحرية التعاقدية.

وهم الإرادة الحرة

إن الأخذ بالمذهب الفردي، والنتائج التي ترتبت على تطبيقه، استوجب التخلي عن مبدأ سلطان الإرادة في علاقات العمل، خاصة وأن العقد أصبح ضمن شروطه تلك، وسيلة لفرط الظلم وتمكين القوي من التحكم بالضعيف، وأن ادعاء الحرية والمساواة في التعاقد ليس إلا وهماً لا مبرر له وجود لهما في الواقع أمام تفاوت قوى أطراف العقد وأمام متطلبات العدالة، فقد تزعزع مبدأ سلطان الإرادة وتؤكد واجب تدخل الدولة دون ترك علاقات العمل إلى محض الإرادة التعاقدية.

تراجع مبدأ الحرية التعاقدية

أمام هذه العوامل كان الصراع يشتد بين قوة العمل ورأس المال ومذهب الحرية يتراجع، والأزمات تستحكم إلى درجة لم يعد في وسع الدولة أن تبقى معها مكتوفة الأيدي، وكان لا بد من التدخل إلى جانب الضعاف اقتصادياً لتعويض الخلل وإقرار التوازن، وفعلاً تدخلت الدولة في جميع مجالات العمل وعلاقاته، ليشهد العالم بعد ذلك مرحلة التشريع الاجتماعي للعمل وتدخل الدولة.

القانون رقم 17

الحكومة السورية وتماشياً مع سياستها الليبرالية الاقتصادية أخذت بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، في قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وتركت العمال وحدهم في مجابهة أرباب العمل الذي

أعطاهم القانون أيضاً صلاحيات واسعة حيث بات في يدي رب العمل الحل والربط وهو الخصم والحكم في الوقت نفسه، وهو ما تسبب بماسي لحقت بالطبقة العاملة، فالقانون كان بمثابة خطوة رجعية أعادتنا قروناً إلى الوراء حيث عاد العامل عبداً عند رب العمل لا إنساناً، لا يحصل إلا على الفتات وبما يمنعه من الموت فقط وازداد عدد المقيمين في العشوائيات وانتشرت عمالة النساء والأطفال وفقدت الطبقة العاملة القدرة الشرائية وانخفضت نسب النمو والاستهلاك، وبات تدخل الدولة لتعديل قانون العمل مع ضرورة وضع قواعد عمل أمرة لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، ضرورة وطنية من أجل السلام الاجتماعي والتطور الاقتصادي.

قانون العمل

قانون السلام الاجتماعي

فالواقع يؤكد أنه: لا يمكن الفصل بين التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وهكذا لا بد من توجيه السياسة الاقتصادية بسياسة اجتماعية واعية، فالتطور الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية، ولا يجوز أن يكون غاية بحد ذاته، ولتحقيق غايات خاصة، فتحقيق العدالة الاجتماعية للعمال يكون عاملاً في التضامن والتلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي فأرساء الاستقرار والسلام الاجتماعي وتجنب النزاعات، مرتبط بتقدم قانون العمل، من حيث تلبية مواده للحقوق الأساسية للعمال، بما فيها حقهم بالإضراب وحقهم في عمل دائم وأجر عادل، الذي بموجبه يمكن تحسين ظروف الإنتاج وشروط العمل.

عرفات: الروسي يبحث عن حل... ولا يصطف مع أحد



أجرت إذاعة «Sham FM»، مساء الأحد 2017/4/30، حواراً مقتضباً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، القيادي في جبهة التغيير والتحرير، الرفيق علاء عرفات. وتطرق الحوار إلى «التصريح» الذي نشرته وكالة «أكي» الإيطالية «نقلًا عن مصدر أكاديمي روسي قال على هامش لقاءات أستانا إن روسيا مستعدة للتخلي عن مسار أستانا، وأنها لا ترى في منصات موسكو والقاهرة وأستانا حلفاء يعتد بهم»...

قاسيون

● هل تتخلى روسيا عن مسار أستانا، وفقاً لما نقل عن وكالة أكّي التي تحدثت إلى مصدر مقرب من دوائر القرار في موسكو، سيما مع انخفاض سقف التوقعات، أو ربما تزايد الشكوك حول جدوى هذه الجولة الجديدة من المحادثات؟

أولاً: فيما يتعلق بالمصدر فمن الواضح أنه كذب. وبالتالي الخبر كله مفبرك من أوله إلى آخره، جملة وتفصيلاً، ولا أعتقد أن هناك مصدراً مسؤولاً أو «محرز» قد قام بمثل هذا التصريح. وأعتقد أنه لا داعي لـ«الطنطنة» له، لأنه لا قيمة له.

الروس عندما يتحدثون بشيء، فيتحدثون بلسانهم هم، لا يتحدثون لـ«أكّي» أو لمصدر غير معروف الاسم، وبالتالي، فإن نصيحتي هي: عدم الأخذ بهذا الكلام لأن لا قيمة له. وموسكو لا تبحث عن حليف في جنيف وأستانا، بل عن حل للأزمة السورية. وبالتالي، فإن كل التعابير المستخدمة في هذا الخبر هي تعابير ملغمة تروج للتشاور وللتشكيك بنجاح مسار أستانا. وأؤكد لك أن موضوع الحل السياسي يسير باتجاه النجاح، سواء في أستانا أو جنيف. والكلام الموضوع هو نوع من التشكيك بكل جدوى العملية السياسية. وبالتالي، فإن هذا الكلام لا قيمة

له، وينبغي الانطلاق من مسألة أساسية هي أن القرار 2254 سينفذ، شاء من شاء وأبى من أبى، لسبب بسيط هو: أن الدول التي وراء هذا القرار - وأقصد روسيا والصين - تريد اليوم أن تصوغ عالماً جديداً على مستوى العلاقات الدولية، لذلك هي تضع كل ثقلها من أجل تنفيذ هذا القرار. إن كان هناك تعقيدات وأخذ ورد فهذا لا يعني أن الأمور لن تسير. الأزمة السورية ذاهبة إلى حل عبر جنيف، ومن خلال تطبيق 2254، وليس ثمة كلام آخر على ما أعتقد.

● اليوم تفلنت تركيا من التزاماتها فيما يخص ضمان تنفيذ الفصائل المسلحة لالتزاماتها، ومؤتمر طهران الذي عقد أيضاً الثلاثاء الماضي لبحث تشكيل آلية لجان مراقبة الهدنة لم يصدر عنه أي جديد... بناءً على ماذا تقول إن هذا المؤتمر سينجح؟

أولاً: فيما يتعلق بضمانة تركيا، فالأترك ما زالوا ضامنين عملياً للجماعات التي يضمنونها. في أستانا الأخير، الفصائل التي تفلنت هي الفصائل التي تتعرض لضغوط من قبل السعودية وقطر. وأعتقد أن هذه المسألة يجري حلها. الموضوع ليس موضوع تركيا، بل موضوع الدول الأخرى، وحتى هذا أعتقد أنه يسير باتجاه الحل. المصادر الروسية المعلنة تقول: إن هناك فصائل

إضافية ستنضم إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية، وهناك حديث ومباحثات مع بعض الدول الإقليمية «مثل قطر والأردن وغيرها» للمساهمة في أستانا. إذن هناك مباحثات، وهناك أعتقد خطوات يجري تأمينها من أجل إنجاح أستانا.

● هل سيتم التحرك بهذه الخطوات خلال الساعات المقبلة أو الأيام المقبلة قبل انعقاد الجولة الجديدة يعني تحديداً فيما يخص مسألة إشراك ضامنين جدد؟

لا، ليس مطلوب ضامنين جدد. الحقيقة لا يحكى عن ضامنين جدد، بل عن انضمام أطراف أخرى إلى عملية أستانا. هناك احتمال كبير أن يكونوا مراقبين وليس ضامنين، وسنرى إن كان ثمة إمكانية لأن يصلوا إلى حالة الضمان، وهذا موضوع آخر. الآن يجري الحديث عن تذليل العقبات فيما يتعلق بتلك التنظيمات التي لم تأت في المرة الماضية.

● وفق قراءتك أيضاً أستاذ علاء، ما يجري اليوم في الشمال السوري بين واشنطن وأنقرة على الحدود، ألا يعقد المسارين معاً - مسار أستانا ومسار جنيف - في الوقت ذاته؟

لا أعتقد أنه يؤثر لا على مسار أستانا ولا على مسار جنيف. عملياً، فإن ذلك من شأنه أن يعقد موضوع انضمام الأكراد لمؤتمر جنيف. وانضمام الأكراد هو ضروري ولا بد منه، لكن يبدو أن هناك محاولات من أجل تأخير هذا الانضمام لمباحثات جنيف. على كل الأحوال، أنا أعتقد أن حل هذا الموضوع قادم في مرحلة لاحقة إن لم يمكن حله حالياً، ولكن بالإطار العام لن يعيق الاتفاقات التي تتعلق بأستانا وجنيف.

● هل أخطأت المعارضة السورية اليوم في تقديرها حين اعتبرت أنكم - كمنصة موسكو أو ربما منصات أخرى أستانا أو القاهرة - تحت عباءة روسيا. يبدو اليوم وكأن الروسي لا ينظر إلى هذه المنصات على أنها شريكة بالمعنى الذي أنتم ترونها بالمقابل فيه؟

من قال لك أننا نراها هكذا؟ نحن بالأساس نقول: إن الروس هم طرف يتمتع بالعلاقات نفسها مع النظام والمعارضة. الروس يرون أنفسهم أصدقاء لسورية والشعب السوري، وليسوا أصدقاءً لفريق من الفرق التي تتصارع، وهذا هو الموقع عملياً الذي وضعهم بإطار يسمح لهم بدفع الأمور باتجاه حل، لأنه لو كان الطرف الروسي مصطفاً مع أحد الفريقين، لما كان في موقع يسمح له بدفع الأمور باتجاه حل. من ناحيتنا، لم نكن نرى الأمور مثلاً عرضتموها بالتقرير طوال الوقت. نحن نرى أن روسيا صديقة لسورية وللشعب السوري، وليست صديقة للنظام أو للمعارضة؛ هي صديقة الجميع وهي حليفة الجميع. الروس تحدثوا بذلك مراراً، وقالوا: نحن لا ندعم نظاماً ولا ندعم شخصاً ولا ندعم طرفاً، نحن ندعم الدولة السورية والشعب السوري، ونريد تخليص الشعب السوري من أزمته، هذه هي المسألة. لكن المشكلة أن هناك الكثير من الناس غير مصدقين أو لا يريدون التصديق. نحن من ناحيتنا مصدقين، ونتعامل مع هذا الموضوع على هذا النحو، ولا نرى أنفسنا تحت عباءة لا الروس ولا أحداً آخر. نرى في الروس أصدقاءً لسورية وللشعب السوري، ونتعامل معهم على هذا الأساس فقط.

ضمانة 2254: لا تقسيم ولا مناطق نفوذ



تنشط الأقلام والحملات الإعلامية مع كل متغير سياسي أو ميداني، أو مع أي نشاط دبلوماسي، من قبل القوى الفاعلة والمؤثرة، على مستوى الأزمة السورية، مهما كان حجم هذا التغير أو النشاط، وأياً كانوا القائمين به.

أحمد راتب

وعلى أثر الإعلان عن التوصل لاتفاق على إقامة «مناطق تخفيف التصعيد» من قبل كل من روسيا وتركيا وإيران، الضامنين لوقف الأعمال القتالية، في لقاء أستانا الأخير، بالإضافة لدعم المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي مستورا، بما فيه الموقف الأمريكي المعلن من هذا الاتفاق دبلوماسياً ورسمياً، على أقل تقدير، فقد نشطت حملات الإعلام المسوقة لموضوعة تقاسم مناطق النفوذ، وما يتبعها من تعبئة مغرضة وتحريض سلبي.

التقسيم الذهني الموهوم

التحريض والتعبئة طالت فكرة مناطق تخفيف التصعيد بشكل ثانوي، ولكنها كانت موجهة إلى روسيا بشكل رئيسي ومباشر، وبقيّة القوى الفاعلة محلياً وإقليمياً ودولياً، مثل إيران وتركيا والحكومة السورية بدرجة أقل، وربما أمريكا من بعيد، والتركيز التحريضي والتعبوي كان حول فكرة تقسيم سورية بناء على اقتسام مناطق النفوذ بين هذه القوى، والتي لا توجد إلا بأذهان هؤلاء المحرضين والمبشرين وهما، الذين لم يوفروا أية فرصة سابقة، كما أن يوفروها لاحقاً، من أجل المزيد من الشحن والتحريض والتعبئة، ليس من أجل المصلحة السورية، على مستوى وحدة الأرض والشعب ومآلات الحل السياسي المرتقب، بل من أجل السعي لعرقة أي جهد يفضي إلى تعزيز وقف إطلاق النار، والمضي قدماً للوصول إلى الحل السياسي بشكله النهائي، وفقاً للقرارات الدولية، وعلى رأسها القرار 2254.

كما يجب ألا يغيب عن ذهننا أن كل ذلك ليس رغبة بائسة بتعطيل الحل السياسي السوري، واستمرار الأزمة وتداعياتها فقط، بل هو أحد أشكال السعي اليائس من أجل تقويض نموذج العلاقات الدولية الجديدة، القائمة على احترام القانون الدولي وسيادة الدول ووحدة أراضيها وإرادة شعوبها، التي تخطتها وتفرضها مجموعة الدول الصاعدة استناداً للتوازن الدولي الجديد الناشئ، وعلى رأسها روسيا والصين، على أنقاض التوازن الدولي القديم بعلاقاته المسيطر عليها أمريكياً، ولمصلحتها، وذلك كون الأزمة السورية قد تقاطعت زمنياً مع هذه المتغيرات الدولية، ومصلحة بالحل السياسي مع الدول الصاعدة الداعمة له، وعلى رأسها روسيا والصين.

المصلحة السورية

بطل تقاطع المصالح

ما من شك بأن القوى أعلاه لها أدوار فاعلية

متباينة على مستوى الأزمة السورية، سواء على المستوى الميداني العسكري، أو على المستوى السياسي والدبلوماسي، وسواء بشكل مباشر أو عبر الحلفاء والأتباع والأدوات، كما لا يمكن أن نغفل أن لكل منها دوافعه ومصالحه.

ولكن لعل ما يعيننا كسوريين هو مقدار تقاطع هذه الدوافع والمصالح مع مصالحنا السيادية العليا، وأهمها الحل السياسي، ووحدة الأراضي السورية والشعب السوري، والتي تم تبويبها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي عملت عليه وصاغته وفرضته القوى الصاعدة على مستوى التوازن الدولي الجديد، ولعل الدور الروسي بهذا المجال كان هو الأبرز على هذا المستوى، لذلك فلا غرابة أن توجه السهام والنصال الإعلامية ساعية للنيل منه، تحريفاً وتشويهاً.

الدور الروسي

فالروس، ومنذ اليوم الأول لدخولهم على خط الأزمة السورية، أعلنوا عن موقفهم في دعم العملية السياسية، والحل السياسي، وبأن لا حل سواه، كما أعلنوا عن موقفهم على مستوى مكافحة الإرهاب، كما دعوا الأمريكان وغيرهم، للتنسيق والعمل المشترك على هذين المحورين.

كما أن الروس، لهم تاريخ إيجابي في علاقاتهم مع الشعب السوري، وهو ما يتم العمل استناداً إليه في الأزمة العاصفة بسورية حالياً، حيث تتم ترجمة حسن العلاقة والإيجابية تلك مع كل القوى السورية الفاعلة، دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً، من أجل حقن الدماء، ووقف الكارثة الإنسانية، وتعزيز الحل السياسي، وصولاً لتنفيذ القرار الدولي 2254، الذي يصون السيادة الوطنية أرضاً وشعباً، ويفسح المجال واسعاً أمام إرادة الشعب السوري في أن يقرر مصيره ومستقبله، دون وصاية أو إملاء.

المصلحة الروسية

أما على مستوى المصالح، وبعيداً عما يشاع عن مصالح اقتصادية أو استعمارية، وغيرها من البدع الإعلامية التي لا أساس لها من الصحة أو الدقة، كما ليس لها أي معنى موضوعي، لا بد من الإشارة إلى أن للروس مصلحة حقيقية ومباشرة وهامة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، من خلال ممارستها لهذا الدور على مستوى الأزمة السورية ومآلاتها، فالأمر لا يقتصر بالنسبة للروس على موضوعة التوازن الدولي الجديد، ودور القوى الصاعدة فيه فقط، فهذا الأمر يمتضي بكل سلاسة، وله عوامله الذاتية والموضوعية التي تعززها وتقوي من فاعليته، عمقاً وانتشاراً.

لكن المحيط الجيوسياسي بروسيا هو عامل التأثير الحيوي والمتبادل الأهم، مرحلياً واستراتيجياً، وبالتالي، فإن من المصلحة السيادية لروسيا أن يكون هذا المحيط مستقراً، كما أن يكون هذا الاستقرار مستداماً، لذلك فلا غرابة أن تقوم بكل جهدها من أجل دعم الحل السياسي في سورية، وتفويت الفرصة أمام مشعلي الحرائق من المروجين للحلول العسكرية، بالإضافة لدورها على مستوى نزع كل الألغام الحالية والمستقبلية التي يسعى البعض لزرعها الآن، اعتباراً من محاولات العرقلة لهذا الحل، مروراً بمساعي خلط أوراق الفصائل المسلحة بين المعتدل والإرهابي، وصولاً لدعوات تعزيز الانقسام الاثنى، دينياً ومذهبياً وقومياً وغيرها، التي يتم العمل عليها من قبل بعض القوى الفاعلة والمؤثرة وأدواتها، بكل يأس واحباط متتالي.

لذلك، فقد كان القرار 2254 هو القرار الذي يحقق الحل السياسي ويصون وحدة الأرض والشعب، ويفسح الأفق للاستقرار المستدام في سورية، وهو ما تتمسك به روسيا وتسعى لتحقيقه، بالتعاون والتنسيق مع كل

القوى الوطنية السورية، عبر المظلة الدولية المتمثلة بجنيف، ومن خلال مسار أستانا الداعم له، مع السعي الجاد من أجل توسيع قاعدة الدعم الدولي على المستوى التنفيذي لهذا القرار، سياسياً وعسكرياً.

ولعلنا لا نبالغ بالقول بأن القرار 2254 هو تعبير مكثف عن المصلحة الوطنية في تقاطعها مع مصالح الآخرين، فمن يجد مصلحته استناداً إليه، من القوى والدول الفاعلة، فأهلاً وسهلاً، ومن لم يرغب فلا مصلحة وطنية معه.

مطفئ الحرائق

ولعل من الجلي كذلك الأمر الدور الروسي على مستوى إطفاء الحرائق بهذا المحيط الجيوسياسي، والتي أسست لها أمريكا وحلفائها عبر التوازن الدولي البائس، وتعمل عليها أدواتها حتى الآن، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أوكرانيا إلى أفغانستان وتركيا والعراق، وصولاً لليبيا، وربما إلى اليمن في قادم الأيام من كل بد، وكل ذلك يمثل مصلحة حقيقية ومباشرة لروسيا، ولسيادتها كذلك الأمر أرضاً وشعباً، كما يتوافق مع دورها على مستوى التوازن الدولي الجديد، التي تعتبر أحد أركانها الفاعلة والأساسية.

وبالنتيجة يمكننا القول: من لم يدرك ذلك، فهذا قد بلغنا، أما من يتعمد إغفال هذه الحقائق، وتحريفها وتشويهها، أو يقوم بالتحريض والتعبئة لتزييف هذه الحقائق بغرض الاستثمار المبتذل في غير مكانه، فهؤلاء هم أدوات وأذرع عدم الاستقرار، ليس في سورية على مستوى الحل السياسي القادم لا محالة فقط، بل وفي المنطقة والعالم ككل، ولن يكون مصير هؤلاء بالمحصلة إلا بقايا الجمر المنطفئ احتراقاً في بقايا نار التوازن الدولي القديم المندثر رماًداً.

تصريح الناطق الرسمي

باسم حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

يعلن حزب الإرادة الشعبية تأييده لاتفاق مناطق خفض التوتر، الذي تم توقيعه في لقاء أستانا الأخير، ويرى فيه خطوة جديدة على طريق تثبيت وقف إطلاق النار، الذي يكتسب أهمية سياسية وميدانية من جهة فتح الطريق لاستئناف مفاوضات جنيف، والحد من نزيف الدم السوري، ورداً ملموساً على محاولات التقسيم بحكم الأمر الواقع، والظرف الناشئ في ظل الأزمة.

ويستهن حزب الحملة الإعلامية ضد الاتفاق، بذريعة أنه اتفاق تقاسم نفوذ، ويلفت الانتباه، بأن الحملة تأتي بالدرجة الأولى من تلك القوى التي كانت وما زالت تستجدي التدخل العسكري الخارجي الذي يضع البلاد كلها تحت الهيمنة الغربية، بكل ما تحمله من مخاطر المزيد من الفوضى واستدامة الحرب والتفتت والتقسيم.

دمشق في 6\5\2017

«الإرادة الشعبية» في حلب: أمام الوطنيين مسؤولية كبرى!



أقامت لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية، يوم الجمعة 2017/4/28، ندوة سياسية بمناسبة ذكرى الجلاء وأول أيار، بعنوان «الأزمة السورية وقضايا الساعة»، وقد حضر النشاط طيف واسع من الشخصيات والقوى السياسية.

■ قاسيون

قدم الندوة الرفيق رستم رستم، وأشار فيها إلى طبيعة الأزمة السورية وتعقيداتها، وموقف الحزب منها، كما أنه تم تخصيص جزء من الندوة للمسألة الكردية قدمه الرفيق سمير حسن، عارضاً موقف الحزب منها كما جاء في موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية.

وأكد رستم: علينا الانطلاق من العام إلى الخاص عند تحليل الوضع السياسي، أي يجب فهم ما يجري على المستوى العالمي واتجاه حركة العالم وتطورات، وعلى أساس ذلك نحدد رؤيتنا وبرنامجنا، وعند فهم المسائل في العموم، الأزمة السورية تصبح سهلة الدراسة، لأنها خاضعة للقوانين العامة

التي تنتج، وليس العكس، وهذا ما طرحه حزب الإرادة الشعبية في فكرة الحل السياسي وأن الحسم والإسقاط عبارة عن أوهام في ظل تغير موازين القوى.

إن شعبنا ينتظر منا الكثير لإخراجه من كارثته، وإن شعبنا يمر بطريق الأم ومعاناة كبيرة، بل غير مسبوق، ولم يعد يطيق صبراً على السياسيين غير الجديين وغير المخلصين للحل السياسي، لا بل لم يعد يتحمل شعبنا انتظار المجتمع الدولي وتأخير له لحل أزمته ومعاناتنا.

واعتبر رستم أن كل الوطنيين أمام مسؤولية كبرى هي إنهاء الكارثة والتغيير الجذري المطلوب ومحاربة الإرهاب والوصول إلى سورية الديمقراطية تعمها العدالة الاجتماعية واحدة موحدة تستطيع أن تلعب الدور

الأكبر في المنطقة. وإن إحدى أهم سمات الحل السوري، أنه متبني من قوى دولية صاعدة، وعليه، فالقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة السورية صيغت للتنفيذ. وإن الأطراف التي حرصت على استمرار وتعميق الأزمة هي في حال تراجع وأقول وانكفاء، والظروف الموضوعية عالمياً ناضجة لما يكفي لتطبيق الحل السياسي وإنهاء الأزمة.

وحول القضية الفلسطينية أكد رستم إن القيادات الفلسطينية ضمن الحالة الراهنة لا تتناسب مع الواقع النضالي المتصاعد للشعب الفلسطيني، وأن القيادات الفلسطينية تعمل على أساس مرحلة أو سولو «الذي جاء في ظل توازنات مختلة منذ عام 1991» أما الآن، فنحن في ظل توازنات دولية جديدة.

المعارضة السورية والمراجعة المطلوبة!



تحت اسم المراجعة، فبئس هذه المراجعة!

إن أهمية هذا القرار، هي: إنه قبل كل شيء تعبير عن حاجة سورية موضوعية، ويعكس إلى حد كبير مصالح الشعب السوري، في الحفاظ على وحدة بلده، ومحاربة الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، أي أنه يوفر لكل السوريين مكاناً في سورية الجديدة التي يجب أن تبني بسواعد وأدمغة أبنائها، على أساس صراع البرامج والسياسات، وهو بالإضافة إلى ذلك، يعكس توافقاً دولياً صادراً عن أهم هيئة دولية، فهو بهذه الحالة يكتسب شرعية شعبية سورية، ويعكس شرعية دولية، وبالتالي فإن أية مراجعة صحيحة تستوجب التوافق مع هذا القرار نصاً وروحاً، لأن أية مراجعة خارج هذا الإطار تستهدف الحل السياسي

■ موقع قاسيون

يجري الحديث في بعض أوساط المعارضة السورية عن ضرورة إعادة النظر بمواقفها، بعد أن وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه، الدعوة بعد ذاتها صحيحة، وباتت بالفعل ضرورة حيوية لا تقبل التأجيل، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: بأي اتجاه يجب أن تجري هذه المراجعة؟

الشرط الأول لأية مراجعة جديدة، يبدأ من الالتزام الواضح والصريح والعملي، بفكرة الحل السياسي على أساس القرار 2254، وأية محاولة للتفاف على هذا القرار، أو تجاهله، أو البحث عن بدائل له، لا معنى لها إلا العودة إلى المربع الأول، أما إذا البعض في «فمه ماء»، ويمهد له، أو يحاول تمريره،

حراك شعبي في الغوطة

مرة جديدة يقع مديرو الغوطة الشرقية ضحايا لمحتكري السلطة الإلهية من الفصائل المسلحة، بمسمياتها وتبعياتها المختلفة، المنتشرة في بلدات الغوطة الشرقية، وخاصة تلك المنضوية تحت مسميات «جيش الإسلام - هيئة تحرير الشام» (النصرة) - فيلق الرحمن».

■ مراسل قاسيون

بالمقابل ما زالت بلدات الغوطة الشرقية تحت طوق الحصار المفروض عليها منذ عام 2013، بالإضافة لحصاد سكانها من المدنيين مغبات العمليات العسكرية، والاشتباكات المتبادلة بين الفصائل المسلحة المسيطرة عليها من طرف، والجيش السوري من طرف آخر، على الرغم من وصول بعض قوافل المساعدات إليها، خلال الفترات الماضية، ومساعي المصالحة والهدن، ودخول بعض هذه الفصائل باتفاقات وقف إطلاق النار المعلقة.

توصيات ودعم الممولين والداعمين
عربين- زملكا- حزة- كفر بطنا- جسرين- سقبا- حمورية- المحمدية- هي البلدات التي كانت محاور للاقتتال بين الفصائل المحتربة على النفوذ والسيطرة مؤخراً، بناءً على توصيات ممولها ومشغليها وداعميها، الإقليميين والدوليين، كل حسب أجندته وغاياته، القريبة والبعيدة، بالإضافة إلى رغبات قادة ومتزعمي هذه الفصائل الذاتية، التي لا تخلو من الغرور والمغالاة بالدعم الرباني، حسب مفهوم الاحتكار للسلطة الإلهية لكل منها.

وقد ظهر هذا جلياً عبر أشكال التغطية الإعلامية لمجريات الاقتتال والصراع، حسب الوسيلة الإعلامية، وجهة التمويل والدعم، الدولية أو الإقليمية، حيث تقاسمت الوسائل الإعلامية دعمها للفصائل المتصارعة جميعها بالنتيجة، كما سوغت لها حالة الاحتراب والاقتتال، مع تجبير

المسؤولية، بالإضافة للتعبئة والتحريض المباشر والعلني للمزيد منه واستمراره، كما غابت عنها بالمقابل المعاناة الحقيقية للأهالي جراء هذا الاقتتال، والرغبات الأهلية التي باتت معلقة بالخلاص من هذه الفصائل، بغض النظر عن مسمياتها وتبعياتها.

واقع مأساوي وتحركات مستمرة

أهالي بلدات الغوطة الشرقية، الذين يعانون من مغبات الحصار والاقتتال، على مستوى حياتهم وأمنهم ومعيشتهم ومستقبلهم، ضاقوا ذرعاً بواقعهم المأساوي المفروض عليهم، ليس من سلبات الحصار فقط، بل من الممارسات اليومية التي تطالهم سلبياتها من هذه الفصائل، عناصر وقيادات، وما يدعى بالهيئات الشرعية ومراكز الاستنابة والقائمين عليها، الأمر الذي أدى لخروجهم بالعديد من المظاهرات المنددة بهذه الممارسات لأكثر من مرة، في العديد من البلدات، خلال الأعوام المنصرمة، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات المعيشة اليومية الأساسية والضرورية، واحتكار قادة هذه الفصائل وعناصرهم وأتباعهم هذه المستلزمات والضرورات، في استغلال مباشر لحاجات الأهالي، بمقابل ما ينعم به هؤلاء القادة والعناصر من بحبوحة، سواء على مستوى الاحتياجات الحياتية اليومية، أو على مستوى التمويل استنزافاً من الممولين الإقليميين، وخاصة من قطر والسعودية.

جمر تحت الرماد

على إثر الاقتتال الأخير، ونتائج

وتداعياته السلبية على حياتهم وأمنهم ومعيشتهم، خرج العديد من الأهالي في مظاهرات بوجه الفصائل المتصارعة، لكن التصعيد من قبل هذه الفصائل لم يقف عند حدود التوقيف والاعتقال والإحالة للهيئات الشرعية، أو التصفيات الفردية، علناً أو بعيداً عن الأعين، بحجج وذرائع مختلفة، كما جرت عليه العادة، في كل تحرك شعبي بوجههم، حيث تم بالإضافة لذلك إطلاق النار المباشر على المتظاهرين، وكان نتيجةها وقوع ضحايا من المدنيين، بين قتلى وجرحى، وعلى الرغم من ذلك استمرت المظاهرات، مع حالة من الهياج والفوضى، ومن الشعارات التي تم إطلاقها خلال هذا التحرك الأهلي الأخير كان «يا للعار يا للعار باعو الغوطة بالدولار»، في رسالة واضحة لكل الفصائل المتمولة، من قبل القوى الإقليمية والدولية، والتبعية اللاوطنية لهؤلاء بالحصول.

التصعيد الأهلي وحالة الاحتقان المتزايدة لديهم، بالإضافة للنتائج المباشرة لواقع الاقتتال وانعكاساته السلبية على الأهالي، ضحايا وجرحى

ونزوحاً جديداً من بعض البلدات، فرضت على هذه الفصائل أن تعمل على محاولة احتواء هذا التصعيد، ولو بشكل مؤقت، اعتباراً من تقاذف المسؤوليات فيما بينها عن المسببات والمسوغات، وانتهاءً بالاعتذارات المعلقة عن المسؤولية، والمغلطة بعناوين الاستمرار بالحفاظ على «سلامة المدنيين»، وغيرها من الوسائل الاحتوائية الأخرى، والنتيجة أن جمر الاحتجاجات الشعبية تحت رماد مساعي الاحتواء، في هذه البلدات ما زال مضرماً، بانتظار الاشتعال مجدداً بوجه هؤلاء عند أول فرصة مؤاتية للأهالي نتيجة حالة الاحتقان المتزايدة تلك، والرفض الأهلي المتصاعد للتواجد المسلح في بلداتهم.

الاستهداف اليائس لجنيفا!

لعله من الجلي أن العناوين العريضة للاقتتال والصراع بين هذه الفصائل، وبغض النظر عن مقدار حجم النفوذ والتأثير، المتناسبة طرماً مع المساحات المسيطر عليها من كل منها، والتأثير المباشر للممولين والداعمين الدوليين.



والإقليميين، هي مجريات مباحثات مؤتمر جنيف القادم، ومسار الاستئناس الحالي الداعم له، والحل السياسي المرتقب كنتيجة حتمية لا بد من هذا الفرز من قبل الجاني بين «معتدل» و«متطرف» على مستوى هذه الفصائل، بحكم التوازن الدولي الجديد، وفرض هذا الفرز من قبل القوى الصاعدة دولياً، كشرط لا بد منه، من أجل توحيد البنادر والجهود بوجه الإرهاب كمعركة مستمرة عملياً.

على الطرف المقابل يجب ألا تغفل عن العناوين الجانبية الأخرى، المتمثلة بالغايات المبطنة للرعاة والممولين لهذه الفصائل، إقليمياً ودولياً، من مساعي خلط الأوراق، عبر التوتير والتصعيد الميداني، وتغيير خطوط التماس والسيطرة، والتعبئة الإعلامية المرافقة، التي تسعى بياس لنعي جنيف وأستانا ووقف إطلاق النار، في محاولات بائسة ويائسة للتأثير على العناوين العريضة أعلاه، ولو كان ذلك عبر سفك المزيد من الدماء، بما في ذلك دماء المدنيين، كضحايا وقربانين، لا يعينهم من أمرهم سوى زجهم كأرقام في بازارات العهر السياسي والإعلامي.



بها، والمستمرة، لن تحقق بالواقع العملي لا زيادة في الإنتاج، ولا تحسيناً على مستوى دخل المواطنين، بل جل ما تصوب إليه هو زيادة التحكم والسيطرة لأصحاب الأرباح على مستوى خارطة الاقتصاد الوطني ككل، كي يزيد هؤلاء ثراءً على حساب الإنتاج والمنتجين والوطن.

وكان لسان حال العمال والفلاحين والفقراء والمعدمين والمهمشين، أصبح يردد شعاراته الخاصة: «خيوط بغير هالمسلة» أو «اللي يجرب المحرب بيكون عقلو مخرب» فهذه هي الحكومات المتعاقبة وسياساتها الليبرالية المستمرة.

خاصة مع استمرار ثبات الأجور بظل الارتفاعات المتتالية بالأسعار.

كما لم يلمس العمال والفلاحون، كونهم المنتجين الفعليين للخيرات المادية، حتى الآن، شعار العمل والإنتاج أو تطويره في ظل الحكومة الجديدة، فما زالت معدلات الإنتاج على حالها من التراجع، سواء على المستوى الصناعي، أو على المستوى الزراعي، بل إن معدلات هجرة الزراعة والأراضي الزراعية تتزايد، بدلاً من أن تتخفف، وما زالت الإجراءات التعسفية جارية على قدم وساق بحقوق العمال، سواء على مستوى التنقلات الجارية بذريعة فائض العمالة، أو بإجراءات التسيريح والتطفيش، والأهم هو: استمرار تزايد معدلات الفقر والبطالة والجوع، ما يعني انعدام وجود جبهات عمل وإنتاج لتستقطب العمالة، ناهيك عن تزايد الهوة بين الأجور والأسعار.

عنق الحقيقة الملوي عمداً!

لعل موضوع ربط تحسين دخل المواطنين بالموارد وبالإنتاج فيه بعض الصواب على المستوى النظري، أما على المستوى

حكومة العمل والإنتاج وتطويره!

عرضت إحدى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ملف فيديو مقتطف لكلمة رئيس الحكومة، التي ألقاها في أعمال الدورة الثامنة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، بتاريخ 2017/4/30.

■ سمير علي

وقد جاء في حديثه: إن الحكومة هي «حكومة عمل وإنتاج»، أو إعادة إنتاج، أو تطوير إنتاج، وقد خصصت الموازنة بشكل كامل للصناعة والزراعة، الأمر الذي لم يحصل بتاريخ الحكومات السابقة.

تحسين الدخل مرتبط بالموارد!

وحول تحسين دخل المواطنين أشار رئيس الحكومة: إن ذلك يتم إما عبر تخفيض الأسعار أو بزيادة الرواتب، وزيادة الرواتب بحاجة إلى موارد التي بدورها بحاجة لإنتاج، وهو ما تعمل عليه الحكومة.

وأضاف: إن إعادة الإنتاج بحاجة لشراء، فالأمر لا يقتصر على التشريعات التي أنجزت على مستوى دعم الصناعة والزراعة والتجارة والاستيراد والتصدير

الطبقية وأشياء أخرى تتحكم بعودة أهالي لبعض البلدات!



التي تعتبر مناطق استقطاب سياحي يدر الأموال والأرباح لبعض ملاكي القصور، والمنشآت السياحية فيها، على الرغم من أن واقع بقية أهلها مشابه لواقعهم، نوعاً ما، من ناحية الوضع الاقتصادي والمعاشي، لذلك لم يطل أمر فتح الطرق للعودة إلى هذه البلدات، وليس كما غيرها من البلدات الأخرى المنتظرة منذ أعوام، وكأن لظني الأمر حساباتهم الخاصة بذلك، بعيداً عن المصلحة العامة، ومصلحة المواطنين من الفقراء والمعدمين!.

حسابات أولي الأمر!

أهالي بلدات السبينة والذبابية يتهمون حول المعيار الطبقي للتعامل مع البلدات التي تمت استعادة السيطرة عليها، بالقول بأن بلداتهم ليست ذات طبيعة سياحية، ولا يوجد فيها منازل أو قصور للنخبة من عليّة القوم، فجّل أهلها وسكانها من الفقراء والعمال، وأصحاب الدخل المحدود والمعدمين، لذلك فإن النظر بوضعها ووضعهم لا يمكن مقارنته بوضع بلدات بقين والزبداني، مثلاً!

عراقيل وصعوبات غير مبررة!

مما لاشك فيه أن تأخير عودة الأهالي إلى بلداتهم تواجه بكثير من العراقيل الأمنية والإدارية، بدليل هذا التأخير المستمر منذ سنوات دون مبررات جدية، خاصة بظل الاستقرار العسكري والأمني النسبي بهذه المناطق، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر بالآليات المتبعة من أجل تذليل الصعوبات، ومنع الرقعة، من أجل استعادة هذه البلدات وأهلها لدورهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل التخفيف عنهم على مستوى الأعباء المادية التي تحملوها طيلة السنوات الماضية، سواء على مستوى بدلات الإيجار التي يتكبدها شهرياً في أماكن إقامتهم المؤقتة، أو على مستوى الضغط المتزايد وانعدام الشعور الاستقرار في مراكز الإيواء، بالإضافة للانعكاسات هنا وهناك على المستوى المعيشي اليومي على هؤلاء، ناهيك عن تخفيف الضغط على أماكن الإقامة المؤقتة هذه، وخاصة على مستوى الخدمات العامة والبنى التحتية فيها، من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس، وغيرها الكثير، بالإضافة لما يمكن أن ينعكس بشكل مباشر على مستوى قيمة بدلات الإيجار، وأسعار العقارات في مناطق الاستقطاب المؤقتة وغيرها عموماً، بنتيجة انخفاض الطلب على السكن والإقامة.

■ مراسل قاسيون

وعلى أثر هذا الاعلان الرسمي تفتحت قريحة أبناء البلدات الأخرى، الذين لم تفتح أمامهم سبل العودة إليها حتى الآن، عن الأحران الدفينة لديهم، خاصة تلك التي مضى على عودة الاستقرار إليها سنين، مثل: بلدتي السبينة والذبابية بجنوب دمشق.

الانتظار الممل والقاسي!

أهالي بلدة السبينة ملوا من الوعود الرسمية المتكررة عن السماح بعودتهم منذ سنين، والتي كان آخرها بأنه سيسمح لهم بالعودة مع بداية شهر نيسان الماضي، ولكن لم ينفذ هذا الوعد الأخير كذلك الأمر، وهم الآن بانتظار وعد رسمي جديد، عسى ولعل يتم التقيد به، مع العلم أن البلدة تم استعادة السيطرة عليها بشكل كامل منذ عام 2013، والبلدات الأخرى الشبيهة تم البدء بعودة الأهالي إليها منذ فترة، مثل الحسينية، وجميعها على المحور الجنوبي للعاصمة. علماً بأن البنى التحتية في هاتين البلدتين، تم العمل عليها وأصبحت بحالة جهورية لإمكانية عودة الأهالي إليها، وذلك حسب التصريحات الرسمية، والتي تتوقع عودة عشرات الآلاف من الأهالي إليها، بحال تم السماح بذلك، ولتستمر معاناة الأهالي بناء عليه، بما تحمله هذه المعاناة من قسوة، وخاصة على المستوى المعيشي اليومي.

مع مطلع شهر أيار تم الإعلان عن عودة 20 ألف مدني إلى بلدات مضايا وبقين والزبداني، بعد خروج المسلحين من المنطقة، حسب بعض وسائل الإعلام، حيث فتحت الطرق التي تربط هذه البلدات مع العاصمة أمام حركة المواطنين، كما تم الإعلان عن بدء أعمال الورشات الفنية والخدمية، من أجل تسهيل عملية الدخول والخروج في هذه البلدات، اعتباراً من إزالة الحواجز والسواتر الترابية، مروراً بالخدمات العامة، وصولاً لزراعة الأزهار والأشجار، حسب التصريحات الرسمية المعلنة.

الواقع المأساوي لمهجرين سوريين في قاع المدينة!

المنزل عند سقوط الأمطار فيصبح الأثاث عرضة للغرق أو التلف، إضافة إلى انبعاث روائح كريهة مصدرها الصرف الصحي، يزيد الطين بلةً عدم وجود تهوية كافية بسبب انعدام النوافذ في الغرف الصغيرة، فمن الممكن أن تجد مرحاضاً ومطبخاً وفراشاً للنوم وطاولة للدراسة في غرفة واحدة مسقوفة بالواح توتياء أو خشب مهترئ يستوطن شقوقها وتصدعاتها كائنات أخرى مقيمة بالمجان هي الحشرات كالنمل والصراصير والديدان بأنواعها وحتى الفئران، في حين لا يقل أجارها عن 15 ألف ليرة، وأحياناً تقطن 3 عائلات متصلة بالقرابة أو مهجرة من مناطق مختلفة في بيت واحد أو «مأوى مؤقت» كما يقول أحد المستأجرين يتشاركون فيه المطبخ والمرحاض والممر أو غرفة الجلوس.

من ناحية أخرى تسكن بعض العائلات في أبنية حديثة غير مكسوة، أو مجهزة بالكهرباء، ومن دون أثاث للمنزل، لخص أجارها تغطي نوافذها أقمشة أو ثياب بالية، وهنا يقف هؤلاء الفقراء عاجزين عن تغيير واقعهم المريع، بانتظار معجزة مساوية تعيدهم إلى بيوتهم المهتمة بعد أن تخلت الحكومة عنهم لترميمهم في برائن الفقر.



اشتد البرد، «أي أنها تنقطع عندما نحتاجها لتتجمد من البرد» كما عبر أحد المواطنين .

بيوت أشبه بالقبور!

ترتفع أسعار أجارات المنازل بشكل عشوائي دون أي تدخل حكومي للحد من الارتفاع المجنون، في بيوت لا تصلح لسكن البشر، كما ازداد الطلب على استئجار البيوت في الآونة الأخيرة بشكل كبير، وقد زارت «قاسيون» بعض بيوت الأجار التي تشبه أكواخاً مهترئة، فهي لا تقي من برد الشتاء حيث يمكن للماء أن يتسرب إلى داخل

بائعين للخبز أو علب السجائر، كما أصبح تأمين الاحتياجات اليومية ومنها وسائل التدفئة أكثر صعوبة كما عبرت عن ذلك الأسر التي التقطتها «قاسيون»، حيث قضت بعض العائلات الشتاء الماضي من دون تدفئة باستثناء اللحف، وذلك لاعتماد أغلبها على التدفئة الكهربائية بشكل أساسي، في ظل تقنين عشوائي وانقطاعات كبيرة نتيجة الأعطال المستمرة بسبب الضغط المتزايد، وعدم إيجاد حلول حكومية للمشكلة على مدى سنوات من عمر الأزمة، فيزداد انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، كلما

على احتياجاتهم اعتماداً على مساعدات المنظمات والجمعيات الخيرية مثل: جمعتي دمر والشباب الخيرية، كما أن الأمور انفرجت قليلاً مع عودة أهالي قدسيا، ومناطق أخرى إلى بيوتهم.

رغم ما تقدمه المنظمات والجمعيات الخيرية من دعم لكن معدلات الفقر في منطقة دمر تأخذ منحىً تصاعدياً نتيجة ارتفاع الأسعار المستمر وعدم تناسبه مع دخل الفرد، كما أن بعض العائلات المهجرة فقدت من يعيّلها خلال الأزمة بعد أن خسرت أيضاً بيوتها ومصادر رزقها، فعزف أطفالها عن المدرسة ليتحولوا إلى

قدم المهجرون إلى دمر من المناطق السورية المختلفة بسبب الفلتان الأمني في مناطقهم خصوصاً مناطق ريف دمشق، مثل داريا وحرسنا ودوما، لكن أغلبهم حالياً يأتون من دير الزور، فالمنطقة تضم خليطاً سكانياً من كل مدينة سورية بحسب دراسة أجراها أحد المحامين، حيث يستأجر 90% من هؤلاء في المناطق الشعبية في حين استئجر 10% منهم بيوتاً.

■ محمد الصالح

اكتظاظ سكاني وشتاء قاس!

تنقسم دمر إلى مناطق شعبية كثيرة، هي دمر البلد والشرقية، جبل الرز، حي الورود، وادي المشاريع ودمر الغربية، و يقدر عدد سكانها قبل الأزمة بـ 50 إلى 80 ألف تقريباً ، تضاعف هذا الرقم إلى 500 ألف أي: بمعدل 5 مرات، ما زاد الطلب على استئجار البيوت بشكل كبير، ويدخل في هذا الرقم المهجرون في مناطق الإيواء كمدارس «الطيرة» و«غسان حمود» التي تحتوي أعداداً ضخمة منهم، حيث رحبت منطقة دمر باستقبال الجميع من مختلف المناطق.

تتراوح أجارات البيوت في هذه المناطق الشعبية بين 30 و80 ألفاً، ويحصل القسم الأكبر من المهجرين

جشع وانعدام رقابة..

أسباب ارتفاع أسعار الألبسة الجاهزة في الأسواق!



تستمر الأسعار بالارتفاع في قطاعات حياة الأسرة السورية المختلفة، ويبقى هاجس تأمين المستلزمات يؤرق الكثيرين، حتى الضروري منها، وذلك يقاس على الألبسة التي تدخل ضمن احتياجات السوريين الأساسية مع بدء فصل الصيف أو الشتاء.

تباع القطعة الجيدة بالجملة بين 1500 - 3000 ليرة سورية، ليقوم بائع المفرق ببيعها بـ 6 أو 7 آلاف ليرة وقد لا يتوانى البائع عن طلب سعر أعلى بكثير يصل إلى 9 آلاف حسب الزبون والمنطقة.

حديث صاحب ورشة الأحذية يتقاطع مع حديث آخر لصاحب ورشة حقائب نسائية، أكد أن سعر الحقيبة من الورشة يبدأ من 900 ليرة وحتى 2000 ليرة، بينما يبيعها تجار المفرق بـ 5 آلاف وأكثر، وبالتأكيد هذا الأمر يقاس على معامل الألبسة، لكن لا يمكن تبرئة هؤلاء وتحمل مسؤولية الأسعار لبائعي المفرق فقط، لأن الورش والمعامل التي رفعت أسعار قطع المفرق بداية بعد استشعارها لحجم أرباح تجار المفرق، إضافة إلى وزارة التجارة الداخلية العاجزة عن ضبط فلتان السوق، والموزع الذي يحصل على نسبة ربح حوالي 50%، يتحملون المسؤولية الأولى.

أين الدوريات؟

لا توجد أية دورية حماية مستهلك في أسواق الألبسة، ولم يشاهد فريق «قاسيون» أياً منهم خلال الجولة، حتى إن بعض المارة في الأسواق لم يصادفوا دورية حماية مستهلك في حياتهم ضمن الأسواق وفقاً لاستطلاع قمنا به، وهنا يقترح أحدهم عبر «قاسيون» أن يتم وضع نقطة لوزارة التجارة الداخلية فيها موظف ثابت بمكان واضح في كل سوق معروف، ليلجأ إليه المواطن الذي يشعر بالغبن، وبالتالي ليكون رادعاً للتجار.

ويتابع: «بعض دوريات حماية المستهلك إن وجدت، تأخذ المعلوم وتعود أدراجها، وهذا يقاس على القطاعات المسؤولة عنها وزارة التجارة الداخلية كلها، وكل ما يمكن لمسهم من فلتان في الأسعار يعود لضعف قدرة الوزارة على فرض سيطرتها وردع التجار».

غير منطقية، كأحذية نسائية تراوحت بين ألف ليرة سورية وألفي فقط، وعندما عاينتها مع والدي، تبين أنها مصنوعة من الكرتون، وتم لصقها بالصمغ، لكن الإقبال عليها كان كبيراً نتيجة فارق السعر الصارخ بينها وبين أسعار المحلات».

تحتال محلات الألبسة بأساليب كثيرة لكسب الزبائن، وغشهم بالتنوع، وإيهامهم بأنه كلما زاد السعر زادت الجودة، ما أنكره الباعة جميعهم الذين التفتهم «قاسيون» في سوق مساكن برزة، لكن أحدهم أكد وبصراحة أن نسبة الربح قد تصل إلى 150% في بعض القطع وتبعاً لمدى اقتناع الزبون بها، ولا تقل عن 50% عند التفضيلات».

شظارة!

وتابع «مهننتنا تجارة، فالقطعة التي يشتريها زبون بـ 9 آلاف ليرة، قد يشتريها زبون آخر ومن محلي بـ 15 ألف، فكل زبون عرض يقدم له تبعاً لحالته المادية وأسلوب المفاضلة الذي يتبعه، والموظف الذي يبيع ويريد تحقيق نسبة مبيعات أكبر، علماً أن رأس مال هذه القطعة قد يكون 3000 ليرة سورية فقط من المعمل وحوالي 5000 من الموزع».

ويدعي البائع «أن أصحاب العقارات يرفعون عليهم الإيجارات كل 3 أشهر تقريباً، وهنا يجب علينا أن نقوم برفع الأسعار لتعويض الخسارة، وأنت تعلم أن أجرة محلي تختلف عن أجرة محل جاري، أو أجرة محل بالمساحة ذاتها في الشعلان، وهذا ما يبرر أيضاً اختلاف سعر القطعة».

تكلفة متدنية!

لكن هذا الكلام كله «غير دقيق»، وفيه كثير من المغالاة بحسب أحد أصحاب ورش الأحذية، الذي أكد أن تكلفة الحذاء المصنع محلياً متدنية جداً، وقد

«مهننتنا تجارة
فالقطة التي
يشتريها زبون بـ
9 آلاف ليرة قد
يشتريها زبون آخر
ومن محلي بـ 15
الف فلكل زبون
عرض يقدم له»

نسبياً، لكنها بجودة متدنية، ويدخل البوليستر بنسبة عالية في صناعتها حتى تكاد تخل القطعة «بلاستيكية من شدة قساوتها ولمعانها المفرط» على حد تعبيرها.

أم نضال مضطرة لشراء الملابس بجودة متدنية جداً، نتيجة ارتفاع أسعار الملابس الجيدة، أو حتى «الستوك» كما يسميها السوريون، وهذه الأخيرة هي ذات البضائع التي يمكن مشاهدتها على البسطات ويدخل البوليستر بنسبة كبيرة في صناعتها، لكن أصحاب المحلات يغشون الزبائن ويبيعونها على أنها «لا بتكش ولا بتتش، فلا تستغرب أن تشتري قطعة «ستوك» بسعر متدنٍ من بسطة أو محل بمنطقة شعبية، وتراها ذاتها معروضة في واجهة محل في سوق الصالحية أو شارع الحمرا بسعر مضاعف» على حد تعبير أم نضال.

أحذية من كرتون!

بدوره، قال محمد وهو طالب جامعي: إن «محلات بيع الملابس انتشرت بشكل كبير مؤخراً، ما يشير إلى حجم الأرباح التي يحققها هؤلاء»، مضيفاً «خلال جولتي محاولاً شراء حذاء رياضي من شارع ركن الدين العام، تراوحت الأسعار بين 9 آلاف ليرة و 15 ألف، ويعتبر زبائن هذا الشارع من الطبقة المتوسطة تقريباً، لكن عندما توجهت إلى سوق مساكن برزة، وجدت الأصناف ذاتها معروضة بأسعار بدأت من 13 ألف ليرة، ووصلت إلى 20 ألف».

وتابع: «في المقابل كانت هناك عروض

جيفارا الصفدي

وعلى الرغم من اعتماد السوق بشكل كبير على المنتج المصنع محلياً من الألبسة، إلا أن ذلك لا يعني انخفاض سعرها، فالأسعار تقاس وفقاً لسعر صرف الدولار حتى اليوم، مع إضافة البائعين لمزيد من المجح حول تأمين المازوت والكهرباء وأجرة المحل وما إلى ذلك.

من المعمل:

يقول «أبو دياب» وهو رب أسرة من 5 أشخاص: إنه بات مؤخراً يعتمد على شراء ملابس من المعامل مباشرة، ويضيف: «هناك أحد المعامل في منطقة صحنايا يقوم بتصنيع الملابس، ومؤخراً صرت أعتمد عليه عند شراء البناطيل والقمصان، حيث يصل سعر البطال إلى 3500 ليرة سورية، والقميص تقريباً بالسعر نفسه».

ويتابع: «البنتال ذاته أو القميص يمكن أن تشاهده في السوق لكن بعد تركيب ماركة معينة عليه، وعرضه ضمن محل في سوق فخم، وقد يصل سعره بهذه الحالة إلى 15 ألف ليرة سورية»، مردفاً: «أحد عمال المعمل وهو صديقي، أكد لي أن بضاعتهم تباع لماركة مشهورة في السوق، لتصل إلى المستهلك بأسعار خيالية».

قطع بلاستيكية!

على المقلب الآخر، اعتادت أم نضال خلال الحرب، أن تشتري الملابس من البسطات في سوق الحميدية أو شارع الثورة، وهناك تكون الأسعار مقبولة

قرار مصادرة الدراجات النارية إجراء جديد ضد الفقراء!



قامت السلطات المختصة في طرطوس، على مدى عدة أيام، بمصادرة أعداد كبيرة من الدراجات النارية في مدينة طرطوس، النظامي منها والمهرب، تحت حجة الفوضى والإزعاج ومخالفة أنظمة السير والمرور.

■ صلاح معنا - طرطوس

وإذا كنا نوافق هذه الجهات بأنه توجد فئة من راكبي الدراجات النارية هم فعلاً «زعران وفوضيون»، ويمارسون التشبيح في الكثير من الأحيان، ولكن الواقع يقول: من غير المعقول معاملة كل من يركب دراجة نارية معاملة الخارج عن القانون والأزعج، خاصة أن قسماً كبيراً من هذه الدراجات المصادرة هي نظامية ومسجلة أصولاً.

الدراجة النارية ليست رفاهية!

في الحقيقة: أثار هذا القرار حفيظة مختلف الفئات الاجتماعية في محافظة طرطوس، وتحدثت عنه عشرات مواقع التواصل الاجتماعي، لأنه ليس قضية ترفيهية، أو قضية مخالفة لقوانين السير، فهي قضية اجتماعية واقتصادية، لا بل أخلاقية، فهل من المعقول أن يصل الأمر بأن كل من يركب دراجة نارية هو مخالف للقانون أو أزعج أو مشبوه، إن ذلك غير معقول وغير منطقي! خاصة إذا علمنا أن الكثير من السوريين يستعملون الدراجة النارية كوسيلة عمل ونقل أساسية، وحتى الكثير من مالكي السيارات يملكون الدراجات النارية كوسيلة سريعة وأرخص، خاصة في ظروف الأزمة الخائفة التي يعيشها المجتمع السوري في مجال وسائل النقل والحواجز وأزمة المروقات.

قرار ظالم!

على إثر هذا القرار اشتكى إلى «قاسيون» العديد من المواطنين، وقابلت «قاسيون»

الكثير منهم، علماً بأن أغلب هذه الدراجات تستعمل لتلبية حاجات النقل والعمل في الحرف والأعمال الزراعية المختلفة ووظائف الدولة، وأكثر من نصف الشعب السوري لا يستطيع العيش بدونها. أبو نوار تحدث لقاسيون غاضباً: «لقد صادروا دراجتي النظامية أصولاً، وأنا موظف في بلدية طرطوس، وأقوم بعمل ثانٍ بعد الدوام لأعيل أسرتي، وأنا أسكن في إحدى القرى خارج المدينة، وبعد الظهر لا توجد وسائل نقل لضيعتنا، وطلبات التاكسي نار، إن هذا القرار ظالم ويجب التمييز بين «الأزعج» والإنسان المحترم».

قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!

المواطن علي قال: «أنا أملك بسطة خضار جانب الفرن الفني، وأسكن في ضواحي المدينة «قرية بيت كمنه» وأنزل الساعة الرابعة فجراً لسوق الهال، وبدون دراجتي لا أستطيع القيام بعمل، كما لا أستطيع شراء سيارة، فهل نحن في هذا نعاقب المواطن لأنه فقط فقير ولا يركب سيارة؟ إنه شيء غريب فعلاً! ألا يعلم أصحاب هذا القرار أن أكثرية المواطنين يقومون بأعمالهم بوساطة هذه الدراجة؟ وأنا أعيل أسرة من سبعة أشخاص «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق»!.

التشبيح والزعرنة

ليست مقتصرة على الدراجات!

المواطن محمد قال: «أنا موظف في إحدى دوائر الدولة، ولقد صادروا دراجتي رغم أنني أستعملها في تنقلي منذ أكثر من عشر

سنوات، وإذا كان البعض من راكبي الدراجات زعران ويمارسون التشبيح، فالأغلبية هي عكس ذلك، ونحن نستغرب هذا القرار الظالم بحق الشعب الفقير، إنني أعرف الكثير من راكبي السيارات الفخمة يمارسون الإزعاج والتشبيح العلني في الكثير من الشوارع، خاصة على الكورنيش البحري، والأمر لا يقتصر على بعض أصحاب الدراجات النارية فقط!.

سنوات، وإذا كان البعض من راكبي الدراجات زعران ويمارسون التشبيح، فالأغلبية هي عكس ذلك، ونحن نستغرب هذا القرار الظالم بحق الشعب الفقير، إنني أعرف الكثير من راكبي السيارات الفخمة يمارسون الإزعاج والتشبيح العلني في الكثير من الشوارع، خاصة على الكورنيش البحري، والأمر لا يقتصر على بعض أصحاب الدراجات النارية فقط!.

فلتعالوا طرطوس

مثل سوق الصالحية بدمشق!

المواطن ربيع: «أنا أسأل الحكومة والجهات المختصة، إذا صادرت الدراجات النارية فأين يذهب أكثر من نصف الشعب السوري؟ هل

نركب على الحمير مثلاً؟ والله قرار غريب! وإذا كانت الدراجات مزعجة للكثير من المسؤولين، فنحن نقترح منع السيارات من التجول في سوق النسوان الشعبي المكتظ مثلاً، وكذلك شارع هنانو في قلب البلد، فالسيارات في هذين الشارعين تسبب أزمة سير في كل تفرعات شوارع طرطوس، فلتعالوا طرطوس مثل سوق الصالحية بدمشق!.



انتظاراً، والثاني، هو: الاستثمار المباشر للسكن من قبل المستثمرين من أقرانهم، سواء بالسكن بهذه الشقق أو ببيعها أو بتأجيرها، فيما خسر من لم يستلم منهم هذا الاستثمار، والثالث هو: فارق السعر والقيمة والقسط الشهري على المكتتب غير المستلم حتى الآن.

والأنكى من ذلك كله أن المؤسسة ترى ما لها وتغض الطرف عما عليها، سواء ناحية عدم الالتزام بمواعيد التسليم، التي من المفترض أن تكون قد انتهت قبل أعوام، أو للاحقة إعادة تقدير حساباتها الخاصة بين الربح والخسارة، وفقاً لتقديراتها وتكاليفها، وتغض النظر عن خسارة المكتتبين لديها.

المؤسسة كانت ذراعاً لمن؟

لم يعلم أصحاب الحقوق، ممن كانوا شباباً عند الاكتتاب على السكن قبل 13 عاماً، هل يفرحون أم يحزنون استناداً للتوجيه الحكومي أعلاه، حيث لم تتبين معهم الفترة التقريبية للانتظار الجديد من أجل تسليمهم ما اكتتبوا عليه من سكن، هل هي عبارة عن شهور أخرى، أم أن فترة الانتظار ستطول لسنين، وربما لعقود قادمة؟!

كما لم تتضح صورة الآلية التي سيتم اتباعها في معالجة تراكمات الاكتتاب السابقة، حسب التوجيه الحكومي أعلاه، حيث أعيد ترك البت بالأمر بالنسبة للبرنامج الزمني مرة أخرى

■ نوار الحمشقي

ففي الجلسة المنعقدة لمجلس الوزراء بتاريخ 2017/5/2 كلف المجلس وزارة الأشغال العامة والإسكان وضع خطة تطويرية لعمل المؤسسة العامة للإسكان، لمعالجة تراكمات الاكتتاب السابقة وفق برنامج زمني محدد، وأن تتجه المؤسسة للعمل وفق عقلية المطور العقاري لتغذو ذراعاً حكومية قوية في تنفيذ خطة الدولة الإسكانية، على أن تحدد المؤسسة الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة سواء بالشراكة مع القطاع الخاص، أو مع البنوك الممولة للإقراض العقاري.

خسارة ثلاثية الحدود!

وعود ووعود ووعود، هي حصيلة سنين الانتظار لمن كان شاباً عندما اكتتب على مشاريع السكن الشبابي، في المحافظات السورية، فعلى الرغم من أن البعض من المكتتبين كانوا قد استلموا شققهم على فترات متباعدة، إلا أن البقية الباقية من المكتتبين لم يستلموا شققهم حتى تاريخه، بل ولم يخصصوا، مع العلم أن سني الاكتتاب على السكن الشبابي كانت متقاربة عند الإعلان عنها، إلا أن سني التسليم أصبحت متباعدة فيما بين هؤلاء، الأمر الذي يعني أن ضرراً قد أصاب غير المستلمين حتى تاريخه على ثلاثة مستويات، الأول، هو: العمر المهودور

بعد أعوام من التراجع والتراخي، بل واللامبالاة، على مستوى السكن والإسكان الحكومي، وبعد أعوام ضاعت هدرراً من عمر آلاف المكتتبين على السكن الشبابي، والأموال المسددة منهم طيلة هذه الأعوام، على أمل الحصول على سكن، دون جدوى حتى الآن!

للإسكان، ووزارة الأشغال العامة والإسكان. وبالحمد الأدنى كان من المفروض أن يتم التوجيه بإعادة النظر بالحسابات والتكاليف، وذلك بأن تؤخذ بعين الاعتبار فترات التأخير في التسليم، على أن تتحمل المؤسسة الفارق السعري بهذه التكاليف بدلاً من المكتتبين، كونها السبب العملي والمباشر في هذا التأخير، وعليها وحدها تحمل مسؤولية ذلك وليس المكتتبين، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً فارق القدرة الشرائية لليرة، والمستوى المتوسط للدخل، باعتبار أن المكتتبين ممن كانوا شباباً، هم بجُلهم من فقراء الحال ومحدودي الدخل، بدلاً من رفع الأقساط، والمطالبة بتسديد 50% من القيمة عند التخصيص!.

لوزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للإسكان!.

أما الصدمة الكبرى بالنسبة لهؤلاء، فقد كانت بعبارة «أن تتجه المؤسسة للعمل وفق عقلية المطور العقاري لتغذو ذراعاً حكومية قوية في تنفيذ خطة الدولة الإسكانية»!.

حيث تساءل بعضهم: إن لم تكن المؤسسة ذراعاً حكومية قبل هذا التوجيه، فهي ذراع لمن قبل ذلك إذا؟!

على المؤسسة أن تتحمل مسؤولياتها!

أخيراً، ربما كان من الأجدى لو تتم محاسبة المقصرين والمستهترين بحقوق المواطنين، ممن اكتتبوا على هذا السكن، من المسؤولين عن هذا الملف في كل من المؤسسة العامة

فرض النموذج الاقتصادي السوري المركزي إدارياً واقتصادياً خلال العقود المتتالية بعد استقلال سورية، موضوعياً أن تتوسع المدن السورية الكبرى، بينما تتراجع نسبة سكان الريف، وإن كانت المرحلة بعد الثمانينيات قد شهدت نقلة بهذا الاتجاه، عندما توسعت أطراف المدن وضواحيها وعشوائياتها، فإن ما حدث خلال الأزمة يغير خارطة مراكز المدن السورية سكانياً بشكل غير مسبوق...

المدن السورية خسرت خمس سكانها! والتشتت في المدينة أعلى منه في الريف...



بنسبة تشتت 51 % لسكان مدينة حمص بالقياس لعام 2011.

حماة +32% إدلب +24%

شهدت مدينتا حماة وإدلب زيادة في عدد سكانهما، بالمقارنة مع عام 2011، حيث في حماة سمح الوضع الأمني المستقر للمدينة بتوسع كبير في عدد النازحين فيها، أما في إدلب فعلى العكس، فالوضع الخاص للمحافظة الخارجة كلياً عن السيطرة زاد أيضاً في عدد النازحين إليها في ريفها ومدينتها، وقلل كثيراً من سكانها الأصليين. يقدر عدد سكان مركز مدينة حماة اليوم بحوالي 790 ألف نسمة، منهم 200 ألف نازحون، بينما كان عدد سكان المدينة في عام 2011 حوالي 594 ألف نسمة، أي: بزيادة بعد سنوات الأزمة 196 ألف نسمة، ونسبة +32%.

ما يعني أن نسبة المستقرين من سكان مدينة حماة عالية تقارب 99%، بينما حوالي 4000 من سكان المدينة لم يعودوا موجودين فيها، ونسبة تشتت تقارب 1%.

بينما بلغ عدد سكان مركز مدينة إدلب ما يقارب 530 ألف نسمة، بينهم 343 ألف نسمة نازحون. وقد ازداد عدد سكان مركز المدينة بمقدار 107 ألف نسمة، حيث سجلت في عام 2011 عدد سكان بلغ: 423 ألف نسمة.

والمستقرون من سكان إدلب بلغ نسبة 44% من عدد سكانها في عام 2011، بينما حوالي 187 ألف نسمة من سكان

عدد سكان المدينة في 2011، لا يزال أكبر مركز مدينة من حيث عدد السكان، ولكنه أيضاً الأكثر خسارة. يقارب عدد سكان المدينة في حلب اليوم: 1,87 مليون نسمة، من بينهم 560 ألف نازح، وبالمقارنة مع عام 2011، فإن حلب التي كانت تضم أكثر من 3 ملايين نسمة، قد خسرت قرابة: 1,1 مليون نسمة من عدد سكانها المطلق، ونسبة 36% من عدد سكانها في 2011.

وبالمقابل فإن نسبة سكان حلب الذين كانوا متواجدين في 2011، وبقوا مستقرين في أماكنهم الأساسية فتبلغ: 43%، بينما حوالي 1,7 مليون من سكان حلب تشتتوا، وبنسبة تشتت 57 % لسكان حلب.

حمص -18%

أما بالنسبة لحمص ثالث أكبر مدينة من حيث عدد السكان، في عام 2011، فقد تراجع عدد سكانها اليوم بالتأكيد، حيث يقدر عدد سكان مركز مدينة حمص 790 ألف نسمة، منهم 316 ألف نازحون، وبالمقارنة مع عام 2011، فإن حمص التي كانت تضم أكثر من 967 ألف نسمة، قد خسرت حوالي 177 ألف نسمة من عدد سكانها المطلق، وبنسبة 18% بالقياس لعام 2011.

وبما يخص الاستقرار والتشتت، فإن عدد سكان مدينة حمص المستقرين لا يتعدى نسبة 49% من سكان عام 2011، بينما أكثر من 493 ألف نسمة تشتتوا،

جميعها استضافت نازحين بنسب متفاوتة، ومراكز المدن السورية جميعها خسرت نسبة هامة من سكانها المستقرين في عام 2011، الذين لم يعودوا موجودين في أماكن استقرارهم الأساسية، فإما نزحوا، أو هاجروا، لجأوا في الإقليم وأوروبا، أو فارقوا الحياة، أو فقدوا، وسنسمي نسبة هؤلاء إلى السكان في عام 2011 «نسبة التشتت»، كاصطلاح لتقدير نسبة السكان غير المستقرين في كل مركز مدينة في سورية.

دمشق -15%

يضم مركز مدينة دمشق ما يقارب 1,5 مليون نسمة، من بينهم 970 ألف نازحون داخلياً، من دمشق أو من غيرها من المحافظات، وبالمقارنة مع عام 2011، فإن العاصمة كانت تضم قرابة 1,74 مليون نسمة. ما يعني بأن دمشق قد خسرت من عدد سكانها المطلق قرابة 245 ألف نسمة، ونسبة 15% تقريباً من عدد سكانها في 2011.

أما نسبة السكان الذين كانوا متواجدين في عام 2011، وبقوا مستقرين في أماكنهم الأساسية في مدينة دمشق فتبلغ 30% فقط، بينما 1,2 مليون نسمة من سكان دمشق في 2011 تشتتوا، وبنسبة تشتت 70 % لسكان دمشق.

حلب -37%

أما مركز مدينة حلب الأعلى من حيث

قاسيون وبعد دراسة تقريبية للخارطة السكانية في الريف السوري حتى نهاية عام 2016، تحاول أن تقدم تصوراً لخارطة التوزع السكاني في مراكز المدن السورية، بالاعتماد على تقرير دولي: «PROTECTION NEEDS 2017 OVERVIEW» صادر في 10-2016 يقدم مقاربة إحصائية لمجموع عدد السكان والنازحين في المحافظات السورية، حيث وصل التقرير إلى المناطق الفرعية في سورية جميعها، باستثناء 8 مراكز فرعية موزعة بين دبر الزور والرفقة والقنيطرة وحلب، من أصل 296 منطقة فرعية في أرجاء البلاد.

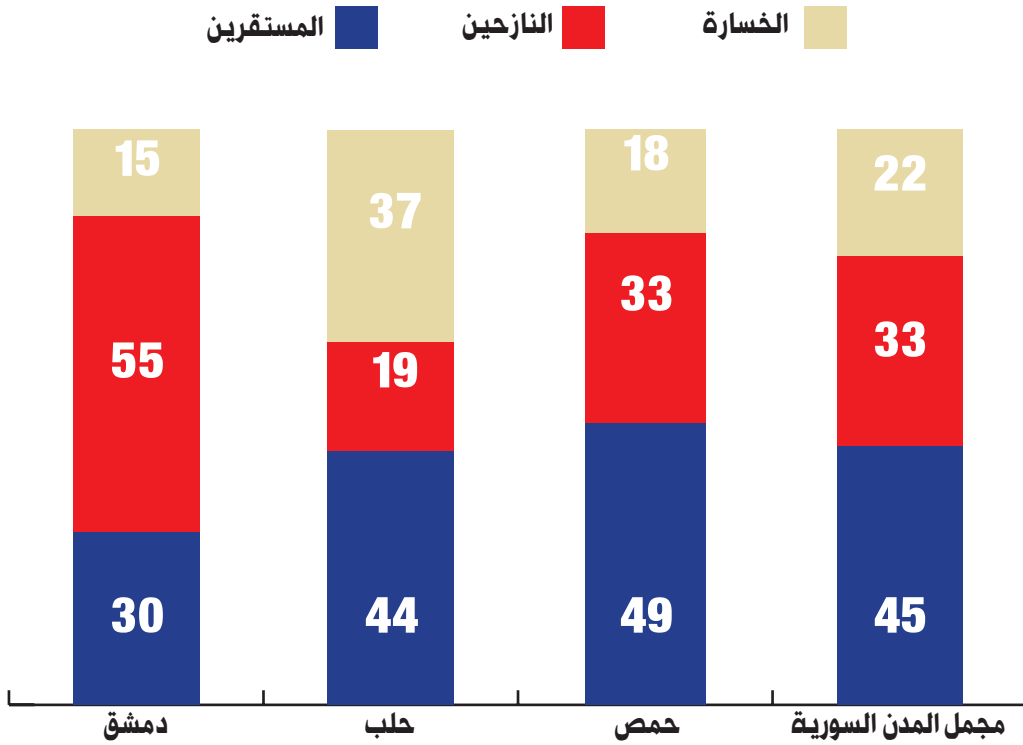
■ محرر الشؤون الاقتصادية

وقد تم التوصل إلى التقدير الرقمي، بالمقارنة مع دراسة «الفاو» منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة العالمية، «حساب التكاليف- الزراعة في سورية بعد 6 سنوات من الأزمة»، ومع بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية حول: عدد السكان المتواجدين في سورية في منتصف عام 2011 حسب المحافظة والريف والحضر.

مدن ازدادت ومدن تقلصت

تختلف المدن السورية في تغيرات اتجاه تعدادها السكاني المقيم، فمراكز المدن الكبرى تراجع عدد سكانها، كما في دمشق وحلب وحمص وغيرها، ومن أخرى على العكس ازداد عدد سكانها مثل حماة واللاذقية والحسكة ودرعا، وترتبط هذه المسألة بحدّة الاشتباكات المحيطة بمراكز المدن بالدرجة الأولى. إلا أن المدن السورية

توزع سكان مراكز المدن الكبرى بالمقارنة مع 2011 - %

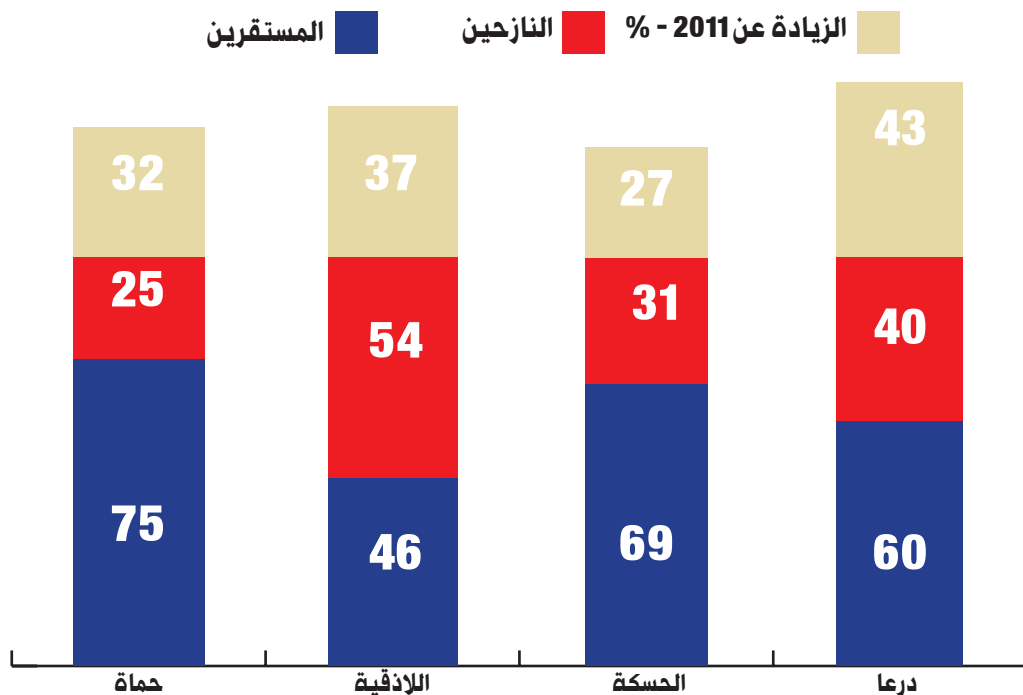


- تضم دمشق وحلب وحمص اليوم تضم أكثر من 4 مليون مواطن، ونسبة 47% من سكان المدن في سورية.
- خسرت دمشق وحلب وحمص أكثر من 1,5 مليون نسمة من سكانها في عام 2011، والخسارة الأكبر في حلب بمقدار 1,1 مليون نسمة من أصل 3 مليون نسمة في 2011.
- تعتبر دمشق من بين المدن الكبرى الثلاث، صاحبة نسبة التشتت الأعلى، حيث إن نسبة 70% من سكان دمشق في عام 2011، لم يعودوا مستقرين في منازلهم، وغادروها نزوحاً أو لجوءاً أو فارقوا الحياة أو فقدوا.



المدن التي ازداد عدد سكانها:

توزعها في 2016 بين المستقرين والنازحين ونسبة الزيادة عن 2011 - %



- شهد مركز مدينة درعا أكبر زيادة في عدد سكانه، بنسبة 43% بالقياس إلى عام 2011، تليها اللاذقية بنسبة 37%، ثم حماة 32%، فالحسكة بنسبة 27%.
- نسبة النازحين إلى سكان المدينة المستقرين هي الأعلى في دمشق واللاذقية، حيث يشكل النازحون أكثر من نصف السكان المقيمين في مركز مدينة اللاذقية في 2016، تليها درعا بنسبة 40% من سكان المدينة الحاليين نازحون.

إن نسبة النزوح واللجوء في المدينة لا تذكر.

درعا +43%

ازداد عدد سكان مركز مدينة درعا عمّا قبل الأزمة، حيث يقارب العدد اليوم 650 ألف نسمة، منهم 257 ألف نازح. وبالمقارنة مع عام 2011 عندما كان عدد سكان مركز مدينة درعا: 454 ألف نسمة، فإن الزيادة قد بلغت 196 ألف نسمة، وبنسبة 43% وهي أعلى نسبة زيادة في سكان المدن السورية خلال الأزمة. وتشير التقديرات بأن قرابة 393 ألف نسمة من سكان مدينة درعا لا زالوا مستقرين في مدينتهم، بنسبة 86%، بينما حوالي 61 ألف نسمة من سكان درعا قد تشتتوا، بنسبة 14% وهي من النسب المنخفضة.

السويدياء -22%

على الرغم من أن محافظة السويداء لم تشهد اضطرابات أمنية في المدينة أو الريف، إلا أن عدد سكان مركز المدينة قد تراجع، كما في ريفها. حيث يقدر عدد سكان مركز مدينة السويداء اليوم: 89 ألف نسمة، من بينهم 21,7 ألف نازح. حيث تراجع عدد السكان المطلق بمقدار 26 ألف نسمة بالمقارنة مع سكان المدينة في 2011 البالغ: 115 ألف نسمة، والتراجع يقارب نسبة: 22%. نسبة 58% من سكان مدينة السويداء لا يزالون مستقرين فيها، بينما نسبة التشتت بلغت 42% أي: أن أكثر من 48 ألف نسمة من سكان مدينة السويداء في عام 2011 تشتتوا، ويظهر أثر الهجرة مرتفعاً في المدينة، مع عدم وجود حالات نزوح من سكان المدينة الأصليين. أما محافظة القنيطرة، ذات المركز المدني الصغير فإن عدد سكان المدينة فيها يقارب 12,6 ألف نسمة، من بينهم 7,4 ألف نازح. ولا توجد مقارنة مع عدد سكان المدينة في عام 2011 لأن الإحصائيات الرسمية تصنف المحافظة بالكامل كريف. إلا أن مجمل محافظة القنيطرة بلغ تعداد سكانها 95,6 ألف نسمة، من بينهم 47,4 ألف نازح، بنسبة تشتت مرتفعة تقارب 45% أي أن حوالي 40 ألف نسمة من سكان المحافظة قد تشتتوا، سواء في الريف أو المدينة.

6,2 مليون من سكان المدن غادروا منازلهم!

مجموع سكان المدن في سورية عام 2011 قارب: 11,3 مليون نسمة، بينما يبلغ هذا المجموع في 2016: 8,8 مليون نسمة. أي: أن المدن السورية قد فقدت 2,5 مليون نسمة من تعداد سكانها، ونسبة 22% من التعداد المطلق في عام 2011. ومن ضمن سكان المدن هناك رقم يتراوح بين 3,7-4 مليون نازح، بنسبة تقارب 33% من سكان المدن السورية اليوم. أما إذا أردنا أن نأخذ مقياس الاستقرار والتشتت، فإن 5,1 مليون من أصل 11,3 مليون نسمة من سكان المدن السورية، قد بقوا مستقرين في منازلهم ومدنهم، بينما أكثر من 6,2 مليون من سكان المدن السورية في عام 2011، قد تشتتوا، أي: إما نزحوا، أو لجأوا، أو هاجروا، أو فارقوا الحياة، أو فقدوا. أي: بنسبة تشتت في المدن السورية تقارب 54%، وهي أعلى من نسبة التشتت في الريف السوري التي قاربت 51%.

مدينة ادلب المقيمين في عام 2011 قد تشتتوا، بنسبة تشتت مرتفعة سجلتها المدينة تقارب 56%.

الحسكة +27%

قارب عدد سكان مركز مدينة الحسكة اليوم: 686 ألف نسمة، من بينهم 210 ألف نازح. وبالمقارنة مع عام 2011 عندما بلغ عدد سكان مدينة الحسكة حوالي 538 ألف نسمة، فإن عدد السكان المطلق للمدينة قد ازداد بمقدار 148 ألف نسمة، وبنسبة 27% تقريباً. أما سكان مدينة الحسكة المستقرون في عام 2011، فقد بقي منهم نسبة كبيرة تقارب 88%، بينما حوالي 62 ألف من سكان مدينة الحسكة قد تشتتوا، بنسبة منخفضة 12% بالقياس إلى ريف المدينة الذي تشتت سكانه بنسبة 70% تقريباً.

الدير -3% الرقة +2%

على الرغم من عدم توفر المعلومات لحوالي 3 مناطق فرعية في دير الزور والرقة، إلا أن التقديرات تشير إلى التغيرات التقريبية في الواقع السكاني للمدينتين، في عام 2016، بحسب التقارير الدولية المعتمد عليها. حيث يقارب عدد سكان مدينة دير الزور اليوم 527 ألف نسمة، من ضمنهم 114 ألف نازح، بتراجع 18 ألف نسمة عن عدد سكانها المطلق عن عام 2011 الذي بلغ: 545 ألف نسمة. أما المستقرون من سكان المدينة منذ عام 2011، فقتلغ نسبتهم 75%، بينما ربع سكان المدينة في عام 2011 وحوالي 136 ألف نسمة قد تشتتوا. أما بالنسبة للرقة فإن التقديرات تشير إلى أن عدد سكان المدينة يقارب اليوم 370 ألف نسمة، منهم 136 ألف نازح، بزيادة تقارب 8 آلاف نسمة عن عدد سكان المدينة في عام 2011 والبالغ: 361 ألف. ما يعني أنه يمكن مقارنة المستقرين من سكان المدينة بنسبة 64%، بينما قرابة 36% وحوالي 130 ألف نسمة من سكان مدينة الرقة قد تشتتوا.

اللاذقية +37% طرطوس +33%

ازداد عدد سكان مراكز المدن الساحلية طرطوس واللاذقية خلال سنوات الأزمة، حيث يقدر عدد سكان مدينة اللاذقية اليوم بحوالي: 703 ألف نسمة، من بينهم 385 ألفاً نازحون. وبالمقارنة مع عام 2011 عندما بلغ عدد سكان اللاذقية: 513 ألف، فقد ازداد عدد سكان اللاذقية المطلق بمقدار 190 ألف نسمة ونسبة 37%. ورغم هذه الزيادة الكبيرة نسبياً، إلا أن نسبة المستقرين في مدينة اللاذقية لا تتعدى 62%، بالمقابل فإن نسبة 38% من سكان مدينة اللاذقية الذين كانوا مقيمين في عام 2011 قد تشتتوا، وهؤلاء يبلغ عددهم قرابة 195 ألف نسمة. أما بالنسبة لطرطوس فيقدر عدد سكان مركز المدينة اليوم بحوالي: 300 ألف نسمة، من بينهم 100 ألف نازحون. وبالمقارنة مع عام 2011 عندما بلغ عدد سكان مركز مدينة طرطوس: 226 ألف نسمة، فإن عدد السكان المطلق قد ازداد بمقدار 74 ألف نسمة، ونسبة التثت تقريباً 33%. ومقابل هذه الزيادة الكبيرة نسبياً، فإن نسبة المستقرين في المدينة مرتفعة كذلك الأمر، وتقارب 88%، بينما نسبة التشتت تبلغ 12%، أي: أن حوالي 27 ألف نسمة من سكان المدينة في عام 2011 قد هاجروا أو فارقوا الحياة أو فقدوا حيث

إما «تغيير» الرأسمالية.. أو المجاعة!



نشرت مجلة فوربس الأمريكية في وقت سابق مقالاً بعنوان «ما لم تتغير الرأسمالية، فإن البشرية ستواجه مجاعة بحلول 2050». وحسب الكاتب فإن الرأسمالية التي ولدت ثروات هائلة للبعض، تسببت بدمار الكوكب، وفشلت في تحسين رفاه الإنسان على نطاق واسع. وفيما يلي نقدم قراءة لأهم الأفكار الواردة في ذلك المقال.

■ ديمة كيلة

ظروف طبيعية سنوياً بين عامي 2000 و 2010 مقارنة بحوالي 16 مليون هكتار سنوياً خلال التسعينات. ويحدث ذلك أيضاً بسبب قطع الأخشاب الانتقائي أو غيرها من أنشطة التدخل البشري. تلك المعدلات البالغة الارتفاع للغابات الصافية في رقعة الغابات وبالتالي ارتفاع مستويات العوادم الكربونية، بالإضافة إلى اعتمادنا على الوقود الأحفوري هو المسبب الرئيس للتغير المناخي.

معدل انقراض الأنواع أعلى بـ 1000 مرة!

بينت المقالة أن معدل انقراض الأنواع الحية أصبح أعلى بـ 1000 مرة من المعدل الطبيعي الذي كان عليه خلال الـ 65 مليون سنة الماضية، فكوكبنا الآن هو في خضم الانقراض الجماعي السادس للنباتات والحيوانات، الموجة السادسة الحالية هي الأسوأ منذ فقدان الديناصورات قبل 65 مليون سنة. وعلى الرغم من أن الانقراض ظاهرة طبيعية، فإنه عادة يحدث بمعدل طبيعي يتراوح بين واحد وخمسة أنواع في السنة. بينما تقديرات العلماء تقول: أننا نخسر الآن أنواعاً حية بمعدل أعلى بـ 1000 إلى 10000 من المعدل الطبيعي، مع انقراض العشرات حرقاً كل يوم. مما ينبئ بمستقبل مخيف مع استمرار الوضع على ما هو عليه، حيث يصل إلى ما نسبته من 30 إلى 50 في المئة من الأنواع جميعها قد تتجه للانقراض خلال نصف قرن. وخلافاً للانقراض الجماعي في الماضي، والتاجم عن أحداث طبيعية مثل ضربات الكويكبات، والانفجارات البركانية، والتحول المناخي الطبيعية، فإن الأزمة الحالية سببها النشاط الرأسمالي. والواقع أن 99% من الأنواع المهددة حالياً معرضة للخطر من جراء الاستغلال الجائر للموارد. ولأن معدل التغير في محيطنا الحيوي أخذ في الازدياد، ولأن كل انقراض لنوع قد يؤدي إلى انقراض الآخرين، فإنه من المرجح أن يتسبب ذلك في حدوث انهيار للنظام البيئي.

الشركات الرأسمالية الساعية لتحقيق الربح الأقصى بطرق غير مسبوقة، وإن كان ذلك على حساب إتلاف الكوكب، والبشرية، كرسبت جزءاً كبيراً من ثرواتها، لتضليل البشرية، وخلق وجهات نظر متضاربة حول التغير المناخي والترويج لانطباعات بعدم وجود يقين علمي حول ذلك، بالمقابل فإن الحقائق العلمية والاقتصادية توضح بشكل لا لبس فيه، أن استمرار الرأسمالية يعني كارثة بشرية وشيكة، لذلك فإن التغيير قادم لا محالة.

15% من الأمريكيين تحت خط الفقر!

يقدر عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة اليوم بحوالي 15% من السكان، أي: أكثر من 45 مليون شخص، وهو أعلى معدل منذ الستينيات. حيث استمر المعدل بالتراجع منذ أزمة الركود الأخيرة، وعلى خلاف الأزمات السابقة، فإن الكثير لم يستطع حتى الآن استعادة وظائفهم وتحسين الدخل، فالرأسمالية دخلت في طور جديد من الركود طويل الأجل. ويعكس ذلك أيضاً تراجع قدرة الحكومات على إعادة التوازن من خلال الإنفاق الحكومي، حيث خفضت الحكومة الأمريكية المليارات من برنامج الدعم الغذائي، وإنهاء مساعدات البطالة، التي ساعدت أكثر من مليون شخص عاطل عن العمل لفترة طويلة.

حوالي 13 مليون هكتار خسائر الأرض من الغابات سنوياً!

ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن استنزاف الغابات في العالم اليوم، وخاصة تحويل الغابات الاستوائية إلى أراضي زراعية، قد انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنها لا تزال مرتفعة بمعدل ينذر بالخطر. وعلى الصعيد العالمي، تم تحويل حوالي 13 مليون هكتار من الغابات إلى استخدامات أخرى أو فقدت من خلال

إلى وقائع، ترد على صفحات أهم المجالات الاقتصادية العالمية، وأكثرها تمويلاً رأسمالياً! فالسعي نحو الربح الأقصى، وهو القانون الأساسي في استمرار المنظومة الرأسمالية، أصبح يهدد النظام البيئي، وكوكب الأرض إلى حد أنه ينبغي إيقافه، وليس تغييره، إن ولادة نمط تكنولوجي إنتاجي يكيف الإمكانات العلمية التكنولوجية والاقتصادية البشرية مع متطلبات إعادة ترميم ما تم تدميره بيئياً، ويتيح تثبيت الحفاظ على البيئة كمعطى وهدف في عملية الإنتاج الاجتماعي، يتطلب الانتهاء من هدف الإنتاج الرأسمالي القائم على السعي نحو الربح الأقصى، ويتطلب مواجهة مع القلة المالكة للثروات الاجتماعية، لانتزاع قدرة القلة على تقييد تطور الإنتاج البشري، وتكييفه مع الطبيعة، وانتزاع قدرتهم على المحافظة على الهدف الضيق للإنتاج البشري حالياً، وهو «الربح»، الذي ينتجه المنتجون وتحوزه القلة المالكة عالمياً. إن عملية من هذا النوع، لا يمكن أن تتم بتغيير الرأسمالية، بل بالمعركة معها...

معدلات تركز عالية!

يملك مدير الصناديق اليوم في المؤسسات المالية العالمية أغلبية الأسهم ونسبة 70% مما يعكس المعدلات العالية لتركز الثروات. هؤلاء المالكون هم أقلية وليس لديهم ركائز في المجتمعات التي تعمل فيها الشركات. وعلاوة على ذلك، تتركز الأسهم التي تسيطر عليها الإدارة في أيدي عدد قليل من الرئيس التنفيذي وغيره من كبار التنفيذيين. فالأقلية اليوم هم من يملكون، بينما الأغلبية يعملون ولا يملكون. لذلك لابد من إعادة توزيع الملكية وبالتالي نحن بحاجة إلى بناء نظام جديد، نظام يوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة والازدهار البشري.

من الربح الأقصى إلى هدف بديل!

يعتبر الاقتصاديون الماركسيون، أن التناقض ما بين الرأسمالية والطبيعة قد وصل إلى تناقض تناحري، أي: إما استمرار الرأسمالية، أو استمرار التدهور البيئي السريع، الذي يهدد استمرار البشرية، وتنتقل هذه الحقيقة لتتحول

المزيد من الأموال الأمريكية لجيوب الأغنياء!



الطبية والضمان الاجتماعي، والقضاء عليها في نهاية المطاف. ومن الجدير بالذكر أن درجة تركز الثروة في الولايات المتحدة هي في ازدياد مستمر، حيث إن نسبة 1% من الأمريكيين والذين يحصلون على دخل سنوي بقيمة 1.3 مليون دولار، هي أعلى اليوم بثلاثة أضعاف مما كانوا يحصلون عليه في الثمانينات، حيث ارتفعت حصتهم من الدخل الوطني من 12 إلى 20%، بينما دخل الشريحة الأقل، والذين يشكلون نسبة 50% من الأمريكيين، هو 16 ألف دولار سنوياً، لم يتغير خلال الفترة ذاتها، بل تراجعت حصتهم من الدخل الوطني من 20 إلى 12%. فالحكومة الأمريكية المستمرة في سياساتها بمنح المزيد من الأموال للأغنياء تخلق في الوقت نفسه الظروف الضرورية نحو احتجاجات اجتماعية قد تقضي إلى زوال تلك النخبة في نهاية المطاف.

الخطة التي وصفها مستشار ترامب في الاقتصاد، غاري كون، بأنها «أهم قانون لخفض الضرائب منذ 1986، وأحد أكبر التخفيضات الضريبية في التاريخ الأمريكي»، تهدف حسب وزير الخزانة إلى إعادة مئات مليارات الدولارات الموجودة خارج البلد لاستثمارها في الولايات المتحدة، وإنشاء وظائف، بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 3%. وفي دراسة قدمها مركز السياسات الضريبية، فإن الخطة ستؤدي إلى زيادة الدين الحكومي بقيمة 7 تريليون دولار خلال عشر سنوات، وبقيمة 21 تريليون دولار حتى عام 2036. والخطة في الواقع هي: عملية نهب من شأنها تحويل تريليونات الدولارات من الخزانة الأمريكية إلى الحسابات المصرفية للأغنياء، وإلى زيادة الثراء الفاحش للنخبة المالية، بالإضافة إلى تقليص مخصصات برامج الرعاية

تشير التصريحات، إلى أن الولايات المتحدة تعزم تنفيذ خطة تخفيض الضرائب على الشركات من 35 إلى 15%

إعادة ممتلكات الدولة.. أم تغيير المستثمر؟



المباشر لهذه الصالات من قبل المؤسسة بكونادها وإمكاناتها الذاتية، وبما يحقق الغاية والدور المناط بها، وليصح المثل القائل عندها «يتي تي تي» مثل ما رحتي جيتي»، على مستوى الاستثمار والاستغلال من قبل القطاع الخاص للمواطنين وللموارد الدولة وإمكاناتها، وخاصة أيضاً أنه وحتى تاريخه فإن غالبية المواد المعروضة للبيع في منافذ وصلات المؤسسة مصدرها القطاع الخاص، منتج أو مستورد، الأمر الذي لا يمكن معه أن يفسح المجال للتنافس الحقيقي مع هؤلاء لمصلحة المستهلكين في النتيجة، حتى وإن أصبحت السورية للتجارة عملاقة بملكيتها وتوسعها وانتشارها.

ذلك كله يدفعنا للقول: إن الإجراءات ذات الطابع الإيجابي، شكلاً، يجب أن تتبعها جملة من إجراءات المتابعة والرقابة والمحاسبة، لتكريسها على مستوى المضمون والغاية كنتيجة نهائية، وكي لا يتم استنفاد الإيجابيات تبعاً، كما جرى على مدى عقود من الزمن بملكيات هذه المؤسسة، أو سواها من الملكيات العامة الأخرى، التي استنفذت استغلالاً ونهباً من قبل القطاع الخاص، بالتعاون مع بعض الفاسدين في مواقع القرار.

التجار والسماصرة. ولكن واقع الحال لا يشي بذلك، حتى الآن على أقل تقدير، حيث لم يلمس المواطن هذا الدور وتلك الغاية، خاصة وأن بعض صالات ومنافذ المؤسسة قد تراجع دورها عملياً، عما كانت عليه سابقاً، سواء من ناحية التشكيلة السلعية الموجودة في صالاتها ومنافذها، أو من ناحية الموصافة والجودة والسعر، ناهيك عما شاب دورها خلال الفترة الأخيرة على مستوى تأمين بعض المواد بأسعار مقبولة، مثل: مادة السكر، أو بعض الخضار، وخاصة مادتي البطاطا والبندورة، حيث كان هناك تباين واضح وصارخ بين دور المؤسسة عبر الإعلام والتصريحات الرسمية، ودورها الفعلي على مستوى تأمين هذه المواد، وغيرها للمواطنين. والخشية الحقيقية، هي: أن يتم استنفاد الإجراءات القانوني المتمثل باستعادة الملكية لبعض الصالات والمولات عبر عقود استثمار جديدة مع القطاع الخاص، ربما بريعية أعلى مما سبق ولفترة زمنية أقصر، بذريعة الحصول على موارد وإيرادات مجدية للمؤسسة، خاصة بظل ما يمنحه القانون من صلاحية للمدير العام، بإبرام عقود استثمار لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، بعيداً عن الاستثمار

الخشية

الحقيقية هي: أن يتم استنفاد الإجراءات القانوني المتمثل باستعادة الملكية لبعض الصالات والمولات عبر عقود استثمار جديدة مع القطاع الخاص

وتعزيز دور المؤسسة في تأمين الاحتياجات الأساسية من مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية بمواصفة ونوعية جدية وبأسعار مناسبة، وذلك حسب تصريحات الوزير.

كما صرح مدير عام المؤسسة في حينه، أن القرارات تهدف إلى إعادة حق الدولة، بعد أن قام عدد من المستثمرين وعلى مدى سنوات طويلة باستغلال حق الدولة من خلال عقود مجحفة بحق البلد وبحق المؤسسة.

وفي مطلع شهر نيسان، صدرت عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مجموعة جديدة من القرارات، وعددها 41 قراراً، تقضي بإخلاء مولات وفنادق ومطاعم ومكاتب ومستودعات وصلات ومنافذ مؤجرة للقطاع الخاص، في بعض المحافظات، تعود ملكيتها للسورية للتجارة، ضمن السلسلة نفسها التي صدرت سابقاً استناداً لتوصية اللجنة الاقتصادية وكتاب وزارة العدل.

في المحصلة فقد صدر 98 قراراً بالإخلاء، من أصل 300 موقع مستثمر من قبل القطاع الخاص، حسب بعض المصادر، مع العلم بأن السورية للتجارة لها بحدود 1500 موقع وصالة ومنفذ، منتشرين بكافة المحافظات.

عملقة مستغلة

ما من شك بأن هذا الإجراء القانوني باستعادة السورية للتجارة لبعض ملكياتها المشغولة والمستثمرة من قبل القطاع الخاص، يعتبر خطوة داعمة لعملها، وخاصة بعد أن أصبحت بموجب مرسوم إحداثها بعد الدمج مؤسسة اقتصادية عملاقة، على مستوى التجارة والتسويق الداخلي، وذلك في حال الاستثمار الأمل للموارد المتاحة والقوى العاملة والكوادر المؤهلة فيها، بالإضافة لاعتماد آليات العمل المناسبة على المستوى الإداري والتسويقي والترويجي، الأمر الذي يمكن بالنتيجة أن يحقق الغاية المرجوة منها على مستوى تأمين السلع والمواد، بالمواصفة والجودة والسعر، للمواطنين، بما يلبي احتياجاتهم وإمكاناتهم، بعيداً عن جشع

■ عاصي اسماعيل

فالتعاون والتنسيق الذي جرى بين وزارة العدل ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على مستوى الصيغ والإجراءات القانونية التي تم اعتمادها من أجل استعادة السورية للتجارة لبعض أملاكها، أثمرت على شكل قرارات شملت بحدود 100 صالة وفندق ومول ومستودع، كانت مستثمرة من قبل القطاع الخاص، في بعض المحافظات.

تلاعب واستغلال!

الملف أعلاه بدأ العمل عليه قبل العمل على قرار دمج مؤسسات التدخل الإيجابي، حيث كلفت الحكومة وزارتي العدل والتجارة الداخلية بتشكيل لجنة لدراسة وضع هذه الصالات، التي حصل القطاع الخاص على عقود استثمار لها بأسعار زهيدة، في حين يحققون أرباحاً كبيرة من خلال البيع بأسعار مرتفعة ومن دون حسيب أو رقيب، وذلك كله تحت مبرر أنهم يعملون تحت اسم صالات للدولة، حيث عملت اللجنة على إيجاد الصيغة القانونية لوضع هذه الصالات، وقد استندت القضية في وزارة العدل على مادة يحق فيها للمدير العام إبرام عقود لمدة ثلاث سنوات، في حين العقود التي كانت موقعة هي عقود طويلة الأجل، تصل في بعضها إلى 25 عاماً، وليست من ضمن صلاحيات المدير العام، فكان هناك استغلال وتلاعب بهذه العقود، وذلك حسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام على لسان مدير عام المؤسسة المدمجة.

سلسلة قرارات!

في مطلع شهر آذار صدرت عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مجموعة من القرارات، وعددها 57 قراراً، قضت بإخلاء صالات ومنافذ بيع تابعة للسورية للتجارة من شاغليها ومستثمريها من القطاع الخاص، كسمعى وزاري على مستوى الحفاظ على المال العام، وأموال وموارد المؤسسة، وعلى مستوى استثمارها وإدارتها من أجل تطوير آلية العمل

خطوة إيجابية تمثلت بالقرارات التي صدرت عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والقاضية باستعادة بعض ملكيات السورية للتجارة، من صالات وفنادق ومولات وغيرها، من أيدي بعض المستثمرين من القطاع الخاص.

تجار للعتمة وقضايا أخرى!

في مدينة النبل، ستة أشهر بلا كهرباء، لم يعد الأمر عبارة عن إمكانات وتقانات وتجهيزات فنية ولوجستية وتمويلية، حيث تجاوز موضوع انقطاع الكهرباء طيلة هذه المدة كونه لمصلحة تجار العتمة ومن خلفهم، فقط، ليغدو وكأنه نموذج عقابي مقصود، غير معروف الأسباب والغايات والخلفيات، بنظر الأهالي.

■ مراسل قاسيون

هذا هو واقع المدينة، بمواطنيها الذين يتجاوز عددهم المليون نسمة، حيث لم يروا نور الكهرباء منذ ستة أشهر متواصلة، مع الكثير من الوعود، من أصحاب الأمر من المسؤولين، سواء المعنيين بموضوع الكهرباء بشكل مباشر، أو عن بقية الخدمات العامة، أو



استنزاف مستمر لإمكانات الأهالي، على خدمة من المفروض توفرها، ولو بمعدلات التقنين المجحفة، كما غيرها من المدن والبلدات على طول الخارطة السورية.

أهالي النبل يطالبون بحقوقهم بتوفير خدمة التيار الكهربائي، كما غيرهم من المواطنين، وذلك من أجل قطع الشك باليقين، بأن الموضوع ليس عقاباً أو تشغيلاً أو استنزافاً من قبل البعض، لمصالح وغايات ودوافع مجهولة، بالإضافة للدوافع الاقتصادية، المتمثلة بالأرباح المتركمة لدى البعض، والتي باتت تتفكك العين، حيث لم تعد مبررات استمرار قطع التيار الكهربائي مقبولة أو مقنعة بالنسبة إليهم.

وغيرها، في ظل هذا النمط المستمر من قطع التيار الكهربائي، وقد أثرى هؤلاء، خلال الفترة الماضية بشكل كبير، وما زالوا، على حساب معاناة الأهالي وضرورات معيشتهم، في

ما من شك بأن تجار العتمة، ومن خلفهم، مستفيدون من هذا الواقع، حيث ما زالت معدلات شراء البدائل الكهربائية بتزايد في المدينة، من بطاريات ومولدات وليدات وشواحن

غيرهم من المسؤولين الحكوميين، الذين في كل جولة وزيرة للمدينة يقطعون الوعود والعهود بحل الموضوع بأسرع وقت، ودون جدوى حتى الآن!

الأزمة ترسم مستقبل العلم «الرسمي»



وجدتها

د. عروب المصري



الري بالصرف الصحي

ما زالت نسبة الصّرف الصحيّ ضمن مياه السقي في المناطق الزراعية تقارب الـ 50%، إذ إن مياه الصرف الصحي لا تزال تستخدم في الزراعة حتى اليوم الحالي، خاصة في ظل انعدام الرقابة الحكومية، وخروج الكثير من محطات المعالجة والتحليل عن الخدمة.

ما زاد الأمر سوءاً، هو تعرّض العديد من الأراضي، خلال الحرب السورية، إما للعطش، أو للغرق، نتيجة انعدام نظام توزيع المياه، المعتمد سابقاً، والمعروف باسم «نظام العدان».

تحمل مياه الصّرف الصحي أضراراً كثيرة للتربة، فهذه المياه تحتوي على مواد سامة وثقيلة يصعب تحليلها، مثل الرصاص والزرنيخ وغيرها، مما يؤثر في ديمومتها. وتزيد على المسموح به دولياً، وطبياً، مما يسبب الكثير من الأمراض الداخلية.

ويأتي ذلك بشكل مستفحل حيث محطة عدرا لم تعد تعمل، وكذلك الأمر مع محطة النشابية التي كانت مهمتها فحص المياه، إذ أغلقت حالياً.

يلجأ الفلاحون إلى مياه الصرف الصحي في مواسم الجفاف، وعند توقف جريان الأنهار. ويعتمد ذلك على غزارة المياه المتدفقة في شبكات الصرف الصحي، وعلى نسبة الكثافة السكانية.

ويضطر السكان في الغوطة الشرقية إلى الاستعانة بمياه الصرف الصحي ومياه الآبار في ري مزارعهم، القليلة التي يقومون بزراعتها من أجل تأمين غذائهم.

لم تدمّر الحرب في سورية سطح الأرض فقط، بل امتدت إلى تربتها وأعماقها، وقد لا يبقى التراب السوري، بعد الحرب، كما كان عليه قبل الحرب، ولن تكون المنتجات الزراعية السورية، غداً، كما كانت بالأمس، ولا أحد يستطيع أن يقدّر المدة الزمنية اللازمة لتتخلص هذه الأراضي من تلوثها، وتعود كما كانت، إن دراسات معممة ومعقدة باتت مطلوبة لتقييم الوضع وتصحيحه في الأمد العاجل القريب.

على قاعدة الارتباط الجدلي بين العلوم كقوة منتجة وبين النظام الاجتماعي، رفع التطور الحالي للعلوم والتكنولوجيا من حدة تناقضات الرأسمالية بكونها أصبحت عائقاً أمام ظهور علاقات اجتماعية جديدة تقوم على الاكتفاء والوفرة والعدالة، والتطور المادي والمعنوي للجميع.

■ محمد المعوش

بالمقابل، فإن تناقضات النظام نفسها تفرض تحولات على مستوى العلوم، أعمق من المستوى التقني، لتطال البنية الأيديولوجية للعلوم السائدة وتفرعاتها.

مصير العلم «الرسمي»

أنتجت المرحلة الليبرالية واقتصاد الامبريالية فروعاً «علمية» قامت على أساسها جامعات بأكملها، وانخرطت فيها أعداد ضخمة من الطلاب في العالم، وخصوصاً في العلوم الاجتماعية.

الأساس الأيديولوجي لهذه الفروع أو المجالات، يقوم على فكر التفكير والتجريب بشكل عام، كالدراسات الثقافية، التربوية والتعليمية، الهويات، التنمية البشرية والسلام، التسويق، دراسات الشخصية والنجاح، حل النزاعات وغيرها، والتي يمكن أن نرى تكثيفها في عمل «الجمعيات غير الحكومية- NGO».

انتعشت هذه الأبحاث على أساس أن

الرأسمالية خط وحيد للتطور البشري، ومن وحي حاجات النظام الرأسمالي نفسه، الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.

ولكن الأزمة الرأسمالية الحادة قطعت بشكل حاد السياق «الهاديء» للمجتمع الليبرالي، وفرضت واقعاً جديداً، إما من خلال انهيار فروع اقتصادية بأكملها وعجزها عن النمو اللاحق، وإما من خلال الانهيار الاجتماعي الشامل الذي تقف هذه الفروع العلمية حياله موقف العاجز أو المتفرج. خصوصاً أن هذه الفروع كانت في جانب أساس منها تخدم وظيفة التضليل الأيديولوجي، وتشويه صورة الواقع. فالطروحات «ما بعد الحداثية» تقف اليوم وكأنها خارج التاريخ إزاء ضرورات إنقاذ البشرية والطبيعة من الولايات التي أنتجت الرأسمالية.

هذا التناقض الذي يقع فيه العلم السائد «الرسمي» - والتابع من طبيعة العلوم كبحث موضوعي عن الحقيقة- ما بين أرضيته البورجوازية وبين حاجات الواقع، يضع العلم السائد أمام أزمة استمراريته كما النظام العالمي الإمبريالي نفسه.

«إما تغيير جذري أو رجعية على المكشوف» «كارل ماركس»

يمكن ملاحظة هذه الأزمة في ميل الدراسات السائدة، إما إلى موقف الصمت في الغالب عما يحصل في العالم اليوم من ظواهر «لا إنسانية»، وكأنها من عالم آخر، حيث لا يزال بالنسبة لها استمرار العالم كما كان عليه «شكلاً»، قبل الأزمة، وما زال البحث مثلاً في

سبل التنمية ودعم الزراعة والصحة والإنتاج الفردي في دول الأطراف كحل اقتصادي للفقر، وتطوير التعليم عبر بحث أسباب عدم الانخراط المدرسي للطلاب، وحل النزاعات بين الشعوب من خلال التبادل الثقافي أو رفع «الوعي التربوي» في المناهج. وإما تحولها إلى منصات «دعوية» إرشادية، وطروحات مثالية صريحة مغالية في «الخيال»، وصيرورتها «علماً خيالياً»، وهي في الغالب تقف موقف المبرر للحروب التي أشعلتها الإمبريالية، أو هي لا تنطق بالرفض لهذه السياسات التدميرية.

إن انفجار الجوهر الفاشي اليوم للإمبريالية، وتبعاته الاجتماعية جعل من مهمة الكشف عن الظواهر الاجتماعية أقرب إلى اتخاذ الموقف المباشر-السياسي، وألغى نسبياً الهامش «الأكاديمي-الحيادي» الذي طالما رفعه العلم «الرسمي» كشعار له في المرحلة الماضية. وهو في غالبه اليوم في صمته أو تبريره أو تجاهله في موقع الرجعية.

الأزمة الرأسمالية لا تفرض فقط انهياراً لطروحات «العلم الرسمي» وانهاياراً لأغلب فروع الدراسة الراجحة في المرحلة السابقة، بل ستخلق الأرضية لانتعاش تيار علمي يستكمل الانقطاع النسبي منذ التراجع الثوري في العالم، تيار يضع العلم في خدمة البشرية جمعاء، ويربط ما بين فروع العلوم المختلفة لا تفرها أكثر، تيار مواجه للرأسمالية بشكل صريح وي طرح حل المهام الملحة أمام البشرية في تطورها التاريخي المادي والمعنوي.

تركيا.. ضد تركيا؟!



■ عشتار محمود

لا تستطيع الولايات المتحدة المتراجعة أن تحمي تحالفاتها الإقليمية في منطقتنا بل وتبدو وكأنها تستغني عن هذه التحالفات المتشكلة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمتعمقة خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لتصل بها الأمور إلى مواجهة سياسية مباشرة مع حلفائها القداماء، وأبرزهم تركيا...

ولكن مع ذلك لا تبدي تركيا مرونة في الانتقال إلى الصف الآخر، أي إلى صف القوى الصاعدة التي تواجه المشروع الأمريكي لنقل الحرب والتوتر إلى العمق الآسيوي، والتي تقطع عليها الطريق في «الشرق الأوسط» عبر الحلول السياسية وإطفاء الحرائق. رغم أن المنطق يقول: إن من مصلحة تركيا كيان ودولة الانخراط في المشروع الجديد، المواجه لمشروع الفوضى الأمريكي الذي يستهدف حتى تركيا ذاتها، حيث أن الانتقال النام يصب في مصلحة الشعب التركي، ويخدم مستقبل التقدم والاستقرار والتنمية في تركيا، ولكن من قال أن مصلحة الأتراك، وعموم شعوب ودول المنطقة هي التي تسيّر القوى السياسية الحاكمة في هذه الدول؟!

أقول «الصحبة القديمة»

انتعشت تركيا اقتصادياً بشكل نوعي خلال العقد الأول من القرن العشرين، عندما حطت رؤوس الأموال الغربية وزناً هاماً في الاقتصاد التركي، لينتدق إلى تركيا خلال عشر سنوات بين 2004-2014 أكثر من 150 مليار دولار، وهذا «غيض من فيض» إن صح التعبير، فتركيا هي حليف عسكري وسياسي عميق للغرب عموماً، وللولايات المتحدة تحديداً، ولا أبلغ في الدلالة على ذلك من وزن الجيش التركي في الناتو، وهو الجيش الأقوى بعد الولايات المتحدة، وعماده العسكري في منطقتنا، وأخيراً وليس آخراً الوزن النوعي للتجارة السوداء العالمية في تركيا، حيث هي واحد من أهم خطوط العبور لتجارة المخدرات والسلاح من أواسط آسيا إلى أوروبا.

ولكن هذه «الصحبة القديمة» مرهونة بمشروع الأمريكان، والذي لم يعد يريد تركيا كما هي اليوم، فما فائدة القواعد المتقدمة للناتو والجيش التركي الكبير، إن كانت الحرب الواسعة قد طويت صفحاتها بشكل كلي تقريباً نتيجة استحالة ضمان النصر فيها، ونتيجة الأثر السياسي السلبي العميق للخسارة في مستوياتها على القوة العالمية الأمريكية المتراجعة؟! بل أبعد من هذا، ما فائدة تركيا كدولة موحدة وقوية، إذا لم تكن جاهزة للاحتراق في اللحظة المناسبة وفي خدمة مشروع الفوضى؟!

تناقضات المرتبطين بالغرب

القوى السياسية سواء الحاكمة أو المهيمنة في تركيا تعلم بأن الولايات المتحدة تستهدف استقرار بلادهم ووحدها، ولا أبلغ في الدلالة على ذلك من الانقلاب العسكري التركي، ولكن في الوقت ذاته لا تقل مساهمة هذه القوى في «دق إسفين» التوتر في قلب

بعد سنوات من «الدور الفعال» في التدخل العسكري غير المباشر والمباشر في سورية، أي الدور الحيوي في مشروع الفوضى الأمريكي عبر سورية وإلى عموم المنطقة. وإذا ما كان تقدم الحل السياسي للأزمة السورية بدور إيجابي وتعاوني للقوى الإقليمية، بفعل تقدم وزن الدور الروسي قد أصبح أمراً واقعاً، فلا شيء قد يمنع الحل السياسي للمسألة الكردية في المنطقة، وبدور إقليمي إيجابي، و«سَلَمَ نزول روسي» أيضاً. إلا أن هذا الملف سيلقى مقاومة أمريكية جديدة، كما حدث في المسألة السورية، وسيكون على القوى السياسية التركية الحاكمة أن تستغني عن «أيديولوجيتها القومية المتعصبة»، و«الإسلام الإخواني» وتحتمل الخسائر السياسية لذلك، و تحافظ على بلدها، وتستعد لمواجهة سياسية من موقع أضعف مع قوى المجتمع التركي السياسية الأخرى. لأن المفاضلة ستكون داخل تركيا بين وحدة البلاد واستقرارها، وبين مكاسب النخبة السياسية، وهذه المفاضلة ستكون أسهل عندما تكون الحلول السياسية مطروحة من طرف القوى الصاعدة، وعندما تكون قدرة الأمريكان على تصعيد التوتر أقل، هذه القدرة التي تنخفض مع تعمق الأزمة الأمريكية، سواء بجانبها الاقتصادي العالمي الذي سيضعف القوى الاقتصادية الحليفة للغرب في تركيا، أو بجانبها السياسي عندما تضطر الولايات المتحدة المهددة باستقرارها إلى مواجهة أزماتها الداخلية، والانتقال فعلياً إلى «أميركا أولاً» ما يترتب عليه وضع إمكانيات أقل في «مشاريع الهيمنة العالمية»، وتقليل إمكانيات التأثير على قوى التشدد الديني والقومي في تركيا.

بين مصر والسعودية

ما ينطبق على تركيا ينطبق على غيرها من القوى الإقليمية، وتحديدًا على السعودية ومصر حيث وزن المنظومة الغربية ذو ثقل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ورغم التباينات الكبيرة في الظرف السياسي لهذه الدول، إلا أن المعركة فيها ضمن الاتجاهات ذاتها، أي قوى الهيمنة الاقتصادية-السياسية المرتبطة عميقاً بالولايات المتحدة، والتي تجد نفسها في تناقض اليوم مع المصالح الأمريكية، التي لم تعد تتيح لحلفائها «الهباء والمكاسب» كما في السابق، بل وأصبحت تستهدف استقرار هيمنتهم الداخلية عبر استهداف استقرار دولهم.

وبينما يزيد هذا الظرف من المخاطر الوطنية اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً في هذه الدول، فإنه في الوقت ذاته يضعف هيمنة القوى السياسية الحاكمة ويحلل تدريجياً ارتباطها العضوي بالغرب، ويضعفها في مواجهة مع القوى السياسية والمجتمعية داخل بلادها، فإن كانت هذه البلاد هي السعودية التي لا يبدو أفق العمل السياسي فيها مفتوحاً، ولا يبدو حتى لنخبها أفق في التفكك من المنظومة المالية العالمية الغربية، فإن المخاطر ترتفع وتفتح احتمالات الفوضى، بل والانقسام مع تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية، أما إن كانت هذه البلاد مصر فإن الأمر مرهون إلى حد بعيد بنضج القوى السياسية المصرية داخل جهاز الدولة وخارجها، لتلقي عن نفسها «عباءة السادات» الغربية التطبيقية الليبرالية، وتستفيد من حركة شعبية حية استطاعت أن تهز ميزان القوى الداخلي مرتين وبشدة خلال أقل من 5 سنوات!

المجتمع التركي، أي في تخديم المشروع الأمريكي، وتحديدًا فيما يخص القضية الكردية في تركيا، التي تمس خمس سكان تركيا، بالإضافة إلى مجموع إجراءات ما بعد الانقلاب، وصولاً إلى التعديلات الدستورية التي ينقسم المجتمع التركي مناصفة بشأنها. ولكن بعض قوى البرجوازية التركية، والتي تجد نفسها اليوم في تناقض سياسي عميق مع الأمريكان، هي ذاتها المستفيدة من الارتباط العميق السابق بالمنظومة الغربية اقتصادياً، وعسكرياً، بل وبالربح الإجرامي العالمي، وعلى الرغم من تباعد المصالح فيما بينها، ورؤية بعضها لمجالات ربح ونمو في استقرار المنطقة وفي العلاقات مع الشرق، إلا أن كفة الميزان الداخلي المثقلة بعقود من التوجه غرباً، لا تزال غير قادرة على تحقيق انتقال سريع نحو مصلحة تركيا عموماً، وبعيداً عن المصالح الضيقة للنخب، وتحديداً: إن ثمن هذا قد يكون التخلي عن عقود من الأيديولوجية القومية المتعصبة، ومن «الوعود بالاتحاد الأوروبي»، أي خسائر سياسية لقوى أساسية في الحكم أو المتحالفة معه، مع ما ينجم عن هذا من خسارة شرائح من البرجوازية لسلطانها السياسية، ويفتح الاحتمالات أمام قوى الشعب التركي السياسية الأخرى...

«سَلَمَ النزول الروسي»

روسيا وعبر منطق الحلول السياسية، تقدم لتركيا «سَلَمًا للنزول عن الشجرة»، وبوابة لإنجازات سياسية قد تنفع في «ترقيع» فشل الخطاب السياسي المتشدد للقوى السياسية التركية... ويظهر هذا الأمر بوضوح في الأزمة السورية، ومحاولة تحويل تركيا تدريجياً إلى ضامن جدي لوقف إطلاق النار،

«رؤية 2030»: النفق السعودي المظلم... نهايته مسدودة!



تستمر السعودية بتخطيط ما أطلقت عليه «رؤية المملكة 2030»، وفق «نموذج حوكمة» أساساته الأربعة - بحسب الموقع الرسمي لهذه الرؤية - هي: «برنامج استراتيجية شركة أرامكو، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات، برنامج الدعم، برنامج التحول الوطني 2030»، إضافة إلى برامج أخرى رافدة كبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج «التحول الوطني 2020»...

■ فادي خضر

نشر الحساب الرسمي لرؤية المملكة 2030، مؤخراً معلومات تفصيلية حول البرامج العشرة الاستراتيجية الجديدة التي أطلقها «مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» بهدف تحقيق «رؤية الوطن المستقبلية»، على أن تكون هذه البرامج مكملة لبرنامجي التحول الوطني والتوازن المالي 2020...

في إعادة قراءة لمضامين الرؤية المعلنة العام الماضي، تبدو البنود العشرة الصادرة مؤخراً إعادة اجترار لما جاء في نص الرؤية المطول، والتي تركز بشكل رئيس على طريقة تحصيل إيرادات مالية لتعويض النقص الحاصل نتيجة الفرق المتزايد بين المداخل والمدفوعات، منذ بدايات العقد الأخير من القرن الماضي بحسب الإحصائيات الحكومية، والانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ حزيران 2014...

يظهر التحديد أكثر فاكثراً حول نوايا الخصخصة المطلوبة في الرؤية: «قطاعات الصحة والتعليم ومشاريع البنى التحتية» وقبلها خصخصة شركة «أرامكو»...

«ماكينزي منقذ الملكية»!

أنكرت شركة «ماكينزي» الأمريكية، المختصة في مجال الاستشارات والأعمال، علاقتها بـ«رؤية المملكة 2030»، في الوقت الذي أكدت مصادر أخرى، منها تصريحات وكيل وزارة المالية السابق، عبد العزيز الدخيل، إضافة إلى مقالات صحفيين خليجيين، وللعلم، فإن شركة «ماكينزي» أدت باستشاراتها إلى إفلاس شركات كبرى عدة في العالم، منها الخطوط الجوية السويسرية، وشركة «إنرون»، إحدى أكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة، فالرئيس التنفيذي لشركة إنرون، في حينها، جيف سكيلنج، كان أحد خريجي «ماكينزي». يضاف إلى سجل «ماكينزي» الفضل في تخفيف وطأة الأزمة التي ألمت بـ«جنرال موتورز»، و«بنك مورغان» الأمريكي، وغيرها من تداعيات «الأزمة المالية 2008»، رغم العلاقات الوطيدة مع عمالقة المصارف الدولية منذ نهايات الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن الأزمة في حينه كانت لتنفجر سواء نجحت «ماكينزي» في توجيهاتها أم لا، لكن الحديث هنا يدور فقط عن تسمية الشركة المذكورة عن احتمالات الانفجار هذه، والتي جاءت كالصدمة على الشركات الكبرى في الولايات المتحدة. كما أن «ماكينزي» المشبوهة هذه، عملت على خطط «إصلاحية» في دول عربية عدة كمصر واليمن، وليبيا بعد غزو الناتو.

هنا لم تخرج السعودية عن النمط

المعتاد، من استجلاب لوصفات غربية جاهزة، لإنقاذ اقتصادها المتهاوي، وهو ما يبين بالعمق أزمة البنية السياسية السعودية، التي اعتادت شراء كل شيء بالمال حتى حلول مشاكلها الاقتصادية - الاجتماعية العميقة! وتبين من جهة أخرى مخاوفها من توسيع قاعدة المشاركة من قبل القوى المجتمعية في بناء رؤية وطنية لمستقبل بلادهم، وربما تكون هذه المشكلة، «سعودة السلطة»، هي الفيصل لا في نجاح رؤية التغيير فحسب، بل بإمكانية الحفاظ على هذه الدولة كوحدة سياسية اقتصادية بالنظر إلى عمق أزماتها على كافة الأصعدة، علاوة على وضعها الإقليمي المتأزم.

الوصايا العشر التقليدية!

يصف الاقتصاديون والمستشارون الدائرون في فلك صندوق النقد الدولي «رؤية المملكة 2030»، بالخطئة الواعدة، مشيرين إلى أن الوقت مناسب الآن لإنهاء دول الخليج دعمها لأسعار الوقود، مؤكدين على أن عملية التصحيح المالي في دول الخليج تتم من خلال تقليص النفقات، خاصة في مجالي دعم الوقود والطاقة، من جهة، والتقليص التدريجي لكلفة القطاع العام من جهة أخرى، كما يمكن لخفض الإنفاق أن يحرر رؤوس أموال لاستعمالها بمشاريع بنى تحتية أو لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه التشجيعات «التقليدية» من قبل

أزمة السعودية ليست «أزمة إدارة اقتصاد» كما يروج لها أصحاب الرؤية بل هي أزمة بنية اقتصادية - سياسية وامتداداتها الإقليمية والدولية

صندوق النقد الدولي، يمكن رؤيتها بجلاء في البنود التنفيذية لـ«رؤية المملكة 2030»، ففي البند الأول المعنون: «برنامج التخصيص»، يعرف المشروعون هذا البرنامج بأنه «برنامج لتعزيز دور القطاع الخاص، في تقديم الخدمات، وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن من جودة الخدمات بشكل عام، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية، وتقليل تكاليفها، ويعيد تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها والمتوافق مع توجه الرؤية». هنا يظهر التحديد أكثر فاكثراً حول نوايا الخصخصة المطلوبة في الرؤية: «قطاعات الصحة والتعليم ومشاريع البنى التحتية»، وقبلها خصخصة شركة «أرامكو» عملاق الصناعة النفطية السعودية.

حول الشراكات الاستراتيجية

برنامج «الشراكات الاستراتيجية» «البند الثاني من تفصيلات الرؤية»، يشمل إقامة علاقات استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة من خلال تسهيل تنقل الناس والبضائع ورؤوس الأموال. لكن بالعودة قليلاً إلى آخر جولة للملك السعودي، إلى دول شرق آسيا - مثلاً - كانت النتائج أقل بكثير مما تطلع إليه المملكة في علاقات شراكات استراتيجية بالمعنى الاقتصادي المستدام، لأسباب لها علاقة بالبنية القانونية والإدارية والبيئة الاستثمارية داخل المملكة من جهة، والوضع المتوتر في المنطقة

والتي للسعودية دور رئيس فيه. بالإضافة إلى أن منطق الشراكات الإقليمية يركز على حالة إقليمية جديدة تتشكل، من المؤكد أنها ستشهد استقطابات حادة بين الدول النفوذ الإقليمي مثل: مصر وتركيا وإيران، لكن هذا الاستقطاب «الاعتيادي» إن أمكن القول، لا يرقى إلى مستوى التهديد بالفوضى أو الأعمال العسكرية المباشرة، كما تفعل السعودية باستمرار.

هذه «النزعة الحرجية» سياسياً وعسكرياً، جزء منها مرتبط بتقدير صكوك الطاعة لقوى متنفذة في الغرب والولايات المتحدة، ضمن إطار الصراع القائم حول كرسي الملكية السعودية، لكنها لا تدعم الاندماج السعودي في منظومة إقليمية متوازنة، كشرط أساسي لضمان مبدأ «الشراكات الاستراتيجية»، وتحويل المملكة إلى

قوة للمستثمرين أفراداً ودولاً. من هنا، يمكن القول: أن أزمة السعودية ليست «أزمة إدارة اقتصاد»، كما يروج لها أصحاب الرؤية، بل هي أزمة بنية اقتصادية اجتماعية سياسية وامتداداتها الإقليمية والدولية، وتحتاج إلى «إجراءات اليمية»، فيما لو أرادت البنية السياسية إخراج السعودية من دائرة الخطر، وهو ما لم يجد طريقه نحو التنفيذ، مما يضع السعودية جدياً بمواجهة أزمة شاملة، هي الأكبر في تاريخها، وربما تنتهي بطريقة لا تخطر على بال مهندسي السياسات الاقتصادية والمالية في السعودية، البلد الأكثر قرباً من مشهد الفوضى.

الصورة عالمياً

كيف ارتفع العلم الأحمر فوق الرايخستاغ؟



• صوتت اليونسكو بالأغلبية على مشروع قرار يعتبر كيان العدو دولة محتلة لمدينة القدس، ويرفض سيادة تل أبيب عليها. وصوتت روسيا والصين وغيرهما بالموافقة، فيما صوتت كل من واشنطن وإيطاليا وألمانيا بالرفض.

• قال دميتري بيسكوف، السكرتير الصحفي للرئيس الروسي: إن العقوبات الغربية الحقت بعض الضرر بروسيا، لكنها أيضاً عادت بفوائد على البلاد التي ارتفعت مناعتها، وأحدثت طفرة في قطاعات اقتصادية عدة.

• صرح ميلانشون، مرشح الرئاسة السابق عن حركة فرنسا الأبية: إن الحركة لن تصوت لماكرون، قائلاً: إن «اللحظة الحاسمة ستكون في الانتخابات البرلمانية، ويجب أن نحصل فيها على الأغلبية البرلمانية».

• أعلنت بريطانيا، الأربعاء 3 أيار، رفضها ما يطلق عليه «فائز الطلاق» لخروجها من الاتحاد الأوروبي، والتي وصلت إلى حدود أن تدفع بريطانيا 100 مليار يورو يتم تقسيمها على فترات.

• شارك الآلاف من المتظاهرين اللبنانيين في التظاهرة التي انطلقت في الأول من أيار في العاصمة بيروت، بدعوة من الحزب الشيوعي اللبناني، لإحياء ذكرى عبد العمال العالمي.

• في ردها على الاستفزازات الأمريكية، أعلنت وزارة خارجية كوريا الديمقراطية، يوم الإثنين 1 أيار، أن بيونغ يانغ سوف تسرع من إجراءات زيادة القوة النووية الرادعة للاستفزازات.

ما تزال الصورة التي التقطتها عدسة مراسل مجلة «أوغانيوك» السوفيتية، يافينغي كالي، للعسكري السوفييتي اليوشا كوفاليوف وهو يرفع العلم الأحمر فوق مبنى الرايخستاغ في الأول من أيار عام 1945، متقدمة في أذهاننا. فما الذي سبق هذه الحادثة؟ واية ضرورة دفعت القوات السوفيتية للدخول إلى برلين؟

■ إعداد: سعد خطار

كانت معركة برلين عملية عسكرية واسعة النطاق جرت خلال الحرب العالمية الثانية، ولم تشارك فيها قوات الحلفاء البريطانيين والأمريكيين، مما ترك الجيش السوفياتي يسيطر على المدينة لوحده، ليكون بذلك وحيداً في القتال، ووحيداً في النصر.

ماذا خلف الصورة؟

كانت المعركة واحدة من أكبر المعارك في تاريخ البشرية. وبدأت في السادس عشر من نيسان في ضواحي المدينة. وبحلول الـ 25 من الشهر ذاته، دخلت القوات السوفياتية مظفرة إلى عاصمة «الرايخ

الثالث». وقد شارك في المعركة حوالي 3,5 مليون جندي من الجانبين، مع أكثر من 50 ألف قطعة سلاح و10 آلاف دبابة. في عام 1943، أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، أن «الولايات المتحدة يجب أن تسيطر على برلين»، واتفق مع رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل، على أن «رأس المال النازي يجب ألا يقع في أيدي السوفييت». في ذلك الحين، لم يشارك السوفييت في الاستعراضات الخطابية والكلامية، واكتفوا بقتالهم على الأرض، بقتال فاشية القرن العشرين. وبحلول ربيع عام 1945، وبعدما فشل الرهان على «ترك السوفييت يأكلون نصيبهم من خسائر الحرب»، دخلت القوات السوفيتية إلى برلين، بينما مكث باقي جيش الحلفاء على بعد أكثر من 100 كم خارج العاصمة الألمانية. وخلف صورة النصر التي يتناقلها الكثيرون اليوم، كان حجم التضحية السوفيتية كبيراً: أكثر من 80,000 جريح، وما لا يقل عن 20,000 جندي قضاوا في المعركة.

الوصول للنصر

تم الهجوم على برلين من قبل القوات السوفياتية من ثلاث جهات. وكانت المهمة الأصعب هي على جنود الجبهة البيلاروسية الأولى، بقيادة جورجي جوكوف، الذي كان عليه أن يتغلب على الموقع الألماني المحصن جيداً في سيلو هايتس على مشارف المدينة. بدأ الهجوم خلال ليلة 16 نيسان مع وابل من المدفعية القوية والمنسقة التي لم يسبق لها مثيل.

ثم، ودون انتظار الصباح، دخلت الدبابات المعركة بدعم من المشاة. وقد نفذ الهجوم بمساعدة الأضواء الكاشفة التي أقيمت خلف القوات المتقدمة. وحتى مع استخدام هذا التكتيك الذكي، كانت هناك حاجة لعدة أيام للاستيلاء على مرتفعات سيلو. في البداية، تمركز ما يقرب من مليون جندي ألماني حول برلين. ومع ذلك، تم التعامل معهم من قبل القوة السوفياتية. وفي بداية عملية برلين، نجحت القوات السوفياتية في قطع معظم الوحدات الألمانية عن المدينة. وبسبب هذا، واجه الجيش السوفيتي بضع مئات من الآلاف من الجنود الألمان في برلين نفسها، بما في ذلك فولكستورم «الميليشيات» وشباب هتلر.

وكان تتويج الهجوم على برلين من خلال معركة الرايخستاغ، مبنى البرلمان الألماني. ففي ذلك الوقت، كان أعلى مبنى في وسط المدينة، وكان للسيطرة عليه أهمية رمزية. فشلت المحاولة الأولى للاستيلاء على الرايخستاغ في 27 أبريل واستمر القتال لأيام أخرى. وحدثت نقطة التحول في 29 نيسان، عندما استولت القوات السوفيتية على مبنى وزارة الداخلية المحصن الذي تم احتلاله بالكامل. وبعدها استولى السوفييت أخيراً على الرايخستاغ يوم 30 نيسان مساءً. وفي وقت مبكر من صباح 1 أيار 1945، رفع جنود «الفرقة 150» العلم الأحمر فوق المبنى. والذي تمت الإشارة إليه فيما بعد باسم راية النصر.

«الأثرياء إذ يحاربون الفقراء»:



قد يكون زبائن سلسلة متاجر بقالة «هول فودز» الأمريكية قد لاحظوا منذ فترة وجود زخارف جديدة تزين السجلات: صور سكان مبتسمين من البلدان الفقيرة. هذا من عمل «الذراع الخيرية» لهول فودز والمسماة «هول بلانيت»، والتي تدير «حملة الرخاء» للعام الثامن من أجل تحقيق «مستقبل دون فقر». يمكن للمتسوقين أن يتبرعوا بخصم الزبون الخاص بهم، وهو حسم الخمسة سنتات الذي ينلقونه لعدم استخدامهم الأكياس البلاستيكية، إلى مؤسسة تمويل صغيرة..!

■ بقلم: دانييل إيمروار
تعرية وإعداد: عروة درويش

تدعي «هول فودز» أنها تأمل بأن تجمع - من خلال خلط هذه التبرعات مع التبرعات التقليدية- مبلغ 5 ملايين دولار، كي تمول بها «آلاف القروض الصغيرة من أجل أصحاب مشاريع فقراء حول العالم»، وتزعم بأنها بإمكان هذه التحويلات المالية المباشرة التي لا تتدخل بها الوكالات الحكومية أن «تعزز من قدرة الفقراء والمجتمعات المحيطة بهم».

هذا العصر - من نواح عدة- هو عصر الأشياء المتناهية الصغر، عصر التفكير الصغير والعمل بشكل محلي. تشكل القروض الصغيرة جزءاً واحداً فقط من التحرك الواسع تجاه «التنمية من أسفل إلى أعلى»، وهو ما يسعى إلى انخراط الفقراء بشكل مباشر في الحملات المناهضة للفقير.

لقد استغل البنك الدولي بشدة هذا المجال، وقد وصف كبير اقتصادييه ما سماه «لمشاركة المجتمعية» بأنها: «مبدأ محوري لسياسة التنمية»، وقد قامت المؤسسة في الخمسين عاماً

البلد الذي يولد فيه الشخص وليس سنّه أو جنسه أو مستوى تعليمه أو أخلاقيات عمله... هو إلى حد بعيد أكبر محدّد لمصيره الاقتصادي

الماضية بإنفاق أكثر من 85 مليار دولار بزعم «تمكين المجتمعات المحلية واللامركزية الحكومية». ويتأذى الحماس بشأن «معالجة» الفقر بهذه الطريقة من محاولة الترويج بأن الحلول الموجهة من «أعلى إلى أسفل» لم تؤت ثمارها كما ينبغي وأنها ليست الحل.

ليست مجرد «أخطاء»

أدى إنشاء السدود الضخمة التي بنيت لتوفير سبل الري وتوليد الكهرباء إلى نزوح ملايين الناس «بين أربعين إلى ثمانين مليون شخص في القرن العشرين»، وإلى إنشاء مستوطنات مائئة هائلة توفر البيئة المثالية لتكاثر البعوض الناقل للأوبئة، كما انحدرت حملات تحديد النسل لتصبح تعقيماً قسرياً برعاية الأنظمة. وأصبحت طرق التحول المهلهلة إلى الأسواق بإنشاء

«مناطق اقتصادية خاصة» وسائل لانتزاع الأراضي، حيث استولى القطاع الخاص على أملاك الفلاحين ثمّ قام بتوظيف المحرومين من أملاكهم بأجور متدنية للغاية. نسمع واحدة من هذه القصص، فيسهل عليك اعتبارها «مجرد خطأ». ثمّ نسمع خمس عشرة منها فيبدو الأمر لك بأنه نمط متكرر.

يتطلب الأمر قرية

بدأت «التنمية المجتمعية» - كما نعرفها اليوم- في المقاطعة متوسطة الحجم في شمالي الهند «إيتاوا». قام رئيس الوزراء الهندي، جواهر لال نهرو، في عام 1948 بالتشارك مع مخطط مديني من الولايات المتحدة يدعى ألبرت ماير لمعرفة ما يمكن عمله «لبناء حياة مجتمعية» في قرى الهند.

قدّم نهرو قرية إيتاوا كـ «تجربة». قصد نهرو «الشخص المناسب». كان ماير قلقاً، مثل الكثير من مواطنيه، مما فعلته المكننة في الولايات المتحدة، وخاصة بالحياة المجتمعية فيها. لقد استحسّن ما رآه في القرى الهندية. و«استنتج» ماير بأنه يجب بدلاً من التركيز على النتائج المادية «حصاد أكبر ووفرة حيوانية أفضل» الحث على «الاحتياجات الملحوسة» لقاطني إيتاوا أنفسهم. يمكنهم بهذه الطريقة الوصول إلى «الحلول الشعبية» الخاصة بهم.

وقد بدا بأنّ الأمر نجح بشكل يثير الملاحظة. فقد أنشأ القرويون المدارس والطرق والآبار النظيفة باستخدام التكنولوجيا والموارد المحلية فقط. أصبحت إيتاوا شهيرة بسرعة. وبناء على إيتاوا، أطلقت الهند برنامج «تنمية مجتمعية» في كامل البلاد في عام 1952، في عيد ميلاد غاندي. واستثمرت الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات،

واضطلعت مؤسسة «فورد» بدور محوري، وأرسلت الأمم المتحدة دفعات من الخبراء لـ «المساعدة». وباشرت الحكومة الهندية، من أجل تشجيع المجتمعات المحلية القروية على المضي قدماً، حملة «اللامركزية الديمقراطية» باستبدال المسؤولين المحليين المعيّنين بأخرين منتخبين، وعهدت إلى مجالس القرى ببعض أعمال التخطيط الاقتصادي.

غطى برنامج التنمية المجتمعية جميع قرى الهند بحلول منتصف الستينات. ويجب أن نأخذ في الاعتبار لكي نقيّم تماماً هذا العمل أن تلك القرى تضم مجتمعة قرابة 10% من سكان العالم. انتشرت «التنمية المجتمعية» من الهند إلى الخارج. وأنشأت الولايات المتحدة قسماً للتنمية المجتمعية داخل وزارة الخارجية للمساعدة في التمويل والخبرات، وأنشأت في وقت لاحق «فيلق السلام» لإرسال الشباب إلى الخارج لـ «المساعدة» بشكل مباشر. وبحلول عام 1960، كان لدى أكثر من ستين بلداً برامج لـ «التنمية المجتمعية». وخلص نهرو بعد معاينة كل هذا إلى أنّ التنمية المجتمعية كانت «الشيء الأكثر ثورية» الذي حققته حكومته...

فقاعة إيتاوا:

تكريس التفاوت الطبقي

هناك أمران يثيران الدهشة حول تاريخ «التنمية المجتمعية». أحدهما: وهو ما لاحظته نهرو، كان المدى الواسع لتطبيقه. والثاني: هو كم يصغر القيام به. يصعب قياس التقدم المحرز. أسأل أحد الاقتصاديين عما إن كان مشروع التنمية قد حقق النجاح وسوف يحيلنا إلى الأرقام. هل ارتفعت الإيرادات صعوداً أم هبوطاً؟ ماذا عن متوسط العمر المتوقع؟ ومع هذا، فقد أصرّ المطورون المجتمعيون مراراً وتكراراً

بأنّه لا يمكن استخلاص إنجازاتهم من خلال «الإحصاءات الجامدة»!.. ومع ذلك فإنّ الأرقام، ورغم جميع عيوبها، غالباً ما تتسجم مع الحقائق التي نريد الوقوف عليها. وفي حالة الهند، كانت الأرقام الأكثر إلحاحاً مرتبطة بالزراعة. كان واضحاً في أواخر الخمسينيات أنّ الهند ببساطة لم تكن تزرع ما يكفي من الحبوب لإطعام سكانها المتزايدين.

وبحلول الستينيات، أصبح من الواضح أنّه لا يمكن لـ «التنمية المجتمعية» على الطراز الأمريكي أن تتدارك الأزمة الزراعية التي تلوح في الأفق في الهند. في الواقع، كان يصعب أن نقول: بأنها قادرة على فعل شيء. بحثت الدراسة تلو الدراسة، سواء في الهند أو في أماكن أخرى، عن فوائد «الخطط المجتمعية» ولكنها خرجت خائبة رغم الجهود المبذولة. وقد استخلص التقرير ذو المستوى الأكثر رفعة عن البرنامج الهندي، والذي تمّ بتكليف من حكومة نهرو نفسها، إلى أنّ أصوات الجعجة كانت عالية لكن دون طحن. ولم تظهر في النهاية سوى مجموعات قليلة من المجتمع المحلي «أي حماس أو اهتمام بهذا العمل».

وقد وجدت الأموال المخصصة للاستعمال العام سبيلها إلى أيدي ملاك الأراضي وزعماء القرى. وفي الوقت نفسه، نادراً ما نوقشت المشاكل الملحة، كالديون والتمييز الجنسي والنظام الطبقي واستئجار الأراضي. واستنتج الخبير الاقتصادي الشهير، غونار ميردال، بعد دراسة متأنية بأنّ «الأثر الصافي للتنمية المجتمعية كان تكريس المزيد من عدم المساواة بدلاً من تقليدها». وقد صاغها عالم الأنثروبولوجيا جيرالد بريمان بشكل أكثر وضوحاً: «إن تكليف المجالس القروية بمكافحة الفقر في الأرياف كان

أسطورة

«المجتمعية»

الأمريكية تروج

من جديد...

والمشاكل التي

واجهتها في

منتصف القرن

الماضي تبثف

من جديد

المعوزون مسؤولون عن عوزهم

كمثال: يبدو صندوق النقد الدولي ظاهرياً كمؤسسة عامة مكرسة لرفاهية الجميع. غير أنه بالكاد يعطي سلطة التصويت للبلدان بما يتناسب مع موقعها في الاقتصاد العالمي. فالهند، والتي يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة، تملك أقل من سبع الأصوات.

وتسود اليات مماثلة في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. نطمح على الصعيد الوطني أن نعيش في ديمقراطية. لكننا نعيش على الصعيد الدولي في بلوتوقراطية «حكم الأثرياء».

وليس من المستغرب أن تستخدم البلدان الغنية قوتها للضغط من أجل مصلحتها. فقد أقاموا حواجز تجارية ضد بلدان الجنوب العالمي، بينما يطالبون البلدان ذاتها، كثر للقروض، بأن تفكك حواجزها التجارية. تقوم هذه البلدان بدعم زراعتها ثم تنحى جانباً بينما يقوم مزارعوها بتفريغ منتجاتهم ذات الأسعار الأقل في الأسواق الجنوبية. وهي تطالب الدول الفقيرة بأن تعتمد وتتخذ حماية صارمة بشأن الملكية الفكرية، مما يتسبب في زيادة أسعار الأدوية والتكنولوجيا على من هم في أشد الحاجة إليها.

وقد خلق هذا كله رايحاً عكسية عاتية ضد المساواة الاقتصادية العالمية. تصل هذه اللامساواة لدرجة أن البلد الذي يولد فيه الشخص، وليس سنّه أو جنسه أو مستوى تعليمه أو أخلاقيات عمله أو حتى ثروة والديه، هو إلى حد بعيد أكبر محدّد لمصيره الاقتصادي.

ولننظر مثلاً إلى تغير المناخ. إننا موعودون بدرجات حرارة أعلى وبعواصف أشد وأكثر تواتراً وارتفاع منسوب مياه البحر الذي يمثل أسوأ تهديد تواجهه البلدان الفقيرة. إن مساهمة الفقراء في خلق هذه المشكلة قليلة: فمتوسط بصمة بنغلاديش الكربونية (كمية انبعاثات الكربون التي يصدرها شخص أو منظمة، وتأثيرها على الاحتباس الحراري) تشكل قرابة 2% من متوسط بصمة الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن معيشتهم هي المعرضة للخطر.

يُظهر تغير المناخ بوضوح حدود مهاجمة الفقر من خلال تشجيع الروح المجتمعية بين الفقراء. فعلى الرغم من أنها مسألة ذات أهمية محلية عميقة «وليس أكثر مما هي عليه في الجنوب العالمي»، فيبدو من غير المرجح أن تسفر ولو من بعيد عن إجراءات مجتمعية ترعاها الدولة.

ضمن سياق لا تزال فيه «الدول الغنية» تعمل عبثاً على ترسيخ النظام الدولي لضمان تراكم الثروة في أماكن معينة، وتُبعد الفقراء عن تلك الأماكن، ثم تستهلك الموارد بمعدل يرجح أن يجعل القسم الأكبر من كوكب الأرض غير صالح للسكن، يبدو أمراً غريباً هذا الهوس الحالي في «مساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم»..!

■ عن مجلة «Jacobinmag»
بتصرف...



بالأشخاص الأثرياء والأقوياء». إذا كانت البرامج المجتمعية قد تعثرت بشكل ثابت، سواء في الماضي أو الحاضر، فما الذي تبقى؟ العودة إلى حكم الخبراء؟ سدود أكبر وبذور أفضل؟ عندما يتواجه نهجان: نهج خبير التنمية الذي يسأل «ما الذي يمكننا فعله من أجل الفقراء؟» مع نهج المطور المجتمعي الذي يسأل «ما الذي يمكننا أن نفعله وإياهم؟»، فسيبدو النهج الشعبي أكثر ثباتاً. لكن هناك

المكان الوحيد الذي استمرت فيه «البرامج المجتمعية» الأمريكية بالنمو كان ميدان مكافحة التحركات الشعبية

سؤال ثالث يطرحه سكان «الشمال العالمي»، وهو سؤال سيثمر أكثر: «ماذا كنا نفعل لهم؟».

ينطوي هذا السؤال على إطار مختلف نادراً ما يأخذه مؤيدو «تنمية المشاركة» بالاعتبار. وهو يؤثر احتمال وجود علاقة سببية بين السياسات الحكومية في «الشمال العالمي» من جهة، وبين استمرار الفقر في «الجنوب العالمي». بدلاً من التركيز فقط على الفقراء في الأماكن الفقيرة، فإن الإجابة ستلقي نظرة على الشمال والجنوب معاً من خلال عدسة رؤيا ذات زاوية واسعة.

عبء الذنب

ما إن يتم توسيع الإطار ليشمل كلا الأغنياء والفقراء بداخله، ستصبح رؤية بعض جوانب الفقر أسهل. فمن الواضح اعتماد التوزيع الحالي للموارد العالمية على هيكل التجارة الدولية والتمويل الذي بناه الأثرياء لخدمة الأثرياء.

روح المجتمع بين الفلاحين الفيتناميين الجنوبيين داخل القرى المحصنة، وإنشاء منطقة خالية من الحرائق خارجها. قدمت الولايات المتحدة 10 ملايين دولار كتمويل، بالإضافة إلى خبراتها المجتمعيين الممارسين. ومع كل ذلك، فقد أصبح البرنامج رمزاً لفشل نظام ديم. لقد استخف به السكان وتم اختراقه بسهولة من قبل جبهة التحرير الوطنية، فسقط البرنامج بسرعة بعد موت ديم عام 1963.

حديث قصير

رغم ذلك، فإن أسطورة «المجتمعية» تروج من جديد. والمشاكل التي واجهتها في منتصف القرن الماضي تنبثق من جديد. قام في عام 2013 اقتصاديان مرموقان من البنك الدولي باستعراض ما يقرب من خمسة آلاف دراسة عن «التنمية القائمة على المشاركة». شملت الدراسات التي فحصها خليطاً من النشاطات والأمكنة: إعداد موازنة تشاركية في البرازيل، وقروض صغيرة في باكستان، وإمكان وصول النساء إلى مياه نظيفة في كينيا، وإدارة الغابات في أوغندا، وإعادة الإعمار التالي للنزاع في ليبيريا. وشمل استعراضهما الجغرافيا الإثنية والمسح الاجتماعي ودراسات التحكم العشوائي والتحليلات الاقتصادية.

إن الذي وجداه ليس بالشيء المشجع. استنتجا بأن «البرامج التشاركية» المدعومة أمريكياً تولد بالفعل استجابات إبداعية للظروف المحلية. ولكن يتم اختطاف هذه الإنجازات من قبل الأثرياء المحليين، فعندما تحقق البرامج المجتمعية فوائد يكون قياسها ممكناً، فإن تلك الفوائد «وهي عادة ما تكون متواضعة» تميل إلى التراكم لصالح «الأكثر معرفة بالقراءة والكتابة، والأقل عزلة جغرافية، والأكثر ارتباطاً

بمثابة تكريس قوانين الفصل العنصري في لوحات المدارس بقصد محاربة العنصرية».

قيم النابالم الأمريكية

المكان الوحيد الذي استمرت فيه «البرامج المجتمعية» بالنمو كان ميدان مكافحة التحركات الشعبية. فبدءاً من الخمسينيات من القرن الماضي، قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتمويل هذه البرامج في الفلبين كوسيلة لقمع التحركات الريفية، وهو «تحرك هوك» اليساري. فقد تأملت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تقطع رأس التحرك الشعبي من خلال «دفع الفلاحين إلى التماهي مع مجتمعهم»، والذي كان ملاك الأراضي يسيطرون عليه، بدلاً من أبناء طبقتهم.

وقد نجحت في ذلك باستخدام خليط من العصا والجزرة هما «البرامج المجتمعية» وقنابل النابالم، فصّدت وكالة المخابرات المركزية والحكومة الفلبينية التحرك الشعبي. كان هذا بمثابة معجزة من وجهة نظر الوكالة. فكما شرح أحد ضباطها بشكل يثير الدوار: يمكن «لالتنمية المجتمعية» أن تكون حصناً «ضد الاستيلاء اليساري على كل قرية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا».

وكان ذلك أكثر طموحاً من أي شيء آخر. إن المكان الوحيد الذي دعمت فيه الولايات المتحدة «التنمية المجتمعية» بشكل كامل، كتكتيك مضاد للتحركات الشعبية، هو فيتنام الجنوبية. فعندما كشفت حكومة نغو دينه ديم عن برنامجها الخاص بالقرى، عطفاً على برنامج الهند، والذي أسماه ديم «مبدأ التنمية المجتمعية»، قامت الولايات المتحدة بإرسال خبرائها من الفلبين. وقد توج هذا بـ«برنامج القرى الاستراتيجية» الذي سعى إلى بناء

استنتاج الخبير
الاقتصادي
الشهير غونار
ميردال بعد
دراسة متأنية
بأن «الأثر
الصافي للتنمية
المجتمعية
كان تكريس
المزيد من عدم
المساواة بدلاً من
تقليلها»

«إضراب الكرامة»: المواجهة تتواصل



يدخل إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني أسبوعه الرابع، وسط ازدياد أعداد المضربين في الأسبوع الثالث، ليصل إلى 1800 أسير، يلقون الدعم من عشرات آلاف الفلسطينيين في الضفة والقطاع وأراضي 48.

حشد وتصعيد النضال خارج أسوار السجون، في الضفة الغربية، وأراضي 48، وهو ما تؤكد عليه تصريحات قادة الإضراب في سجون الاحتلال، باعتبار «إضراب الكرامة» معركة تجري في سياق المعارك التي يفتتها الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة.

صدى الإضراب!

في اليوم الثامن عشر من الإضراب، الموافق 4/أيار الحالي، انضم 50 أسيراً من قيادات العمل الوطني الفلسطيني للإضراب عن الطعام، حسب ما أوردته النشرة اليومية الصادرة عن اللجنة الإعلامية المنبثقة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني.

وفي استمرار لتصعيد الشعبي في الضفة، اعتقلت قوات العدو فجر الأربعاء، 3/أيار الحالي، أربعة مواطنين خلال اقتحامات ومداهمات لمناطق متفرقة في الضفة الغربية، أبرزها في بيت لحم، وذلك إثر مواجهات بين شبان فلسطينيين ودوريات العدو، هذه الاعتقالات تكررت في الأسبوع الأخير بأعداد متزايدة، في الخليل ونابلس وقلميلية وجنين، ومن بين المواجهات ذكر مصدر في وزارة الصحة فجر الخميس 4/أيار، أن جيش الاحتلال اقتحم مشفى رام الله الحكومي وسط الضفة، وأطلق الرصاص الحي والقنابل الدخانية، مما استدعى تصدي عشرات الشبان لقوات الاحتلال بالحجارة، تبتعتها مواجهات في «مخيم قدورة» وسط المدينة بعد مداهمة الجنود لأحد المنازل. وعن الوقفات الاحتجاجية تضامناً

مالك موصلي

أفاد مكتب الهيئة القيادية للأسرى: أن مصلحة سجون الاحتلال قررت تحويل «قسم 25» داخل سجن النقب، إلى مشفى ميداني لنقل الأسرى المضربين عن الطعام الذين تتدرى أوضاعهم الصحية بدلاً من نقلهم إلى المشافي داخل الأراضي المحتلة...

معركة الإطعام القسري

في هذا السياق أوضح المكتب: أن التعليمات داخل «مصلحة السجون»، تقضي باستيعاب الإضراب داخل أسوار السجون، وتقديم المساعدة المطلوبة لـ«مصلحة السجون» من قبل شرطة الاحتلال في حال استدعت الحاجة لها.

هذه الإجراءات التي يتبعها كيان الاحتلال للضغط على المضربين، تبتعتها تجهيزات الاحتلال لعمليات «الإطعام القسري» للأسرى، بعد تردي الحالة الصحية للعشرات منهم، وتزايد أعداد المضربين في الأيام الأخيرة، ما يعني دخول إضراب الأسرى مرحلة متقدمة من المعركة، من شأنها ليس فقط إعطاء الأسرى حقوقهم، بل الأهم هو: استمرار

الجدير بالذكر: أن الحراك الشعبي في الضفة الغربية، لم يتوقف منذ أشهر، ويأتي إضراب الكرامة كمحفز وفرصة سانحة لرص الصف الوطني، وخلق أشكال جديدة من المواجهة الميدانية والسياسية مع الكيان الصهيوني، وهو ما بدا ممكناً، انطلاقاً من الهبة الشعبية، بعيداً عن إدارة الفصائل التقليدية التي بات جزء مهم منها عائقاً أمام تحقيق أهداف النضال الوطني.

من الأسرى، احتشد الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني 3/أيار، في مسيرة الحرية والكرامة أمام ميدان «نيلسون مانديلا» في رام الله، بينما شارك العشرات في وقفة تضامنية أمام سجن «إيشل» قرب بئر السبع في النقب، إسناداً للأسرى المضربين. وفي الخليل، أقيمت مظاهرة كبيرة ومهرجان شعبي شارك فيهما الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني.

معركة قانون الانتخابات اللبناني

وائل سعد

تضغط الآجال الزمنية المتاحة لإقرار قانون انتخابات جديد في لبنان. فبحلول 20 حزيران المقبل، تنتهي الولاية النيابية الحالية «الممددة» لها، وقبل ذلك في 31 أيار الحالي، ينتهي العقد التشريعي الأول للمجلس النيابي، ومن المفترض أن يغلق البرلمان أبوابه حتى موعد الانتخابات القادمة...

حتى ذلك الحين، تعمل القوى الوطنية اللبنانية على تفادي الوصول إلى موعد الانتخابات القادمة دون إقرار قانون جديد للانتخاب، ذلك لتجنب الوقوع رهن الخيارات التي تشهدها سلطة التحاصص اللبناني في وجه الحراك المتصاعد في لبنان: إما الفراغ، وإما التمديد مجدداً، أو القبول بمشاريع القوانين المقترحة لقانون الانتخابات، والتي تساهم بإعطاء دفعة لمفرزات «الطائف» اللبناني.

التوافق من الأعلى!

أجبرت هذه الضغوط السياسية الطبقة الحاكمة في لبنان - بتوجهاتها المختلفة- على إيجاد «توافق» فيما بينها على المرافعة بين الخيارات الثلاثة المذكورة آنفاً، دون الوصول إلى حل حتى الساعة. هذا في ظل ازدياد الحديث عن أن المناقشات الجارية بين قوى السلطة، باتت تدور حول القانونين «النسبي» و«المختلط»، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الضيقة

ضد منطق التوافق الطائفي على قانون الانتخابات، الذي يعد فصلاً واحداً من فصول الأزمات المزمنة في لبنان، بل حراكاً ضد فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين، قانون الإيجارات، والأماك البحرية، وسلسلة الرتب والرواتب، والكهرباء والكثير من الأزمات، التي أدت إلى عودة اللبنانيين إلى الشارع مجدداً، بمطالب اقتصادية-اجتماعية واضحة المعالم، ربما تعمل نتائج المشاورات الحالية حول قانون الانتخابات إلى تسعيرها، ورفع مستوى التحرك الجماهيري ضدها، وهو ما تحاول الطبقة السياسية الحالية تفاديه ولو مرحلياً.

لكن المؤكد أن لبنان على أبواب مرحلة جديدة من التغيرات التي تطال نظام المحاصصة الطائفية، وأشكال تمثيله في الهياكل السياسية كمجلس النواب والحكومة وغيرها، ذلك التنبؤ أساسه مستوى عدم الرضى الاجتماعي الواسع على سلوك منظومة التحاصص الطائفي، وظهور حراك سياسي ينتظم بشكل متصاعد في الشارع بمطالبه وشعاراته وبناء السياسية.



محددة، تلبية لمستلزمات الحفاظ على النسب النيابية للقوى الحالية، وهو ما لا يخجل من إعلانه نواب الكتل النيابية بحديثهم عن النتائج المتوقعة «لديمقراطية الطائفية» من كل قانون انتخابي مطروح.

أعقد من قانون الانتخاب

هذا الاستحقاق القريب، يتزامن مع تحركات شعبية متزايدة، على مستوى الحركة اليسارية والنقابية والشبابية اللبنانية، ليس فقط

الزعامات الطائفية والمناطقية، فمثلاً: مشروع القانون القائم على النسبية الكاملة، لاقي رفضاً مطلقاً من كل القوى السياسية في حال اعتماد لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي، أما الذي يجري دراسته اليوم فهو تقسيم لبنان إلى 13 دائرة انتخابية، حسب مشروع «نجيب ميقاتي»، رئيس الوزراء الأسبق، أو 15 دائرة انتخابية، أو تعديلات أخرى من التأهيل إلى التفضيل في دوائر

لقوى السلطة التي تحاول أن تكيف القانونيين للإبقاء على سلطتها وزعامتها. هذا التوافق الأولي على مضض، من قبل القوى السياسية، التي لا تزال تتمترس خلف طروحاتها، لا يعني أن القانون الممكن التوافق عليه هو قانون يخدم بالعمق مصالح شرائح اجتماعية واسعة من الشارع اللبناني، بل إن المحاولات الجارية حالياً تبقى ضمن إطار الحفاظ على مصالح

صعود الرواية الكردية وهبوطها



الاتحاد السوفيتي. بينما لم تستطع الرواية الكردية التي ظهرت في تركيا 1958 وفي العراق 1969 أن تلعب الدور نفسه، أو أن تحظى بالتألق نفسه التي حظيت به الرواية الكردية السوفيتية بين عامي 1930 - 1950.

كانت الرواية الكردية بنت صعود الواقعية. بدأت تلك النهضة تتضاءل منذ الثمانينات بسبب رحيل ممثليها وبسبب اختفاء النموذج الذي ارتبط بانطلاق النهضة الروائية نفسها، وهو

جمع الكاتب بين اللغة البسيطة والدلالات القوية والرموز الشعبية والاجتماعية الجديدة، وصور فيها حياة الكرد وعاداتهم، مضيفاً صوراً من الفولكلور مثل: الأغاني والأعياد والاحتفالات والقصائد والأزياء وطقوس الحب والفروسية والألعاب.

كانت رواية «الراعي الكردي» أول رواية كردية، أثرت تأثيراً كبيراً، بحيث أطلقت موجة واسعة من الأدب الروائي الكردي، الذي لم يتطور إلا في الاتحاد السوفيتي فقط، فحسب دراسة نشرتها جامعة ماردين عام 2013 صدرت عشرات الروايات في الثلاثينات فقط، وامتدت هذه النهضة الروائية في أرمينيا وجورجيا وأذربيجان وقرغيزيا وكازاخستان حتى ثمانينات القرن العشرين. لمعت خلال تلك النهضة الروائية أسماء العديد من الأدباء، مثل: نورا بولاتوفا وبريسكي محوي وأمريكي سرداريان وعلي عبد الرحمن وجندي حاجي وسعيد إيبو وعكيد خودو وتوسني رشيد وعزيز غردنزي وسيماسمند وهنارا تاجين وآخرين. وقد ظهرت الرواية الكردية في تلك الفترة التي بدأ فيها الانتقال من الرومنسية إلى الواقعية في الأدب السوفيتي، لذلك

كانت رواية «الراعي الكردي» الصادرة في الاتحاد السوفيتي عام 1931 أول رواية في الأدب الكردي، كتبها عرب شاميلوف، أحد المنخرطين في العمل الثوري مع البلاشفة الروس في أرمينيا وجمهوريات القفقاس. وله روايات أخرى مثل: الحياة السعيدة، دمدم، الفجر، هوبو وغيرها من الروايات.

■ آلان داود

فصول «الراعي الكردي» مليئة بالأفكار الفلسفية، إذ عرض وصور الكاتب بأسلوب شيق الصراع الطبقي وتوضع الطبقات الاجتماعية عند الرجل والحياة والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية عند الكرد، ويختبئ الاقتصاد السياسي بين سطور الرواية التي تعطينا صورة واضحة عن أجور الرعاة النقدية والعينية قبل قرن، بالإضافة إلى ظهور أولى فصائل الطبقة العاملة في الشرق وأجور العمال والعاملات في ذلك الوقت، ونضال شعوب الشرق، ضد الحرب والرأسمالية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



عاصي الرحباني واحد من اثنين شكلوا في تاريخ الموسيقى العربية ما عرف بالأخوين رحباني «عاصي ومنصور رحباني»، ولد عاصي في 4 أيار 1923، وتزوج من الفنانة الكبيرة فيروز، عام 1954. غنت له فيروز أغنية «سالوني الناس عنك يا حبيبي»، بدأت القصة عام 1972 عندما كانت فيروز تتمرن على دورها في مسرحية «المحطة»، وقتها أصيب عاصي الرحباني بنزيف في رأسه، ولم يكن حاضراً أثناء البروفات والعروض، وكان ذلك يحدث للمرة الأولى، كتب منصور الرحباني كلمات الأغنية والتي اعتبرت مثل رسالة شوق وانتظار من فيروز إلى زوجها. توفي عاصي سنة 1986. صورة تجمع عاصي الرحباني وفيروز في سبعينات القرن الماضي.



توثيق 250 مبنى أثرياً في حلب

أكد مدير عام الآثار والمتاحف مأمون عبد الكريم توثيق 250 مبنى أثرياً في مدينة حلب القديمة من قبل خبراء وكوادر المديرية، وذلك في إطار اعتماد خطة وطنية شاملة ومتكاملة لإعادة تأهيل المدينة المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي وترميم الأضرار والدمار الذي لحق بها نتيجة الحرب.

وأشار عبد الكريم في تصريح لـ «سانا» إلى أنه: نتيجة التقييم الحقيقي لأضرار التي لحقت في المناطق الأثرية في مدينة حلب القديمة تبين أن نحو 40 بالمئة من أثار المدينة جيد والأضرار خفيفة جداً وسطحية و30 بالمئة أضرار متوسطة في حين لحقت أضرار كارثية بنحو 30 بالمئة من المدينة ولا سيما في واجهة القلعة، ومبنى الكارلتون والسرايا والمدرسة الخسروية وساحة الحطب.



معرض تضامني مع الأسرى

أقام فرع سورية لاتحاد الطلبة والفنانين التشكيليين الفلسطينيين معرضاً فنياً تضامنياً مع صمود الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني في كلية العمارة بجامعة دمشق في الرابع من أيار 2017. شارك في الإعداد للمعرض لجناتنا «الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين» و «دعم الأسرى المحررين والمعتقلين السوريين في سجون الاحتلال».

تناول المعرض معاناة الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الصهيوني وجرائمه مع التركيز على هوية هذا الشعب وثباته في أرضه وتمسكه بقيمه. وتضمن 30 لوحة قدمها اثنان وعشرون فناناً فلسطينياً وسورياً من عدة أجيال حيث غلب الأسلوب التعبيري على أغلب اللوحات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/05/05» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

فيغوتسكي.. هل نعيد النظر في تربيتنا؟



«الصفوة» بحرمانهم من إمكانية حل مأزقهم عبر التعلم والتنافس مع أقرانهم الأرقى منهم من هذه الجوانب؟ كما أن ثمة تساؤلاً إحصائياً هنا، لكي تجوز علمياً المقارنة بين التحصيل في مدارس المتفوقين ومدارس العاديين: ألا ينبغي توفير ظروف «دعم» وتمويل متماثلة لكليهما؟ هل تبني هكذا تربية مجتمعاً سليماً؟ أم تعزز المجتمع المهندس على مقاييس ومصالح الطبقة البرجوازية الضيقة الأفق؟

التربية الثورية

لا شك أنَّ نظرية فيغوتسكي حول «نطاق التطور القريب» تحمل تأثيراً كبيراً وترتبط بشكل وثيق بالفهم الديالكتيكي للتطور عموماً وفق المنهج الماركسي، وإذا تم توسيعها على نطاق التطور الاجتماعي والسياسي، لا يمكن إلا أن نحصل على نظير للمفاهيم التربوية-السياسية-التنظيمية لدى لينين فيما يخص «توجيه» الجماهير وقيادتها، وتكتيك النضال، الذي هو أيضاً عملية تربوية «لا توجد قيادة حقيقية ما لم تتعلم من الجماهير أيضاً». من يقارن بين نظريات لينين ضد التطرف اليساري واليميني - في «مرض اليسارية الطفولي» و «ما العمل» مثلاً، ونظرية فيغوتسكي عن «نطاق التطور القريب» يلاحظ التشابه المنهجي العام ولو أن كلاً منهما طبق نظريته على موضوع مختلف. ما دام الرأسماليون هم من يربوننا فسنظل نحمل أمراض تربيتهم. أن الألوان لزم التربية الجديدة، فالمسألة تتعلق بالفرق بين مجتمع مريض ومجتمع سليم.

الناضجين لتحمل أعباء الزواج، كفتاة قاصرة أو شاب قاصر». وبدلاً من هذين التطرفين، الذي يكون التوجيه في أحدهما تابعاً متخلفاً ومحافظاً يسير في «ذيل» الحركة «كمتطرف يميني أو يعاني من «الجمود»، وفي الآخر مغامراً وطوباوياً يجري أمامها بعيداً جداً «كمتطرف يساري أو يعاني من «العدمية»، فإنه يقترح أن يكون التوجيه قائداً متقدماً على حالة التطور الراهنة بخطوة واحدة، بحيث يحفره ولا يعرقه.

نقد منظومة التعليم

إحدى النتائج العملية التي يمكن للمرء أن يستقيها من نظرية فيغوتسكي التربوية هي: تطوير نقد علمي للسياسات التربوية والتعليمية الرأسمالية السائدة، ليس فقط في بلدان الأطراف، بل وحتى المركز. ولا يتسع المجال هنا لمناقشة نماذج مدارس المتفوقين، أو فرز الطلاب بين صفوف «شاطرين»، و صفوف «كسالى». ولكن نكتفي بالإشارة أنه إذا استفدنا من نظرية فيغوتسكي، سنجد على الأقل أنَّ هذا الفصل بين متفوقين وعاديين، الذي ربما يطور فعلاً قدرات شريحة من الطلاب، لكن عدم اختلاط الصنفين يحرم الأغلبية «العاديين» من عامل المنافسة والمثال المحفز للعاديين على تجاوز مأزقهم التطوري، هذا فضلاً عن أنه من وجهة نظر ديالكتيكية فإنَّ «المتفوقين» أنفسهم بالتصنيف الحالي على أساس المعايير السائدة، ربما يكونون «متخلفين» و«كسالى» من جوانب أخرى اجتماعية ونفسية وبدنية.. إلخ.. أفلا يضر هذا الفصل إذا حتى بتطور هذه

ما اصطلاح فيغوتسكي على تسميته بـ «التشكيلات المستحدثة»، كأن يطور تقنيات الزحف مثلاً.

دور التربية

شدّد فيغوتسكي على أهمية التوجيه كمحرك للتكون الفردي، وبخلاف بياجيه ومدرسته التي ترى مهمة التوجيه تقتصر على الرقابة و«المتابعة» عن كذب لمسار «طبيعي» لتكوّن الفرد، رأى فيغوتسكي أنَّ التوجيه يجب أن يكون أكثر تدخلاً وإيجابية، عليه أن «يقود» التطور. ودعم فيغوتسكي نظريته بأدلة تجريبية ميدانية.

لقد لاحظ بأنه يوجد فرق بين الدرجة التي يمكن أن يصل إليها الطفل في حل مشكلة ما بمفرده، وبين قدرته على إنجاز المهمة بالتعاون مع الآخرين. وصف فيغوتسكي هذا التوتّر بأنه «نطاق التطور القريب» الذي عرفه بأنه «المسافة بين مستوى التطور القائم كواقع حالي كما يحدده حل المشاكل بشكل مستقل، وبين مستوى التطور الممكن كما يحدده حل المشاكل بإرشاد من البالغين، أو بالتعاون مع أقران أكثر مقدرة». أي أنَّ هناك حداً أدنى لهذا النطاق، إذا بقي الكائن/الكيان تحته، رغم وجود إمكانية حقيقية لتجاوزه، فإنه يتخلف ولا يطور «كحالة طالب ذكي ولكن مهمل وغير مجد في دراسته فيكون تحصيله العلمي ضعيفاً». بالمقابل إذا تم دفعه عبر توجيه غير ملائم، ليتجاوز الحد الأعلى لهذا النطاق في حالة لا يكون فيها مستعداً لذلك، فإنه أيضاً يجهض التطور، ويحمل الكائن ما لا طاقة له به «كأن يتم تزويج غير

تسيطر على الفكر اليوم الأحكام المسبقة حول إمكانيات واتجاهات التطور الفردي والاجتماعي لأفراد بأعينهم أو لأمم بعينها، والتي تشترك بها مثلاً، بشكل أو بآخر، البروباغاندات الاستعمارية، والاستشراقية، والعنصرية، والأورومركزية. وسنحاول هنا الإضاءة على نظرية تطور الشخصية الفردية والاجتماعية من بوابة علم التربية وعلم النفس الاجتماعي، بلمحة عن الأفكار المفتاحية التي طورها في هذا السياق عالم النفس والتربية السوفييتي ليف فيغوتسكي «1896 - 1934».

■ د.إسامة دليقان

تنطلق نظرية فيغوتسكي التربوية من فهم عملية تكوّن شخصية الفرد على أنها عملية تطور لذات تمر بسلسلة متتالية ومتصاعدة من المآزق وحلها. والمآزق هو: تناقض بين الحاجات والمتطلبات التي تنتصب أمام الفرد، وبين قدرات وإمكانيات هذا الفرد على تلبيتها أو تحقيقها. مثلاً: في مرحلة ما من تطور حواس الطفل، باعتبارها نوافذه على العالم، تتولد لديه الرغبة والفضول باكتشاف هذا المحيط المتزايد تدريجياً في انقشاعه أمام مدارك الطفل، وتبرز لديه الحاجة للتنقل والسفر أبعد من جغرافيا حضن الأم، وتقليد الأكبر سناً وهم يمشون. هنا يصطدم الطفل بمآزق التناقض بين هدفه بالتنقل وقدرته على تحقيق هذا الهدف. ولهذا المآزق جوانبه المتعلقة بالضعف النسبي لعضلات الطفل؛ وعدم امتلاكه التنسيق العصبي الحركي اللازم لأداء الحركة، إضافة لمواجهته عوائق مختلفة تمنعه عن ذلك، فيحاول الطفل أن يجد حلولاً إبداعية للمشكلة الجديدة، فيتطور لديه



ما دام
الرأسماليون
هم من يربوننا
فسنظل نحمل
أمراض تربيتهم
أن الألوان لزم
التربية الجديدة
فالمسألة تتعلق
بالفرق بين
مجتمع مريض
ومجتمع سليم